الأمم المتحدة

A/65/PV.93

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الخامسة والستون

الجلسة العامة **٩٣**

الخميس، ٩ حزيران/يونيه ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد جوزيف ديس ..... (سويسرا)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البند ١٠ من جدول الأعمال (تابع)

تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الاستعراض الشامل للتقدم المحرز في تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

تقرير الأمين العام (A/65/797)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ستيفن أوبراين، وزير التنمية الدولية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

السيد أوبراين (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أخاطب هذه الجمعية التي وافقت في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٦ على أنه ينبغي ألا يُحرم أحد من خدمات الوقاية والعلاج والرعاية والدعم فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية، ووضعت لنفسها هدفا طموحا يتمثل في تعميم الاستفادة من هذه الخدمات. وكان للمملكة المتحدة شرف أن تكون في طليعة جدول الأعمال هذا آنذاك، ونحن نعتز بأن نكون كذلك مرة أخرى اليوم.

لقد حققنا تقدما كبيرا منذ تلك الأيام. من كان يظن أن أكثر من ٥ ملايين شخص سيتلقون العلاج الآن؟ وأن معدلات الإصابات الجديدة، في أنحاء كثيرة من العالم، ستستقر؟

وأود أن أثني على الأمين العام لتقريره الممتاز (A/65/797) الذي يوجز هذا التقدم والذي يشكل الأساس لهذا الاجتماع. وأشكر سفيري بوتسوانا وأستراليا على عملهما الشاق في تيسير إعداد الوثيقة الختامية. وأود أيضا أن أشكر برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

والأطراف المشاركة في رعايته على استمرارهم في قيادة التصدي للفيروس عالميا.

ونعتبر استراتيجية برنامج الأمم المتحدة المشترك الوثيقة التي نسترشد بها ونحن ندخل المرحلة التالية من وباء فيروس نقص المناعة البشرية، وندعو البلدان وجميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة إلى الوفاء بمسؤولياتها بموجب هذه الوثيقة.

لكن على الرغم من التقدم المحرز، من الواضح أنه لا يزال أمامنا شوط طويل في مكافحة وباء في حالة تطور. وفي بعض أجزاء العالم، وخاصة في أجزاء من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لا يزال الإيدز حالة طوارئ ذات أولوية قصوى، ولا سيما بالنسبة للنساء وخصوصا عندما يقترن بوباء السل. وفي جميع أنحاء العالم، فإن الضعفاء والمهمشين هم الأكثر عرضة للخطر. وربما تندرج في هذه الفئة فتاة مراهقة غير قادرة على تأمين صحتها الجنسية والإنجابية وحقوقها وحماية نفسها من الإصابة. ومع تطور الوباء، فإنه يندرج في هذه الفئة على نحو متزايد أيضا الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال ومتعاطو المخدرات عن طريق الحقن والمشتغلون بالجنس ومغايرو الهوية الجنسية والسجناء وغيرهم من المهمشين اجتماعيا والذين لا يستطيعون الحصول على الخدمات التي يحتاجون إليها بسبب الوصم أو التمييز أوالعنف.

وعندما نتعامل مع فيروس نقص المناعة البشرية، فإننا نتعامل مع مسائل صعبة بالنسبة للكثيرين – مسائل حميمة تتعلق بالجنس والمخدرات وترتبط بأخلاقنا الشخصية أو الدين أو الآداب العامة. والمملكة المتحدة تحترم حق الدول ذات السيادة في سن قوانينها، وحق الناس في العيش وفقا لمعاييرهم الثقافية الخاصة. ولكن لإحراز تقدم ضد هذا الوباء، يجب علينا أن نتبنى نهجا عمليا يركز على الصحة العامة ويستند إلى التدابير التي نعرف أنها يمكن أن تكون ناجعة في العالم بحالته – وليس العالم بالصورة التي يعتقد البعض، أو يودون حتى، أنه يجب أن يكون عليها. ونحن نعلم أن التدابير الناجحة ينبغي أن تستند إلى احترام حقوق الإنسان وحقوق الإنسان لهذه الفئات وتمكينها من الحصول على الخدمات. ولذلك تضغط المملكة المتحدة من أجل الاعتراف باحتياجات هذه الفئات، وستواصل القيام بذلك. كما أننا جعلنا النساء والفتيات، وهن المعرضات بوجه خاص للإصابة بهذا الوباء، في صدارة كل ما نقوم به.

كما أننا بحاجة إلى أن نكون مبدعين في حلولنا مع تغير الوباء. وبالنسبة للكثيرين، فإن فيروس نقص المناعة البشرية يمثل حالة مزمنة الآن، مما يعني أن المطلوب هو استثمار طويل الأجل في مجال الرعاية والدعم، بما في ذلك لمقدمي الرعاية. المملكة المتحدة تستكشف أساليب مبتكرة لتقديم هذا الدعم، مثل التحويلات النقدية، وقد بينت التزامها المستمر بإحراز تقدم في مواجهة التحديات التي يمثلها الفيروس في ورقة موقف نُشرت في الأسبوع الماضي. والورقة توجز النتائج في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية التي توصل إليها استعراض مكثف أجرته وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة واستمر عاما.

وحتى في الأوقات الاقتصادية الصعبة وفي ظل ظروف اقتصادية صعبة للغاية، أوفت المملكة المتحدة بالتزامها بإنفاق ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي على التنمية الدولية بحلول عام ٢٠١٣. ونحن حريصون على أن تؤتي استثماراتنا ثمارها ليس في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية فحسب، ولكن في مجال التنمية بصفة عامة. وفي ظل المناخ الحالي، فإنه يتعين علي – شأني في ذلك شأن أي سياسي – أن أبرر للجمهور كل قرش ننفقه من حيث تأثيره. ويمكنني بالطبع أن أؤكد للجميع هنا أن أبناء دائرتي الانتخابية يستجوبونني مساء كل يوم جمعة ويصرون

على أن أبرر كل قرش جرى إنفاقه. وهذا هو السبب في إجراء الحكومة الائتلافية في المملكة المتحدة لاستعراض واسع النطاق لجميع برامج المعونات التي تقدمها لضمان أن ما ننفقه يحدث تغييرا، وأنه يمكننا أن نظهر ذلك.

ولهذا السبب أيضا، دفعنا في المناقشات التي سبقت هذا الحدث بأنه يتعين اتباع نهج مترسخ في قاعدة الأدلة وأن من الضروري تحقيق نتائج تتناسب مع التكلفة المالية.

لقد انخفض ثمن العلاج بنسبة ٩٩ في المائة في ١٠ سنوات. ولكنه يمكن، بل ويتعين، أن ينخفض أكثر من ذلك، وخصوصا تكلفة العلاج الثانوي والعلاج على المستوى الثالث. ويسعدني نجاح مبادرة كلينتون للوصول إلى الخدمات الصحية، بدعم من المملكة المتحدة، في خفض تكلفة عقار تينوفوفير. ووفقا لحساباتنا، فإن الفوائد المترتبة على دعمنا وحده تعادل توفير العلاج لنصف مليون شخص. ونواصل أيضا دعم مجمع براءات اختراع الأدوية ونحث شركات الأدوية بقوة على الانضمام إليه. فالموارد أمر أساسي. وستقوم المملكة المتحدة بدورها، بما في ذلك من خلال الالتزام بنسبة الـ ٠,٧ وزيادة دعمنا للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. ويجب على الآخرين أن يحذوا حذونا.

ومن الواضح لدينا أن الوقاية هي حجر الزاوية لأي استجابة فعالة ومستدامة، ونعرف الكثير عما يتعين علينا القيام به في هذا المجال. وليس هناك من سبب لكي يولد أطفال مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية، في حين نعلم أن العلاج الذي يمنع انتقال العدوى من الأم إلى الطفل ناجع. وبالمثل، لا يوجد سبب لحقن متعاطي المخدرات لتنتقل إليهم عدوى الفيروس، في حين نعلم أن التقليل من الأضرار أمر ممكن. وليس هناك من سبب لكي يصاب الشباب – وخاصة الفتيات – بالفيروس، في حين نعلم أن التثقيف الجنسي الشامل يؤتي ثماره.

ولكن ما زال يتعين علينا العمل استنادا إلى قاعدة الأدلة، وخاصة الوقاية. والوقاية القائمة على الأدلة لا تزال في صميم تصدينا لفيروس نقص المناعة البشرية داخل المملكة المتحدة. ونتيجة للوقاية المستدامة على مدى السنوات الـ ٢٥ الماضية، لا تزال المملكة المتحدة بلدا تنخفض فيه معدلات الانتشار نتيجة لاستخدام الرفالات. وقد حول العلاج نظرة المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية للحياة، واليوم يعيش كثير من الناس حياة شبه طبيعية. ومن الواضح بشكل متزايد أن العلاج مفيد في الوقاية أيضا.

لكن التحديات لا تزال قائمة، بما في ذلك ضرورة التشخيص المبكر والتصدي لتحديات التقدم في السن مع الإصابة بالفيروس والحد من الوصم. ويتعين علينا الاحتراس من الرضا عن النفس.

ونحن نعلم أن الإصابة تتأثر بمجموعة من العوامل الاجتماعية والسلوكية وأن الأمر يتطلب توليفة، استجابة متعددة القطاعات، لكننا بحاجة إلى أن نحدد بشكل أفضل وبدقة ما هي التدخلات الوقائية التي تؤتي ثمارها وفي أي سياقات. ونحن بحاجة إلى أن نفهم بشكل أفضل كيفية مكافحة الوصم والتمييز وتغيير السلوك، ويتعين علينا مواصلة الاستثمار في البحوث والتطوير، لصنع منتجات جديدة، مثل مبيدات الجراثيم، والحفاظ على الأمل في تحقيق فتح علمي في بحوث اللقاحات.

يُنتظر أن يوقع هذا الاجتماع الرفيع المستوى على إعلان سياسي طموح يقود خطانا حتى عام ٢٠١٥. وقد كانت المفاوضات شاقة، وتعين علينا جميعا أن نقبل بحلول وسط، لكن الأمر يستحق هذا العناء.

مما يسعد المملكة المتحدة بشكل خاص التوصل إلى اتفاق في المجالات الحاسمة التالية. وقد تجدد الالتزام بتمكين الجميع من الحصول على العلاج بالاتفاق على هدف يتمثل في حصول ١٥ مليون شخص على العلاج بحلول عام ٢٠١٥. وأقر بوجوب جعل الوقاية في صدارة الاستجابة. واتُفِق على وجوب استهداف الفئات السكانية الرئيسية المعرضة بشدة لخطر العدوى إذا أردنا أن نهزم هذا الوباء. وتجدد التأكيد على ضرورة استخدام التسهيلات المتاحة في إطار الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة لصالح الصحة العامة. واستخدمت عبارات قوية في الإشارة إلى المرأة والطفل، وحقوق الإنسان، والرعاية والدعم، والوصم بالعار، وبطبيعة الحال، الوقاية والعلاج على حد سواء.

لم نتمكن من تحقيق ذلك بحلول عام ٢٠١٠. بيد أن عالماً خالياً من الإصابات الجديدة، وخالياً من الوفيات المتعلقة بالإيدز، ومن الوصم، والتمييز، هو عالم يستحق الكفاح من أجله. ويجب علينا الآن، أكثر من أي وقت مضى، أن نفعل كل ما بوسعنا للتأكد من أن الوثيقة الختامية تمثل شهادة على استمرار الالتزام السياسي رفيع المستوى واستمرار الدعم من جانب المجتمع الدولي لإنجاز العمل الذي بدأناه منذ عقد من الزمان. إن تحقيق الأهداف الثلاثة ممكن: انعدام الإصابات الجديدة وانعدام التمييز وانعدام الوفيات المرتبطة بالإيدز. إننا نملك الأدوات، ولسنا بحاجة إلا إلى القيادة والإرادة لبلوغ الهدف. والمملكة المتحدة ملتزمة كعهدها دائماً بتوفير القيادة والإرادة وتعزيزهما، ونحث الآخرين أيضاً على فعل الشيء نفسه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): قبل الاستماع إلى المتكلم التالي، أود أن أبدي بعض الملاحظات. لا يزال لدينا ٩٥ متكلماً سنستمع إليهم خلال الاجتماع الرفيع المستوى، ولم يتبق لنا من الوقت إلا يوم غد لعمل ذلك. يجب أيضا أن نعتمد الإعلان السياسي وأن نختتم الاجتماع الرفيع المستوى. لذلك أقترح أن تواصل الجمعية العامة جلسة اليوم إلى ما بعد الساعة ١٨/٠٠. وأرجو مرة أخرى أن يحترم المتكلمون المدة المحددة بخمس دقائق لكل بيان حتى يتسنى لنا الاستماع إلى جميع المتكلمين المدرجين على القائمة في فترة زمنية معقولة. وآمل أن أتمكن من التعويل على تعاونكم.

وأود أيضا أن أبلغ الجمعية العامة بأن اعتماد الإعلان السياسي سيجري في بداية اجتماع بعد ظهر الغد، الساعة ١٥/٠٠ في قاعة الجمعية العامة.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أغونغ لاكسونو، الوزير المنسق للشؤون الاجتماعية في إندونيسيا.

السيد لاكسونو (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أنقل إلى هذا التجمع الذي يضم قادة العالم وصانعي السياسات، ومنظمات المجتمع المدني، ومقدمي الرعاية الصحية والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، تحيات رئيس إندونيسيا وتهانيه على التقدم المحرز منذ انعقاد الدورة الاستثنائية التاريخية للجمعية العامة بشأن الإيدز عام ٢٠٠١.

بالرغم من تحقيق بعض الإنجازات الدورية بالفعل عام ٢٠٠١، فإنه ليس من الواضح مطلقاً حتى الآن ما إذا كان من الممكن إبطاء المد المتصاعد للعدوى بفيروس نقص المناعة البشرية والقضاء عليه، ومتى سوف يكون ذلك. نستطيع اليوم أن نشيد بأن بإمكاننا منع العدوى، وإنقاذ الأرواح، وتحسين نوعية حياة الملايين من البشر المهددين، والمتأثرين، والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية.

تبين التجربة العالمية وتجربتنا الخاصة أن علينا أن نفعل أربعة أمور للحفاظ على هذا الزخم: أولا، التعلم من التجارب؛ ثانيا، تركيز جهودنا ومواردنا على التدخلات ذات الأهمية الاستراتيجية؛ ثالثا، مواجهة المسائل الاجتماعية

ومسائل حقوق الإنسان التي تحد من وصول الناس إلى المعلومات والخدمات التي يحتاجون إليها؛ أخيرا، العمل في شراكات واسعة النطاق تجمع بين المعرفة والنفوذ والخبرة التي يتمتع بها العديد من الجهات الفاعلة في هذا الدراما الإنسانية الكبيرة.

إننا نملك المعرفة والتكنولوجيات التي تمكننا من تسريع العمل للحد من الإصابات الجديدة، وتحسين نوعية حياة المصابين به بالفعل، والتخفيف من آثار هذا الوباء على المتأثرين به مباشرة من الأسر والأصدقاء والمجتمعات.

لقد عملت إندونيسيا بجد لتحقيق الأهداف المتفق عليها والمضي نحو حصول الجميع على العلاج. لم نحقق ذلك بعد، لكننا حققنا تقدما كبيرا في السنوات العشر الماضية. لقد أرسينا أساسا صلبا لشبكات هامة للتعاون والشراكة ووضعنا شراكات ساعدت على زيادة التغطية، وتحسين الفعالية، والتحرك نحو الاعتماد على الذات والاستدامة في استجابتنا.

نحن نفخر بإنشاء الشبكات الوطنية للفئات السكانية المتأثرة الرئيسية وعملها الجاد في إندونيسيا، بخاصة النساء الحاملات للفيروس، والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، ومتعاطي المخدرات، والمشتغلين بالجنس، وشبكة الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال، ومغايرو الهوية الجنسية. إنهم الشركاء الرئيسيون، ولديهم جداول أعمال كاملة لأنشطتهم، ويشاركون في تخطيط جهودنا الوطنية المشتركة وتنفيذها ورصدها وتقييمها.

لقد أحرزنا تقدما جيدا لا سيما في مجال تحسين توافر الخدمات الشاملة لتقليل الضرر من خلال إصلاح السياسات، والتدريب المناسب للموظفين، وتنويع نظم الإيصال في عدد متزايد من المراكز الصحية في مختلف أنحاء البلد.

في وقت انعقاد دورة الجمعية العامة الاستثنائية لعام ٢٠٠١، كانت الأنشطة المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز محدودة في إندونيسيا، وكان يمولها بالكامل تقريبا شركاء إنمائيون دوليون. بحلول عام ٢٠١٠، كانت نفقاتنا الوطنية قد وصلت فعلا إلى ٩٠ مليون دولار، وكان ٤٩ في المائة منها يأتي من مصادر محلية و ٥١ في المائة من مصادر دولية، على رأسها الصندوق العالمي.

لم ينته عملنا بعد، ونحن مدركون تماما للتحديات المقبلة. فلا يزال يتعذر الوصول إلى الكثير من الناس وتقديم الخدمات إليهم. ولا يزال الكثير من الناس ضحايا الجهل والوصم والتمييز اللذين يؤديان إلى نتائج عكسية. وقد حددنا ثلاث فئات جديدة من البشر الذين سنوجه إليهم اهتماما إضافيا، وهم تحديدا، الفتيات والنساء، والرجال المعرضين لخطر الإصابة بشدة، والشبان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما. ونعتقد أنه من دون زيادة الوقاية والخدمات المتاحة لهم، لن نتمكن من السيطرة على الوباء. غير أنني جئت إلى هنا اليوم للتأكيد على التزام الرئيس سوسيلو بامبانغ يودويونو وحكومتنا وشعبنا بمواصلة السير على الدرب والتعلم من تجربتنا ومن التجارب العالمية بهدف تسريع التقدم في الاستجابة الوطنية لإندونيسيا وتكثيف جهودنا للقضاء على فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. وفي هذا السياق تؤيد إندونيسيا مشروع الإعلان السياسي الذي سيعتمده هذا الاجتماع الرفيع المستوى غدا.

فلنمض قدما اعتبارا من اليوم باعتبارنا أسرة واحدة متحدة داخل المجتمع العالمي من أجل تحسين حياة الأصدقاء وأفراد الأسرة المصابين بالفعل بفيروس نقص المناعة البشرية وحماية أطفالنا من الإصابات الجديدة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ألكسندر باديلا، وزير الصحة في البرازيل،

الـذي سـيتكلم بالنيابـة عـن مبـادرة الـصحة العالميـة والسياسة الخارجية.

السيد باديلا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلـم بالنيابـة عـن أعـضاء مبـادرة الـسياسة الخارجيـة والصحة العالمية: إندونيسيا والبرازيل وتايلند وجنوب أفريقيا والـسنغال وفرنـسا والنـرويج. وتـشمل بلـداننا العديـد مـن المجموعات الإقليمية والثقافات المتنوعة ومستويات مختلفة من التنمية. ونحن نتفق على أنه ينبغي استخدام تأثير فيروس نقص المناعة البشرية على الصحة كنقطة انطلاق وعدسة كاشفة في صياغة سياساتنا الدولية واستراتيجياتنا الإنمائية. وقـد التزمنـا علـى وجـه الخـصوص بتـسريع وتعزيـز تنفيـذ الالتزامات القائمة بشأن الفيروس/الإيدز بجميع أبعادها بما في ذلك تلك التي ترتبط بحقوق الإنسان والصحة.

وتعميم الاستفادة من العلاج والرعاية والدعم أمر ضروري ولكنه أداة غير كافية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وينبغي أن تترافق مع ذلك، وبشكل منهجي، أنـشطة وقائيـة وسياسـات لتعزيـز وحمايـة حقـوق الإنـسان – وهـي دعامـة أساسـية في التـصدي للفـيروس/الإيـدز. وتحقيقـا لهذه الغاية، فإن من المهم جدا زيادة التمويل العالمي وتحسين استخدام الموارد واستدامتها. ونعتقد أن وجود بيئة صحية عامة خالية من التمييز أداة أساسية لتعميم الاستفادة. والحق في عـدم التعـرض للتمييـز لا يـشكل في حـد ذاتـه حقـا مـن حقـوق الإنـسان فحـسب، ولكنـه أداة فعالـة لكـبح الوبـاء في سياق الفيروس/الإيدز. فالوصم والتمييز يحولان دون حصول الناس على خدمات التشخيص والعلاج. والوصم يسهم في انتـشار المـرض. والأمـر يتعلـق بالاختيـار بـين دائـرة محمـودة وحلقة مفرغة.

وفي هـذا الـسياق، نرحـب باتخـاذ مجلـس حقـوق الإنـسان للقـرار ١٢/٢٧ بـشأن حمايـة حقـوق الإنـسان في سياق فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. كما نؤكد من جديـد دعمنـا لـ ”رؤيـة انعـدام الإصـابات الجديـدة“ الـتي يعتمدها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعـة البـشرية/متلازمـة نقـص المناعـة المكتـسب (الإيـدز) واستراتيجية قطاع الصحة العالمية بشأن فيروس نقص المناعة البـشرية/الإيـدز والأمـراض المنقولـة جنـسيا لمنظمـة الـصحة العالمية، والتي اعتمدتها مؤخرا جمعية الصحة العالمية.

وتشدد مجموعتنا على ضرورة النظر في إدماج منظور جنساني في جميع السياسات والإجراءات. ويجب حماية النساء والفتيـات مـن فـيروس نقـص المناعـة البـشرية/الإيـدز طـوال حياتهن وإشراكهن في تحديد وتحليل التدابير اللازمة لضمان ذلك. ومـن الـضروري انخراط ومـشاركة المصابين بـالفيروس والفئـات الأكثـر عرضـة لخطـر الإصـابة، ولا سـيما النـساء والـشباب. ونرحـب بالـدعوة إلى العمـل الـتي اعتمـدها مـؤتمر قمـة الـشباب بـشأن الفـيروس/الإيـدز في باماكو، الـذي يـسّر برنـامج الأمـم المتحـدة المـشترك عقـده. وتـرى مجموعتنـا أن مـشاركة الـشباب تمثـل في الوقـت الـراهن نقطـة رئيـسية في مكافحة الإيدز.

تـدرك مجموعتنـا الـصلة البالغـة الأهميـة بـين الإيـدز وصـحة الأم والطفـل وتـشدد علـى ضـرورة تعزيـز الـنظم الصحية في البلدان النامية للقضاء على انتقال عدوى فيروس نقـص المناعـة البـشرية مـن الأم إلى الطفـل. كمـا يجـب إيـلاء اهتمام خاص للفئات المعرضة لخطر الإصابة بالفيروس بصفة عامة. ولا بد من أن تتعامل الخطط الوطنية مع خصوصياتهم مـن خـلال سياسـات محـددة الهـدف، ولا سـيما فيمـا يتعلـق بالوقايـة والعـلاج. وهـذا أمـر هـام في أوقـات الـصراع أو الكوارث الطبيعية بصفة خاصة.

وتوفير خدمات الوقاية والأدوية بالمجان للسجناء أمر هام للغاية أيضا. فالحصول على الأدوية ضروري لنيل الحق

في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية، بما في ذلك للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. ويجب اتخاذ إجراءات دولية خاصة – مثل الاستفادة من أوجه مرونة الاتفاق المتعلق بالجوانب ذات الصلة بالتجارة لحقوق الملكية الفكرية الذي توصلت إليه منظمة التجارة العالمية – لضمان إمكانية الحصول على الأدوية التي لا تحمل اسما تجاريا والجيل الجديد من مضادات الفيروسات العكوسة وغيرها من الأدوية بأسعار معقولة.

ونحث جميع الدول الأعضاء على مواصلة المشاركة في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وستستضيف البرازيل المؤتمر العالمي الأول لمنظمة الصحة العالمية بشأن المحددات الاجتماعية للصحة في تشرين الأول/أكتوبر في ريو دي جانيرو. والمحددات الاجتماعية في غاية الأهمية للمساعدة على تهيئة بيئة تكفل احترام حقوق الإنسان وتلبية الاحتياجات الأساسية للجميع لتحقيق الازدهار على قدم المساواة.

أود أن أغتنم هذه الفرصة للإدلاء ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

في البرازيل، حققنا إنجازات كبيرة خلال ثلاثين عاما من مكافحة الإيدز بفضل نظامنا الصحي العام الوطني المعروف باسم SUS. وقد أتاح هذا النظام للبرازيل تعميم الاستفادة من خدمات التشخيص والعلاج والرعاية. وسمح النظام باتباع سياسات منصفة للوقاية والعلاج تحترم حقوق الإنسان. وتستهدف هذه السياسات توعية جميع الفئات التي تعيش في ظروف محفوفة بالمخاطر، مثل الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال والمشتغلين بالجنس ومتعاطي المخدرات عن طريق الحقن. ونحن سنفشل في مكافحة أضرار الإيدز بالأشخاص الذين يعيشون في ظروف محفوفة بالمخاطر إذا تجاهلناهم. وسيفشل العالم في مكافحة الإيدز إذا حاولنا حجب هذه الظروف عن الرؤية. ويتيح نظامنا الصحي للمصابين بالفيروس والفئات التي تعيش في ظروف محفوفة بالمخاطر وغيرها من شرائح المجتمع المدني أن يكون لهم صوت قوي في مكافحة الإيدز. وقد أنشأ النظام حوارا دائما يسهم في التأكيد على حقوق الإنسان وحقوق المواطنين.

والصراع ضد الإيدز هو أيضا صراع للتغلب على التحديات التي تواجه الاستدامة المالية. ويمثل توفير المزيد من العقاقير بأسعار عادلة، وفقا للحالة الاقتصادية في البلد، إحدى الدعامات الرئيسية لهذه السياسة. والتنفيذ الكامل لكل من أوجه مرونة الاتفاق المتعلق بالجوانب ذات الصلة بالتجارة لحقوق الملكية الفكرية المتفق عليها في إعلان الدوحة والاستراتيجية العالمية لمنظمة الصحة العالمية بشأن الصحة العامة والابتكار والملكية الفكرية سيكون أداة قوية وفعالة لتحقيق أهداف تعميم الاستفادة. وقد أنشأت القيادة السياسية العالمية جميع هذه الآليات في الماضي. ولا بد أن تكون لدينا الآن قيادة سياسية عالمية للمضي بها قدما.

وفي البرازيل، استكشفنا عددا من الخيارات لخفض تكلفة الأدوية الأساسية لعلاج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويجري القيام بكل ذلك على نحو شفاف في داخل الإطار القانوني ومن خلال مفاوضات تجري بحسن نية مع شركات صناعة الأدوية، ولكننا نشجع فعلا على إدماج الإنتاج والتكنولوجيا المحليين؛ وإلا فإن تعميم الاستفادة لن يكون مستداما.

والتمويل عنصر رئيسي آخر في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز عالميا، ولا سيما في البلدان النامية. وثمة دور حاسم في هذا المجال لزيادة التمويل العالمي وإيجاد آليات مبتكرة للتمويل.

آخذين ذلك في الاعتبار، شاركت البرازيل في تأسيس المرفق الدولي لشراء الأدوية في عام ٢٠٠٦. وقد حقق المرفق نجاحاً كبيراً في خفض أسعار الخطين الأول والثاني للأدوية المضادة للفيروسات العكوسة، وكذلك أسعار أدوية الأطفال. ويسرني جدا أن أعلن أن الكونغرس البرازيلي وافق للتو على مبادرة حكومية تضمن تمويلاً إضافياً ودائماً، يقوم على فرض ضريبة على تذاكر السفر الجوي، ستضاعف على الأقل ضعف مساهمتنا في المرفق الدولي لشراء الأدوية.

ويمثل التعاون أيضاً آلية مبتكرة لأهدافنا. ولبلدي العديد من مبادرات التعاون في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مع الشركاء الآخرين في البلدان النامية. ونقدم الدعم لعدد من دول أمريكا اللاتينية والدول الأفريقية بموجب مبادرة الروابط ما بين بلدان الجنوب. كما أقامت البرازيل شراكة مع موزامبيق لبناء مصنع رائد للأدوية لإنتاج العقاقير الجنيسة المضادة للفيروسات العكوسة في أفريقيا.

ونحن على استعداد لتفعيل تعاوننا ودعمنا. وأود أن أكون واضحاً: يتعين على التعاون من قبل البرازيل وغيرها من البلدان النامية أن يضاف إلى تدفقات التعاون والدعم القائمين وليس أن يكون بديلاً عنها. ويجب علينا ألا نتراجع عن أي جبهة من جبهات معركتنا ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ومن المنظور البرازيلي، فإن هناك توافقاً واسعاً في الآراء فيما يتعلق بأهمية إدراج فيروس نقص المناعة البشرية في جدول الأعمال المعني بالصحة العامة والتنمية. وهناك ضرورة للربط بين الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، باعتبار أن ذلك نهجاً عاماً لتعزيز النظم الصحية.

ويجب أن يكون وصول الجميع إلى التشخيص المبكر، والعلاج والوقاية على نحو أمثل، من منظور حقوق الإنسان، الأهداف الفعالة التي ينبغي لنا تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أذكّر الأعضاء بضرورة أن تقتصر البيانات على خمس دقائق فقط لكل وفد من الوفود. فهناك تسعون وفداً لا تزال ترغب في الكلام ولو استغرق كل واحد منهم ثلاث إلى أربع دقائق إضافية على الزمن المحدد، فإننا سنكون بحاجة إلى يوم إضافي كامل.

وأعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فرانكلين فيرجارا، وزير الصحة في بنما.

السيد فيرجارا (بنما) (تكلم بالإسبانية): يود وفد بنما أن يعرب عن ارتياحه الصادق لرؤيتكم سيدي، وأنتم تترأسون المناقشة في هذا الاجتماع الهام، وأتمنى لكم ولأعضاء المكتب الآخرين كل التوفيق والنجاح في أداء واجباتكم.

في عام ٢٠١١، دخلت حكومة بنما، مثلما فعلت معظم الحكومات، في التزام صريح لتعزيز استجابتها لفيروس نقص المناعة البشرية. وفي عام ٢٠٠٦ قطعنا التزاماً على أنفسنا بتوسيع استجابتنا لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على نحو ملحوظ، وذلك عن طريق تعزيز الهياكل القائمة، والبناء على الطرائق المبتكرة الأخرى. وقد كرّس هذا الالتزام في الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠٠٦، الذي وضعنا على طريق تحقيق الوصول الشامل، وهو ما فهم على أنه تحسن مطرد في التغطية العلاجية الوقائية من الفيروس لشعوبنا. والهدف هو ضمان أن تكون بلادنا قد وسعت نطاق استجابتها لتشمل المعلومات، والترويج، والخدمات الاجتماعية، فضلا عن الوقاية والرعاية السريرية والدعم النفسي المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وترتبط فكرة ”الاتحاد من أجل الوصول الشامل“ بشكل مباشر مع تحقيق مجموعة واسعة من الالتزامات العالمية، تشمل القيادة وتعزيزها، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والرعاية والعلاج، واحترام حقوق الإنسان، والحد من خطر التعرض للإصابة، والرعاية للأيتام والأطفال الذين يتعرضون للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية للفيروس، والبحوث والتنمية، وتعبئة الموارد، ورصد وتقييم استجابتنا الوطنية.

ويعتبر الإنفاق على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أحد أفضل المؤشرات على استجابة بنما، والطريقة التي تطورت بها هذه الاستجابة. ويحدد هذا الإنفاق بواسطة قياس تكلفة الإيدز. وقد تضاعف هذا الإنفاق تقريبا منذ عام ٢٠٠٢، إذ ارتفع مما يزيد بقليل على ١٤ مليون دولار، إلى ما يزيد عن ٢١ مليون دولار في الوقت الحاضر.

ومع ذلك، فإن بوسعنا بل يجب علينا بذل المزيد من الجهد لزيادة الإنفاق وضمان فعاليته من حيث التكلفة، وذلك لاستهداف الفئات السكانية المتأثرة أكثر من غيرها، وتعزيز الجهود المبذولة في مجال الوقاية. وتعكس هذه الأرقام قوة عزم دولة بنما وحرصها على ضمان توفير الدعم اللازم لاستجابتنا بما يكفي من الموارد.

وفيما يتعلق بالتشخيص والوقاية المتصلين بفيروس نقص المناعة البشرية، فقد ركزت بنما على تعزيز فحوصات فيروس نقص المناعة البشرية، وجعلها متاحة لجميع السكان، مع التركيز بوجه خاص على الفئات التي تحظى بالأولوية، مثل النساء الحوامل، وذلك من أجل الحد من انتقال العدوى بالفيروس من الأم إلى طفلها. وفي عام ٢٠٠٣، كانت التغطية تشمل نسبة ٨ في المائة فقط من النساء الحوامل، أما اليوم، هذه التغطية نسبة ٧٥ في المائة من النساء الحوامل.

كما بذلت جهود كبيرة أيضاً لاستهداف الشباب، والشعوب الأصلية، وتلك القطاعات من السكان التي هي عرضة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أكثر من غيرها، وهي القطاعات التي تم تحديدها في بنما، في العاملين في مجال الجنس من الذكور والإناث، والرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال.

وأشارت البيانات إلى أن هناك زيادة في فحوصات فيروس نقص المناعة البشرية بين النساء الحوامل. فقد شهدنا في السنوات الخمس الماضية، زيادة كبيرة في هذا المجال؛ إذ يتم فحص نسبة ٧٥ في المائة من هذه الفئة من السكان، بينما ساعد العلاج في تحسين نوعية حياتهن، فضلاً عن منع انتقال العدوى بين الأطفال حديثي الولادة. ويعتبر هذا المشروع أيضا أحد أهداف الرئاسة التي التزمت بنما بتحقيقها.

ووفقا لدراسة استقصائية وطنية، فقد خضع لفحص فيروس نقص المناعة البشرية ١٢ في المائة من الرجال والنساء ممن تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٤٩ عاماً على مدى الاثني عشر شهراً الماضية، وعلموا بنتائج الفحص. ولا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به من أجل الوصول إلى جميع السكان، غير أننا حققنا نتائج كبيرة بالفعل.

ومن بين قطاعات السكان المعرضين لفيروس نقص المناعة البشرية أكثر من غيرهم، فإن للعاملين في مجال الجنس فرصة أكبر للوصول إلى تشخيص العدوى بالفيروس والوقاية من الإصابة به. ويجب علينا أن نضمن توفر الفرصة نفسها للرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال، وللأشخاص المتحولين جنسياً.

ويتركز الوباء بشكل أساسي في بنما، كما هو الحال في كثير من بلدان منطقتنا، بين الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال، والعاملات في مجال الجنس والأشخاص

المتحولين جنسياً. ونبذل جهوداً كبيرة في الوصول إلى تلك المجموعات، بهدف جمع المعلومات والتحقق من حالتهم على نحو محدد، بما يساعد في توجيه جهودنا.

وعليه، فقد أطلقنا دراسة وطنية على نطاق واسع، بغية الحصول على تلك المعلومات. وعلاوة على ذلك، قدّم بلدنا اقتراحا للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، وقد اعتمد خلال الجولة ١٠ للصندوق. ويستهدف ذلك الاقتراح الفئات السكانية المتأثرة بالوباء أكثر من غيرها، ولا شك أن تنفيذه سوف يحدث تغييراً جذرياً في مستوى الوصول إلى الوقاية والعلاج والرعاية.

وقد فتحت بنما عيادات مجانية للأشخاص الأكثر عرضة للعدوى بفيروس نقص المناعة البشرية، وبخاصة للعاملين في الجنس، والرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال والأفراد المتحولين جنسياً.

كما نعمل أيضا على تعزيز التثقيف الجنسي في المدارس، من أجل ضمان اتباع نهج شامل يجمع بين الآباء والمعلمين. ونعمل كذلك على تحسين نظام الحصول على الأدوية المضادة للفيروسات، وتنسيق عملية الشراء وتسهيل التوزيع. وستعمل الحكومة الوطنية، والجهات المانحة الدولية، ووكالات الأمم المتحدة، والمجتمع المدني وجميع الأطراف الأخرى، على ضمان المساءلة المتبادلة على الصعيد الوطني، وذلك عبر المشاركة في استعراض استجاباتنا الوطنية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لمعالي السيدة ياسمينة بادو، وزيرة الصحة في المغرب.

السيدة ياسمينة بادو (المغرب): إن تقرير السيد بان كي - مون، الأمين العام للأمم المتحدة، (A/65/797) يشكل قاعدة أساسية ورؤية جريئة، تتمثل في انعدام الإصابات الجديدة وانعدام التمييز وانعدام الوفيات المرتبطة بالإيدز. كما أريد أن أتقدم بجزيل الشكر للسيد ميشيل سيديبي، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

إن مختلف الإصلاحات التي بدأت في المملكة المغربية بفضل المبادرات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، مثل قانون الأسرة وتفعيل المجلس الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، تهدف إلى ضمان حقوق الإنسان واحترام وضمان المساواة بين الجنسين في الحصول على الخدمات الاجتماعية، بما في ذلك خدمات الرعاية والصحة. وقد وفرت هذه المبادرات بيئة ملائمة لتعزيز برامج الوقاية ومكافحة الوصم وتوفير الدعم للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، تتطابق مع الرؤية الدولية لمكافحة هذا الوباء.

لقد عبأت المملكة العربية جهودها على مدار أكثر من عقدين من الزمن في مجال مكافحة الإيدز بكل جدية. وقد أعطى الالتزام الشخصي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس دفعة حاسمة للخطة الاستراتيجية الوطنية من خلال دعمه لرعاية مرضى الإيدز وإعطاء مثال لمكافحة الوصم والتمييز اللذين يعاني منهما الأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية مما سهل تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) لعام ٢٠٠١ (القرار إد-٢/٢٦) والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠٠٦ (القرار ٦٠/٢٦٢).

وإن حضور صاحبة السمو الملكي، الأميرة الجليلة لالا سلمى، هذا الاجتماع الرفيع المستوى لرصد إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز هو دليل على الأهمية البالغة التي توليها المملكة المغربية لمحاربة هذا

الوباء. وهكذا، فعلى الرغم من أن انتشار فيروس نقص المناعة البشرية لا يزال منخفضا في المغرب – أقل من ٠,١ في المائة – فقد لوحظ ارتفاع حالات الإصابة بين السكان الأكثر عرضة لخطر العدوى. والواقع أن معدل الانتشار المنخفض لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في المغرب هو نتيجة لليقظة وتكاتف جهود الجهات المعنية من حكومة ومجتمع مدني ومنظمات وهيئات المجتمع الدولي. لقد مكن المخطط الوطني الاستراتيجي، الذي يعتبر الإطار الوحيد للعمل في هذا المجال، من ضمان الحصول الشامل على خدمات الوقاية والعلاج والدعم للأشخاص المصابين كما مكن تنفيذه من تحقيق نتائج مهمة، سواء من حيث الوقاية في أوساط الشباب والنساء والفئات الأكثر عرضة لخطر الإصابة، فضلا عن التكفل بالمصابين والحصول المجاني على العلاج الثلاثي الذي مكننا من احتواء المرض.

وقد تم العمل على إدخال برامج محددة مثل الحملة الوطنية للتواصل الاجتماعي ضد وصمة العار والتمييز والبرنامج الاستبدالي للحد من مخاطر تعاطي المخدرات بالحقن وإشراك الحقل الديني في مكافحة الإيدز لتوسيع نطاق الاستجابة وبرنامج الوقاية من انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل. وفي هذا الصدد، فقد تم إرساء تجربة رائدة في بعض المراكز الصحية الأساسية ببعض الجهات للوقاية من انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل، ثم من خلالها تعزيز الكشف الطوعي المجاني على النساء الحوامل في خلايا صحة الأم والطفل وكذا التكفل بالنساء المصابات وأطفالهن.

وتلتزم المملكة المغربية، من خلال المخطط الاستراتيجي الوطني الجديد ٢٠١٢-٢٠١٦، بالعمل بجدية لتحقيق الأهداف المتوخاة.

لن تفوتنا هذه الفرصة لتكرار الشكر، بصفة خاصة، للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا.

وأريد، في الختام، أن أؤكد مرة أخرى التزام المملكة المغربية بدعم جميع الجهود من أجل التصدي بحزم لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لمعالي السيد ساندا سومانا، وزير الصحة في النيجر.

السيد سومانا (النيجر) (تكلم بالفرنسية): إن التحديات العديدة التي تواجه بلدي وندرة موارده، والتي أدت الأزمة السياسية التي مررنا بها إلى تفاقمها، يجعلان اتخاذ إجراءات في مجال التنمية أمرا صعبا. وفضلا عن ذلك، فإننا نتعامل مع التهديد الذي يشكله فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لمجتمعاتنا المحلية، التي تعرضت بالفعل لاختبار مرير بفعل تغير المناخ والتدهور المستمر لنظامنا الإيكولوجي.

بخصوص فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فإن سياقنا الاجتماعي والثقافي يتميز بوجود عدد كبير من الشبان النشطين جنسيا. وسفرياتهم دخل البلد وخارجه؛ وانخفاض مستوى الالتحاق بالمدارس، ولا سيما بين الفتيات؛ وأوجه الإجحاف الجنساني هي عوامل تؤدي بلا شك إلى انتشار الفيروس.

وبعد اعتماد رؤساء الدول الأفارقة لإعلان وإطار عمل أبوجا لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والأمراض الأخرى، وتماشيا مع الالتزامات الواردة فيهما، أدخلنا عناصر دينامية جديدة في سياستنا الوطنية بشأن مكافحة الفيروس/الإيدز. ومنذ ذلك الحين، حققت القيادة السياسية تقدما كبيرا، حيث وضعت البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز تحت رعاية مكتب رئيس الجمهورية وأنشأت مجلسا وطنيا لمكافحة الإيدز، يخضع أيضا لإشراف رئيس الدولة، في عام ٢٠٠٢. وشهد ذلك العام نقطة تحول هامة في ذلك السياق: صياغة إطار وطني استراتيجي أولي لمكافحة

الأمراض المنقولة جنسيا والفيروس/الإيدز، مما أضفى على مكافحة الوباء في بلدنا طابعا لامركزيا ومتعدد القطاعات.

وعلى الصعيد الوبائي، يواجه بلدنا مرحلة مركزة من الوباء، مع معدل منخفض نسبيا للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية على المستوى الوطني. ومع ذلك، فإن الحالة المتعلقة ببعض الفئات، مثل المشتغلين بالجنس وأفراد الجيش، لا تزال تثير القلق، حيث تزيد معدلات الإصابة على ٦٠ في المائة في بعض المناطق وتبلغ ٧ في المائة في مناطق أخرى.

وقد أحرزنا أيضا تقدما كبيرا جدا في علاج المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وجرى توسيع نطاق العلاج المضاد للفيروسات العكوسة، الذي بدأ في عام ٢٠٠٤، بسرعة كبيرة ليشمل عددا متزايدا من المرضى. وثمة نتائج مشجعة أيضا في مجال منع انتقال العدوى من الأم إلى الطفل، وذلك بفضل إنشاء برنامج وطني في عام ٢٠٠٣. ويجري تنفيذ هذا البرنامج حاليا في ٤٨٣ مركزا في مختلف أنحاء البلد.

وعلى الصعيد الاجتماعي، وفي سياق تنفيذ برنامجنا، نركز بشكل خاص على مكافحة الوصم والتمييز ضد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، وذلك بدعم قيم من الجمعيات الدينية الإسلامية والمسيحية وزعماء القبائل. وقد سلط ذلك الضوء على المرض ويسر ظهور جمعيات وشبكات للأشخاص المصابين بالفيروس/الإيدز. وعلاوة على ذلك، وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، أصدرت جمعيتنا الوطنية، من خلال شبكتها البرلمانية لمكافحة الفيروس/الإيدز، قانوننا بشأن الوقاية والعلاج ورصد الفيروس، وبالتالي تعزيز حماية حقوق الإنسان للأشخاص المصابين والمتضررين. كما يجري تقديم المساعدة لتلك الفئة الضعيفة بشدة من خلال الدعم الاجتماعي والاقتصادي، ولا سيما للأرامل واليتامى، بفضل تمويل من الصندوق العالمي والبنك الدولي.

وإنجازاتنا في السنوات الأخيرة لم تكن من دون صعوبات. فمن حيث التنظيم، كانت قدرة المجتمع المدني على التدخل النشط بطيئة و لم تصل إلى سرعتها القصوى، تاركة القطاع العام يعمل بمفرده في البداية. كما واجهنا العديد من الصعوبات في السيطرة على سلسلة الإمداد بالكواشف والأدوية والمواد الغذائية، مما أدى إلى حالات انقطاع متكررة تعوق بشدة فعالية عناصر الرعاية في برنامجنا. ونود أيضا أن نؤكد على أوجه القصور في تقييم المتابعة للتدخلات، والتي تؤدي إلى عدم توفر بيانات معينة تتعلق بالرعاية الاجتماعية والصحية وإلى سوء تقييم الاحتياجات الحقيقية للتدريب المتصل بالرعاية الصحية في بلدنا.

وعلى الرغم من كل تلك الصعوبات، فإن الالتزام السياسي القوي لفخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد إيسوفو، قد أحيا الأمل من جديد. ولضمان استمرار العلاج المجاني المضاد للفيروسات العكوسة، نخطط لتنفيذ نظام لدعم تمويل شراء الأدوية بفرض بعض الضرائب على السلع الاستهلاكية الفاخرة.

وبشأن نظام تقييم المتابعة، فقد جرى توفير جميع الأدوات اللازمة وتم تعزيز مهارات المسؤولين المكلفين بتنفيذ الأنشطة. وفي هذا المقام، أستطيع أن أؤكد أنه جرى اتخاذ جميع الترتيبات لجمع البيانات بصورة مستمرة ومتسقة. علاوة على ذلك، فقد مكن ذلك ولأول مرة من دراسة المؤشرات المبينة في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة. وسنسعى جاهدين أيضا إلى منع انتقال العدوى من الأم إلى الطفل بالنسبة لجميع الحوامل في البلد أينما كان محل إقامتهن.

وبينما أتكلم هنا، فإننا نعكف على عملية تخطيط يُنتظر أن تؤدي إلى وضع خطة وطنية متعددة القطاعات لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض

المنقولة جنسيا للفترة من عام ٢٠١١ حتى عام ٢٠١٥. وسيجري لاحقا عقد اجتماع مائدة مستديرة لحشد الموارد اللازمة لتنفيذ جميع هذه الأنشطة المخطط لها.

وفي غضون ذلك، فإننا نود هنا، وبالنيابة عن شعب النيجر، أن نشكر جميع الشركاء التقنيين والماليين الذين مكنونا من التصدي بفعالية لخطر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ونغتنم هذه الفرصة لنطلب منهم مضاعفة الجهود لمساعدتنا، حيث أنه ما زال هناك الكثير الذي يتعين القيام به للحفاظ على المكاسب ومواصلة إحراز التقدم دون العودة إلى الوراء.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة زينب حوا بانغورا، وزيرة الصحة والمرافق الصحية في سيراليون.

السيدة بانغورا (سيراليون) (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن فخامة السيد إرنست باي كوروما وحكومة وشعب سيراليون، يسعدنا أن نشارك في هذا التجمع التاريخي، لا سيما وأنه قد صُمم خصيصا للإبلاغ عن التقدم المحرز في التزامنا بتنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) لعام ٢٠٠١ (القرار دإ-٢/٢٣، المرفق) والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠٠٦ (القرار ٢٦٢/٦٠، المرفق) من قبل رؤساء دولنا وحكوماتنا.

وسيراليون تلتزم التزاما ثابتا بتنفيذ إعلاني الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز منذ اعتمادهما في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٦. ويتضح ذلك في النهج والتدابير المختلفة التي اعتمدناها على مدار الأعوام باعتبارها استراتيجيتنا الوطنية للتصدي للفيروس/الإيدز.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأبلغ الجمعية بأنه تقديرا للتقدم الذي أحرزناه في تنفيذ الهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية، بشأن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض، فقد نلنا شرفا كبيرا من لجنة الجوائز المعنية بأهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية في أيلول/سبتمبر من العام الماضي بإعلان فوزنا بجائزة الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠ للهدف ٦. وكان ذلك دليلا واضحا على التزامنا بوقف انتشار الفيروس/الإيدز وعكس اتجاهه بحلول عام ٢٠١٥.

وكمتابعة لذلك التقدير وبدعم من شركائنا الإنمائيين وبالشراكة مع المجتمع المدني، بمن في ذلك المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية، اتفقنا على نشاط ذي خمس ركائز. وتسترشد الأنشطة بخطة الرئيس كوروما للتغيير والرؤية المشتركة للأمم المتحدة من أجل سيراليون، وتنسجم معهما. وهي مصممة استراتيجيا لكي تكمل وتغذي بعضها بعضا لتقديم خارطة طريق واحدة قوية وشاملة لاستجابتنا المتعددة القطاعات في التصدي للفيروس والإيدز في سيراليون، لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في بلوغ الغايات المدرجة ضمن الهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

وسرعان ما أدركنا أيضا أن الوباء يمثل دون شك عقبة رئيسية أمام تطور الدولة، وأن مكافحة الآفة بفعالية تتطلب مشاركة سياسية على أعلى مستوى. ومن ثم، فإن تولي الرئيس كوروما دور رئيس المجلس الوطني لمكافحة الإيدز كان خطوة في الاتجاه الصحيح.

وإدراكا منا لكون المرض يمثل تحديا إنمائيا على مستوى عدة قطاعات وأن التصدي له بفعالية يتطلب اتخاذ إجراءات شاملة ومنسقة ومستدامة من قبل جميع أصحاب المصلحة، بمن في ذلك المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية والمجتمع المدني، كفلنا إتاحة الفرصة لجميع القطاعات لكي تشارك مشاركة بناءة. وبالقيام بذلك، تمكنا من تحقيق

استقرار معدل انتشار الفيروس بين البالغين عند نسبة ١,٥ في المائة، في حين اتخذت نسبة الانتشار بين الحوامل اتجاها نزوليا لتنخفض إلى ٣,٢ في المائة، حسب التقديرات.

وقد أعلن فخامة السيد إرنست باي كوروما مؤخرا عام ٢٠١١ عاما للتنفيذ. واستجابة لذلك الإعلان، أجرينا تقييما شاملا لبرامجنا لرعاية الأطفال ومنع انتقال العدوى من الأم إلى الطفل ووضعنا خطة معززة. وبالإضافة إلى ذلك، نقحنا قانوننا لعام ٢٠٠٧ المتعلق بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز ومكافحتهما لمعالجة المسائل المستجدة المتصلة بالوصم والتمييز. وبالأمس القريب في ١٠ أيار/مايو ٢٠١١، أشركنا جميع أصحاب المصلحة في مشاورات استمرت يوما واحدا بشأن الملكية القطرية والتصدي المستدام للإيدز. وتتمثل رؤيتنا في تعزيز حوارنا المتواصل بشأن المشاركة وإشراك أصحاب المصلحة والملكية والاستقطاب من أجل المشاركة والتعاون الفعالين في تصدينا للفيروس/الإيدز.

وفي خضم اللبنات التي وضعناها، فإننا نواجه تحديا لم يسبق له مثيل يهدد بفقدان المكاسب التي حققناها بالفعل، ونحن بحاجة إلى دعم لتحقيق التوازن بين توسيع نطاق البرامج والقدرات المؤسسية. فالهياكل الأساسية للرعاية الصحية لدينا تنوء بأعباء تفوق طاقتها وتفتقر إلى الموظفين المهرة. كما أننا نواجه تحديا في الوصول إلى شرائح سكان بلدنا الأكثر عرضة لخطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية.

وبالتالي، فإن الحفاظ على المكاسب التي تحققت حتى الآن يتطلب موارد تتجاوز كثيرا قدرة اقتصاد صغير يمر بفترة صعبة مثل اقتصادنا. ومن ثم، فإن هناك حاجة إلى الحصول على دعم من الشركاء الإنمائيين العالميين. وقد تم بالفعل وضع الأساس للتصدي المستدام للإيدز في بلدنا. وما نحتاجه هو الدعم المستمر من قبل جميع شركائنا إذا ما أردنا تحقيق الهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ونحن لا نريد أن يقيم المجتمع الإنمائي العالمي احتياجاتنا على أساس معدلات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية لدينا. بل ينبغي تقييمها على أساس المبادرات التي أعددناها.

إن أمامنا في سيراليون فرصة فريدة لكي نظهر للعالم ما يمكن تحقيقه في وقف وعكس اتجاه فيروس نقص المناعة البشرية عندما نعمل نوحد جهودنا. ونحن في سيراليون مدينون بشكل خاص لشركائنا في التنمية، بمن فيهم أسرة الأمم المتحدة والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، لدعم حكومتنا مجتمعة في بذل الجهود لوقف انتشار هذا الوباء والبدء بعكس مساره.

وفيما نجتمع تحت سقف الأمم المتحدة وبرعايتها، بعد عقد على الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، اسمحوا لي أن اقتبس عبارة شهيرة قالها ونستون تشرشل بشأن الحرب العالمية الثانية ومفادها أن هذه ربما تكون ''نهاية البداية'' للالتزام المتجدد والإستباقي لبلدنا بغية عدم حصول إصابات جديدة إطلاقاً بفيروس نقص المناعة البشرية، والتخلص نهائياً من الوصم بالعار والتمييز المتعلقين بفيروس نقص المناعة البشرية، وعدم وقوع وفيات مرتبطة بالإيدز على الإطلاق بحلول عام ٢٠١٥.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة ماريا أدياتو ديالو ناندينغا، وزيرة شؤون الرئاسة والشؤون البرلمانية والتواصل الاجتماعي في غينيا - بيساو.

السيدة ديالو ناندينغا (غينيا - بيساو) (تكلمت بالبرتغالية؛ وقدم الوفد نصاً بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم أمام الجمعية العامة نيابة عن فخامة السيد كارلوس غوميس جونيور، رئيس جمهورية غينيا - بيساو ورئيس الحكومة،

بمناسبة هذا الاجتماع الهام المتعلق بجدول الأعمال العالمي المعني بالتصدي لوباء متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

بعد ثلاثة عقود من وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، لا تزال الإحصاءات المرتبطة به مصدر قلق كبير، وستكون أكثر مدعاة للخوف لو لم يكن هناك التزام عام ٢٠٠١ في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بكفالة حصول الجميع على الوقاية والعلاج. وليس هناك شك في أنه تم إحراز تقدم كبير منذ عام ٢٠٠١ في خفض عدد الإصابات الجديدة، وتحسين فرص الحصول على العلاج، وخفض عدد الوفيات الناجمة عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتصدي لوصمة العار والتمييز. ومع ذلك، إذا لم يتم بذل جهود لتسريع التصدي للوباء ولاستدامته، فسيجري تقويض التقدم المحرز، قبل كل شيء من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية).

ويسرنا جداً أن نذكر أن ٢٢ بلداً من البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى تمكنت من خفض الإصابات الجديدة بنسبة ٢٥ في المائة بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٩. ويسرنا بشكل خاص أنه على الرغم من العقبات التي نواجهها، فإن غينيا – بيساو هي جزء من تلك المجموعة.

وفي أعقاب تشخيص فيروس نقص المناعة البشرية لأول مرة في غينيا – بيساو عام ١٩٨٥، كان تصدينا له على الصعيد الوطني بقيادة اللجنة الوطنية لمراقبة الأوبئة؛ وفيما بعد البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز. ووُضعت الخطط المتوسطة الأجل لتكون بمثابة إطار لإطلاق حملة التسويق الاجتماعي في عام ١٩٩٦ بغرض تشجيع استخدام وسائل منع الحمل، والفحص الطوعي، وزيادة التوعية بأهمية تغيير السلوك.

وقد وضعنا أول خطة استراتيجية وطنية لمكافحة الإيدز في عام ٢٠٠٢. وحظي تنفيذ الأنشطة الواردة فيها بالدعم من برنامج البنك الدولي المتعدد البلدان لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وبدأت دورة جديدة في عام ٢٠٠٧ مع الخطة الوطنية الاستراتيجية الثانية، التي سوف تنتهي هذا العام.

وتشمل التحديات الكبرى لنهج غينيا – بيساو التخطيطي الجديد تعزيز القيادة، وتنسيق التدخلات، وتكثيف أنشطة الوقاية وتدعيم وتعزيز العلاج المضاد للفيروس، وهو ما تم تقديمه في عام ٢٠٠٥. واستراتيجيتنا الجديدة جزء من جهود دولية أوسع، وبخاصة فيما يتعلق بالمبادئ الثلاثة.

وفي إطار خطتنا الاستراتيجية الثانية لأعمال التصدي على الصعيد الوطني، تركزت الأنشطة على أربعة مجالات رئيسية، هي كفالة الاستفادة للجميع، والحد من تأثير فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتحسين الرقابة على الأوبئة، وإصلاح التنسيق.

وأسفر تنفيذ الخطة حتى الآن عن نتائج إيجابية في مجال الوقاية. فقد نجح بلدنا في خفض عدد الإصابات الجديدة بنسبة ٢٥ في المائة بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٩. وتم فحص أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شخص لفيروس نقص المناعة البشرية. ورفعنا انتشار وسائل منع الحمل بنسبة ٥٩ في المائة. وكثفنا جهودنا بين الفئات الأكثر تعرضاً لخطر فيروس نقص المناعة البشرية، مثل المشتغلين بالجنس، والشباب، والسائقين لمسافات طويلة، والبحارة، والأفراد النظاميين. وقمنا بتدريب ما يزيد على ٨٠٠ من العاملين في المجتمعات المحلية. وعملنا على تحسين برامج الوقاية من انتقال

العدوى من الأم إلى الطفل، مع تلقّي ٦٩٣ امرأة حامل حتى الآن العلاج الوقائي المضاد للفيروس من أجل الحد من انتقال الفيروس. كذلك تبذل الجهود المكثفة لزيادة مشاركة المرأة في برامج الوقاية، فضلاً عن ضمان نقل الدم على نحو مأمون.

وفي المجال الثاني للتدخل، ازداد معدل البقاء على قيد الحياة للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية من ٦٣ في المائة إلى ٨٠ في المائة. وتم تقديم العلاج المضاد للفيروس إلى ٣ ٩٥٥ شخصاً. أمّا المتابعة السريرية والعلاج فقد جرى توفيرهما مجاناً في ١٠ ١٩٧ حالة من حالات العدوى الانتهازية. بالإضافة إلى ذلك، تم تقديم الدعم المحسّن لـ ١١ ٧٤٩ يتيماً وغيرهم من الأطفال المعرضين للإيدز.

وأسفر أيضاً تنسيقنا للتصدي للوباء على الصعيد الوطني، الذي جرى وصفه في المجال الرابع للتدخل، عن نتائج إيجابية. ومع ذلك، فإن إعادة هيكلة أمانتنا الوطنية لمكافحة الإيدز تتطلب نهجاً للتدخل أكثر تنسيقاً.

وعلى الرغم من النتائج المشجعة التي تحققت حتى اليوم، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. وفي ذلك الصدد، أود أن أسلط الضوء على البرامج الرئيسية والتحديات المالية التي يجب مواجهتها من أجل تحسين تصدينا لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الصعيد الوطني.

أولاً، نحن بحاجة إلى تعزيز برنامج الوقاية من انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل، بغية التأكد من عدم إصابة أي طفل. هنا، أود أن أشدد على النتائج الإيجابية التي أحرزها اثنان من مراكز العلاج لدينا، حيث لم يصب بالفيروس سوى اثنين من ٢٠٠ طفل ولدوا من أمهات مصابات بالفيروس.

ثانياً، يجب علينا كفالة عمليات نقل الدم الآمنة من خلال تطبيق إجراءات التشغيل القياسية ومراقبة الجودة من أطراف خارجية.

ثالثاً، يجب أن نحد من وجود فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين عموم السكان وأشد الفئات عرضة لخطر الإصابة بالفيروس، أي المشتغلون بالجنس، والشباب، والسائقون لمسافات طويلة، والأفراد النظاميون.

رابعاً، يجب علينا أن نواصل أنشطة الدعوة مع شركائنا الثنائيين والمتعددي الأطراف من أجل كفالة التمويل اللازم لاستجابتنا الوطنية.

أخيراً، نحن بحاجة إلى زيادة المشاركة المالية للبلد في التصدي للوباء على الصعيد الوطني.

وتدرك حكومة غينيا - بيساو أن القيود الهيكلية والمالية الهائلة التي تواجهها، بالإضافة إلى الظروف العالمية الصعبة، سوف يكون لها تأثير على النتائج التي تحققها من حيث التزاماتها، مثل تلك الواردة في إعلان أبوجا فيما يتعلق بتمويل القطاع العام للقطاع الصحي، وفي إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (القرار دإ-٢/٢٦)، وكذلك من حيث الاستفادة للجميع. ووجوب تنفيذ تلك الالتزامات ما زال قائماً بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ومع ذلك، نود أن نؤكد مجدداً أننا سوف نواصل بذل جهودنا لتحسين الحالة التي وصفناها هنا اليوم تحسيناً كبيراً. والدليل على ذلك الالتزام إدراج المسائل المتعلقة بالإيدز في الأهداف المحددة في الورقة الثانية التي أعددناها لاستراتيجية الحد من الفقر، فضلاً عن دعم بلدي للموقف الأفريقي المشترك المعرب عنه في الاجتماعات التي انعقدت في ويندهوك وأبوجا.

وفي الختام، لا يمكننا المبالغة في التأكيد على حقيقة أنه على الرغم من النجاحات التي تحققت حتى الآن والتي هي في الواقع نتيجة الجهود الوطنية والتنسيق بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، فإن الإسهامات القيّمة التي تتم من خلال التعاون الدولي، وبخاصة من جانب الصندوق العالمي ومنظومة الأمم المتحدة، بالغة الأهمية أيضاً.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيد أندريه ماما فودا، وزير الصحة العامة في الكاميرون.

السيد ماما فودا (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن فخامة الرئيس بول بيا والكاميرون حكومة وشعباً، وكذلك بصفتي الشخصية، أود أن أعرب عن امتناننا على الفرصة التي أتيحت لنا لمخاطبة الجمعية العامة.

ترحب الكاميرون بعقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى المكرس لاستعراض التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الواردة في إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (القرار دإ-٢٦/٢)، والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (القرار ٦٠/٢٦٢). يوفر لنا هذا الاجتماع فرصة لذلك لتقييم الجهود التي بذلت منذ أن ظهر الوباء قبل ٣٠ عاما. نأمل أن يحقق نتائج تعزز التزام الدول الأعضاء وتعبئة المجتمع الدولي في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

إن انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بمعدل يقدر بنسبة ٥,١ في المائة فيما بين السكان الذين تتراوح أعمارهم من ١٥ إلى ٤٩ عاما ي عام ٢٠١٠، لا يزال لدى الكاميرون معدل معمم في نسبة الإصابة بالوباء. إذ يوجد في بلدنا تقريبا ٥٦٠ ٠٠٠ شخص مصاب بالفيروس منهم ٢٤٩ ٠٠٠ بحاجة إلى العلاج حاليا. وفي عام ٢٠١٠، تسبب الإيدز بوفاة ٣٣ ٠٠٠ شخص في بلدنا، وعلى الرغم من الجهود المبذولة لزيادة درجة الوعي، سجلت الكاميرون حوالي ٥٠ ٠٠٠ إصابة جديدة بفيروس نقص المناعة البشرية. ويوجد حاليا في الكاميرون ٣٠٥ ٠٠٠ طفل تيتموا بسب فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز.

بالنظر إلى تطور هذا الوباء، جعلت حكومة الكاميرون مكافحة الإيدز أولوية وطنية ومن بين المجالات التي تحظى بأولوية في دعم التنمية بموجب وثيقتها الإطارية للنمو والعمالة. لقد مكنت خطتنا الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإيدز للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ من تحقيق نتائج إيجابية. وفي ذلك الصدد، أود أن أبرز ما يلي.

ارتفعت الموارد الوطنية المخصصة لمكافحة الإيدز من ٥٢٥ ٠٠٠ ١ يورو في عام ٢٠٠٢ إلى ٤٣٣ ٠٠٠ ١١ يورو في عام ٢٠١٠. وبفضل سياستنا المتمثلة في مجانية تقديم العلاج المضاد للفيروسات العكوسة، وأدوية الأحماج الناهزة، زاد عدد المرضى الذين يتلقون العلاج المضاد للفيروسات العكوسة من ١٥٦ ١٧ في عام ٢٠٠٥ إلى ٠٠٠ ٩٠ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، ويغطي العلاج ٣٧ في المائة تقريبا من المرضى المؤهلين لتلقي العلاج. ويوجد ١٤٥ مركزا طبيا تقدم الرعاية الصحية للمرضى في جميع أرجاء البلد.

وتعتبر الوقاية من انتقال العدوى من الأم إلى الطفل من بين الخدمات الصحية الأساسية التي تقدم في جميع المراكز الطبية تقريبا. وارتفع عدد تلك المراكز التي توفير برامج وقاية من هذا القبيل من ٤٦٣ مركزا في عام ٢٠٠٥ إلى ٠٦٧ ٢ مركزا في عام ٢٠١٠، وبذلك تغطي تقريبا جميع المناطق الصحية. وتبلغ اليوم، نسبة شمول العلاج الوقائي المضاد للفيروسات العكوسة في صفوف النساء الحوامل ٢٢,٢ في المائة.

وبفضل دعم اليونسكو، أدرجت ٧٦٠ مدرسة في مناهجها التعليمية المتصلة بفيروس نقص المناعة خلال العام الدراسي ٢٠٠٩-٢٠١٠.

وتُبذل أيضا جهود كبيرة لتوفير الرفالات. ففي الفترة بين ٢٠٠٦ و ٢٠١٠، تم توزيع ١٤٥ مليون رفال، أي في المتوسط ٢٩ مليون رفال سنويا. وقد ارتفع عدد الرفالات الأنثوية التي جرى توزيعها ستة أضعاف بين ٢٠٠٦ و ٢٠١٠.

في حين أن هذا التقدم وتلك النتائج تثلج الصدر، لا بد لنا من أن نسلم بأنه لا يزال هناك العديد من التحديات التي يتعين التغلب عليها. إن حكومتنا إذ تأخذ بعين الاعتبار نقاط القوة والضعف التي أبرزها استعراض خطتنا الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإيدز للفترة ٢٠٠٦ - ٢٠١٠، إلى جانب المبادئ التوجيهية الوطنية والدولية لمكافحة الإيدز، وضعت وبدعم من شركائها، إطار عمل جديد للسنوات الخمس المقبلة. وتحت شعار ''التعبئة من أجل جيل غير مصاب بالإيدز''، أي خطة استراتيجية وطنية جديدة تسعى إلى تعزيز المكاسب والعمل صوب حصول الجميع على العلاج وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وصحة الأم والطفل.

إن الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز حجر الزاوية في تلك التعبئة. وفي ذلك الصدد، تهدف الحكومة إلى ضمان وضع نُهج ابتكارية لتحسين سياستنا فيما يتعلق بالوقاية عن طريق إشراك شركاء من قطاعات متعددة، بما في ذلك المجتمع المدني والمجتمعات المحلية. ولدى الحكومة أيضا وجهة نظر مفادها أنه يلزم أيضا جمع بيانات موثوق بها وتحليلها من أجل التصدي الفعال للمرض.

أما فيما يتعلق بالحصول على العلاج، فتعتقد الكاميرون أن خفض أسعار الأدوية المضادة لفيروس الإيدز لا يزال يشكل أولوية. وفي بيئة تسودها الأزمات المالية والاقتصادية، يتمثل التحدي الرئيسي اليوم في تعبئة الأموال اللازمة للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وتوفير العلاج والرعاية والدعم بروح المسؤولية المشتركة.

أود هنا أن أوجه نداء إلى المجتمع الدولي لإبداء مزيد من التضامن ومواصلة دعم آليات التمويل الدولية مثل الصندوق العالمي وخطة رئيس الولايات المتحدة الطارئة للمساعدة في مجال مكافحة الإيدز، والمرفق الدولي لشراء الأدوية ومبادرة ''إستير'' بشأن الشراكة للعمل من أجل تيسير الحصول على نوعية عالية من العلاج.

إن أفريقيا من جانبها، عازمة على تعزيز تعبئة الموارد المحلية للتصدي للوباء. والأمر هنا متروك للحكومات الأفريقية للعمل من أجل هذه الغاية للتآزر مع شركائها، أي القطاع الخاص والمجتمع المدني والنقابات المهنية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ويلموث دانيال، وزير الصحة في أنتيغوا وبربودا.

السيد دانيال (أنتيغوا وبربودا) (تكلم بالإنكليزية): أنقل تحيات حارة من دولة الجزيرتين التوأمين جزيرتي انتيغوا وبربودا إلى ما يزيد على ٣ ٠٠٠ شخص التقوا هنا في الأمم المتحدة في نيويورك لحضور هذا الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالإيدز، وهو اجتماع يهدف إلى توفير فرصة للمجتمع الدولي لتقييم التقدم والتحديات في السنوات الثلاثين الماضية وشكل الاستجابة للإيدز في المستقبل.

هذا الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالإيدز يُعقد بعد نحو ١٠ سنوات من الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لعام ٢٠٠١ بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وهي دورة تاريخية، والتوقيع في عام ٢٠٠٦ على الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (القرار ٦٠/٢٦٢)

عندما ألزمنا أنفسنا بوصفنا دولا أعضاء في الأمم المتحدة بالتحرك نحو شمول الجميع بالوقاية والعلاج والرعاية والدعم. بعد عشر سنوات، أصبح لدينا على الصعيد الدولي، الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا لمساعدة البلدان في نضالها ضد آفة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وهو المرض الذي دق في السابق ناقوس الموت للمصابين. وعلاوة على ذلك، لدينا مجموعة من علماء الطبيعة والسلوك، ومن المحسنين والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك القيادة على الصعيدين الوطني والعالمي، وهم جميعا يعملون يدا واحدة لدرء التهديد المشترك للإنسانية. ربما من الأسلم القول بأن هذا النهج العريض القاعدة والذي لم يسبق له مثيل قد ساهم إلى حد كبير في وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية.

نحن نقوم بدورنا في منطقة البحر الكاريبي. كما قال أمس دنزيل دوغلاس، رئيس وزراء سانت كيتس ونيفيس، في الكلمة التي ألقاها نيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، فإن الجماعة الكاريبية والشراكة الكاريبية من أجل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية ومرض الإيدز ما برحتا تؤديان دورا فاعلا جدا في العملية العالمية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، حيث أن المنطقة لديها أعلى معدل انتشار للعدوى بعد أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وأوضح، مستشهدا بإعلان ناسو، ”صحة المنطقة هي ثروة المنطقة“ (انظر A/65/PV.91)، وقد عقدت منطقتنا الأمل على أن تكون من بين أوائل مجموعات البلدان التي حققت هدف حصول الجميع على العلاج. برهن سجل النتائج لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بأن حصول الجميع على العلاج في عام ٢٠١٠ قد أحرز تقدما كبيرا في المنطقة، مع استقرار معدل انتشاره وانخفاض في عدد الإصابات الجديدة. ومع ذلك، تشير التقديرات إلى إصابة ١٧ ٠٠٠ شخص في منطقة الكاريبي بفيروس نقص المناعة البشرية في عام ٢٠٠٩. الواضح إذن أن المعركة أبعد ما تكون عن الانتهاء.

وبالنسبة لبلدان كثيرة في المنطقة، فإن ثمة تركيزا على تأمين التمويل الطويل الأجل والمستدام لتجنب خسارة المكاسب الهامشية التي تحققت خلال العقد الماضي. ومن ثم، فإنني أدعو المجتمع الدولي إلى العمل مع بلدان المنطقة لزيادة تعميم الاستفادة من العلاج ولوقف مأساة العلاج ذي التكلفة العالية ولتشجيع الابتكار ونقل التكنولوجيا والملكية القطرية من خلال القيم الجديدة والمسؤولية المشتركة.

وفي بلدي أنتيغوا وبربودا، تحقق الكثير من الإنجازات لكن ثمة الكثير مما ينبغي القيام به. ولقد قمنا بالاستثمارات اللازمة لتعزيز نظمنا للرعاية الصحية، ولكننا بحاجة إلى إتاحة طرق تشخيص وأدوية بسيطة وغير مكلفة للفئات الأشد تضررا. وفي الوقت الراهن، قضينا على انتقال العدوى من الأم إلى الطفل وعززنا التوعية في مدارسنا بشأن استخدام الرفالات ووفرنا فرص عمل للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

أود في الختام أن أشارك الآخرين في الثناء على الخطة العالمية للقضاء على الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية بين الأطفال بحلول عام ٢٠١٥ والحفاظ على حياة أمهاتهم، والتي ينفذها فريق العمل العالمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). كما أود أن أؤكد مجددا على أن أنتيغوا وبربودا، وبقية دول منطقة البحر الكاريبي حددت أيضا مجموعة أهداف محددة قابلة للتحقيق لمنطقتنا بحلول عام ٢٠١٥، بما في ذلك القضاء على انتقال العدوى من الأم إلى الطفل؛ وإزالة القيود المفروضة على سفر المصابين بالفيروس؛ وتحقيق زيادة بنسبة ٨٠ في المائة في إمكانية الحصول على العلاج؛ وخفض الإصابات بنسبة

٥٠ في المائة؛ وتسريع وتيرة جدول الأعمال الذي يتناول الوقاية والرعاية والعلاج.

وكل تلك الأهداف تتماشى مع الأهداف الإنمائية للألفية التي يجري التغني بها، والتي سيكون الموعد النهائي المحدد لبلوغها وهو عام ٢٠١٥ حافزا لنا لاتخاذ إجراءات فورية وبعيدة الأثر. ومن ثم، فإنني أؤيد الدعوة الموجهة إلى الأطراف الفاعلة في الشراكة العالمية للعمل بصورة جماعية على تحقيق الأهداف التي تعهدنا جميعا بدعمها لمصلحة البشرية والمصابين بالمرض ومصلحة من لم يولدوا بعد.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد يوتاكا بانو، وزير الدولة الياباني للشؤون الخارجية.

السيد بانو (اليابان) (تكلم باليابانية؛ وقدم الوفد النص الإنكليزي): باسم الوفد الياباني، أود أن أطلع الجمعية العامة على التدابير التي اتخذناها لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتجاربنا في هذا الصدد، فضلا عن الإشارة إلى التزام اليابان بالتصدي للفيروس مستقبلا.

عندما تم الإبلاغ عن أول حالة إصابة بالإيدز في عام ١٩٨١، تملك الناس الخوف من هذا المرض المعدي الجديد باعتباره مرضا عضالا وغير معروف. وفي ذاك الوقت، كانت معرفة الناس بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وفهمهم له قاصرين لدرجة أننا لم نستطع أن نمنع تماما الإصابات الجديدة، في حين عانى المصابون بالفيروس/الإيدز وأسرهم من التحامل والتمييز.

وأود أن أؤكد مجددا على أهمية تعميم الاستفادة في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على أساس ”اعرف وباءك، واعرف تدابيرك للتصدي له“، كما هو مبين في تقرير الأمين العام (انظر A/65/797، الفقرة ٨٠ (أ)). ونتيجة للجهود الحثيثة التي بذلها العلماء عقب الإبلاغ عن أول حالة إصابة بالإيدز، أمكن تحديد الفيروس المسؤول عن المرض. وهناك تقدم لافت اليوم في مجال أبحاث وتطوير أدوية الفيروس/الإيدز. ومن المنظور الطبي، فقد أصبح الإيدز الآن حالة قابلة للعلاج.

ونحن نواجه الآن تحديات منع انتقال العدوى من الأم إلى الطفل وإدارة العدوى المرافقة بفيروس نقص المناعة البشرية/السل والقضاء على التحامل والتمييز. ولمعالجة هذه الأمور، من الأهمية بمكان تعزيز فهم الجمهور للفيروس/الإيدز لجعله مرضا معروفا للجميع بالمعنى الحرفي للكلمة.

ومن أجل تعزيز جهود مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، من الضروري تنفيذ تدابير شاملة لتعزيز النظم الصحية، وليس البرامج المتخصصة للفيروس/الإيدز فحسب، باعتبارها الأساس لإدارة الشؤون الصحية. وعلى سبيل المثال، فقد ثبتت فعالية تنفيذ برامج للوقاية من الفيروس/الإيدز في قطاع الخدمات الصحية العامة، بما في ذلك تقديم المشورة والاختبار الطوعي للفيروس أثناء الفحوص العادية لما قبل الولادة. ومن الضروري أيضا إعداد نظم للاختبارات وتقديم المشورة للأمراض الأخرى، حيث غالبا ما يعاني المصابون بالفيروس من مضاعفات نتيجة العدوى المرافقة بأمراض أخرى غير معدية.

وفي إطار برنامج الصحة الوطنية الياباني، أنشأنا نظما صحية وطبية فعالة بإقامة مرافق صحية في جميع أنحاء البلد وبتنمية الموارد البشرية في القطاع الصحي، بما في ذلك الأطباء والممرضون والصيادلة. وعلاوة على ذلك، أوجدت اليابان نظاما للتأمين الطبي الشامل لتمكين الجميع من الحصول على خدمات كافية. وساعدت هذه الجهود على تحقيق معدل يقل عن ١ في المائة لحالات انتقال عدوى الفيروس/الإيدز من الأم إلى الطفل.

وستتبادل اليابان خبراتها مع المجتمع الدولي. كما سنواصل دعم الدول الأعضاء الأخرى في تصديها لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وخلال الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية في أيلول/سبتمبر الماضي، أعلن رئيس الوزراء ناوتو كان، في وعد للجيل المقبل، أن اليابان ستقدم مساعدة بقيمة خمسة بلايين دولار خلال فترة خمسة أعوام اعتبارا من عام ٢٠١١ كمساهمة في تحقيق الأهداف ذات الصلة بالصحة، ولا سيما في المجالات التي تشهد تقدما بطيئا (انظر A/65/PV.9). وفضلا عن ذلك، فقد أعلنت، خلال المؤتمر الثالث للتجديد الطوعي لموارد الصندوق العالمي والذي عقد بعد الاجتماع الرفيع المستوى بأسبوعين، أن حكومة اليابان ستقدم اعتبارا من عام ٢٠١١ تبرعات بقيمة ٨٠٠ مليون دولار للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا في السنوات المقبلة.

وما فتئت اليابان تدعم بنشاط جهود البلدان النامية على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف. ومن ناحية أخرى، فقد حصلنا على قدر كبير من الدعم ورسائل تعبر عن مشاعر حارة للغاية من جميع أنحاء العالم بخصوص الأشخاص المقيمين في المناطق المتضررة من الكارثة غير المسبوقة التي وقعت في آذار/مارس الماضي، ألا وهي، زلزال شرق اليابان الكبير. وبعد أن نُكبنا بتلك الكارثة، ما زلنا نعتقد أن الدعم لا يمثل أبدا تدفقا أحادي الاتجاه من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية. وعوضا عن ذلك، فإن الدعم يستتبع إجراءات تفاعلية بين أعضاء المجتمع الدولي تهدف إلى مساعدة الأعضاء الذين يمرون بشدائد في العالم الحديث بتشاطر المعارف والموارد. وهذه الرغبة تبعث الأمل في نفوسنا في تزويد الجميع بالدعم.

وبالنيابة عن شعب اليابان، أود أن أعرب عن عميق امتناننا للدعم المقدم من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية. ولا بد لي أن أقول إنه بفضل ذلك الدعم الكريم، يمضي شعب اليابان قدما بعزيمة في إعادة تأهيل المناطق المتضررة من الكارثة. ونواصل بشفافية أعمال الإعمار في مختلف المناطق بالتعاون مع المجتمع الدولي وعلى أساس وطيد. وأنا أؤكد مجددا ههنا على أن اليابان ستفي بالتزاماتها تجاه المجتمع الدولي.

ونحن نعلم أن المجتمع الدولي يتشاطرنا رغبتنا في إيجاد عالم تنعدم فيه الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية وينعدم فيه التمييز وتنعدم فيه الوفيات المرتبطة بالإيدز. وتعميق فهمنا للفيروس/الإيدز يجب أن يكون الخطوة الأولى في إيجاد هذا العالم للجميع بصرف النظر عما إذا كان المرء مهنيا أم لا، وكذلك للحوامل وشركاء حياتهن على السواء وبغض النظر عن إصابة المرء بالفيروس. وآمل أن يتيح هذا الاجتماع الرفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن الفيروس/الإيدز لجميع من في العالم فرصة جيدة للقيام بذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد آدم فرونتشاك، وكيل الوزارة في وزارة الصحة البولندية.

السيد فرونشاك (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن حكومة جمهورية بولندا أود أن أشكر رئيس الجمعية على تنظيم هذا الاجتماع العالمي الفريد في مقر الأمم المتحدة. وإنه لشرف لي أن أتشاطر التجربة البولندية مع جميع الحاضرين هنا، حيث يجتمع العالم لاستعراض التقدم ورسم المسار المستقبلي للاستجابة العالمية تجاه مرض الإيدز. وأفخر بأن بولندا قد أُعطيت هذه الفرصة العظيمة للتقدم بمساهمتها في مشروع الإعلان الجديد الذي أثق بأنه سيساعد العالم على الوفاء بالالتزام الطموح بتحقيق هدف انعدام الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية

وانعدام التمييز وانعدام الوفيات المرتبطة بمرض الإيدز في السنوات المقبلة.

واسمحوا لي أن أعرض حالة فيروس نقص المناعة البشرية ومرض الإيدز في بولندا كما هي اليوم، بعد ثلاثة عقود من انتشار وباء الإيدز، وبعد ١٠ سنوات من اعتماد إعلان الالتزام بشأن الفيروس/الإيدز (القرار دإ-٢/٢٦) وبعد خمس سنوات من اعتماد الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (القرار ٢٦٢/٦٠). ويجدر التأكيد على أن بولندا قد واصلت التحرك قدما، بفضل التعاون الدولي والتنسيق المحسن وتكثيف الجهود على الصعيد الوطني، وعلى الرغم من القيود المالية، في حل المسائل المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية.

وأود أن أنوه بأن بلدي قد عمل دائما بحماس في المحافل الدولية، وبأنه كان أحد المؤسسين لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، وعضوا في مجلس تنسيق البرنامج، وهو الجهاز الذي يدير البرنامج. وأعتز أيما اعتزاز بأن أقول إن بولندا قد انتُخبت نائبا لرئيس المجلس للعام ٢٠١١. ويتمثل أحد أهدافنا في توجيه انتباه برنامج الأمم المتحدة المشترك للفيروس/الإيدز، وانتباه الدول الأعضاء أيضا، إلى الحاجة إلى تعزيز الأنشطة في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى. وإن تنفيذ أي مشروع في هاتين المنطقتين لتقليل الانتشار السريع لفيروس نقص المناعة البشرية سيترك تأثيرا إيجابيا على حالة الفيروس/الإيدز في العالم كله.

وفي ضوء حقيقة أننا نواجه اتجاهات دائمة التغير في حالة انتشار الإصابة، فإن جهودنا لمواصلة تنفيذ استجابات فعالة ومنصفة ومستدامة تجاه فيروس نقص المناعة البشرية يجب أن تستند إلى استراتيجيات قطرية مستقرة ومتماسكة، بعيدة عن التأثيرات السياسية. وقد رُسمت السياسة البولندية بناء على مبادئ ''الأواحد الثلاثة'' [إطار عمل واحد وسلطة تنسيق واحدة ونظام رصد وتقييم واحد]. ولهذا السبب لدينا وثيقة واحدة نعتمد عليها - برنامجنا الوطني لمحاربة الإيدز والوقاية من الإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية - وهذه الوثيقة تشكل أهم أداة في محاربة الفيروس/الإيدز والوقاية منه. وبالإضافة إلى ذلك يتولى مركزنا الوطني للإيدز، التابع لوزارة الصحة، المسؤولية عن تنسيق الأنشطة المحددة في البرنامج الوطني.

ولتحقيق قدر أكبر من الكفاءة وللوفاء بالمعايير الدولية في مواجهة التحديات الاجتماعية والصحية والإنمائية المعقدة والمرتبطة ارتباطا عضويا بفيروس نقص المناعة البشرية، تساهم في الأنشطة البولندية المتعددة القطاعات لمواجهة المرض وزارات حكومية والمجتمع المدني والأشخاص المصابون بالفيروس أو المتأثرون به، وشركاء دوليون والقطاع الخاص. وقد ساهمت المعايير الدولية، التي تقضي بأن تتاح للجميع خدمات الوقاية والعلاج والرعاية والدعم المتصلة بالفيروس، مساهمة كبيرة في نجاح بولندا في تحقيق وإدامة حالة مستقرة فيما يتصل بانتشار الإصابة بالفيروس.

وبفضل تنفيذ الترتيبات التي توصي بالفحص الطوعي والمجاني للفيروس لكل امرأة حامل، وضمان التنفيذ المتواصل لجهود العلاج المضاد للفيروسات العكوسة في حالات الإصابة المشمولة، انخفض مستوى الإصابة العمودي [من الأم إلى الطفل] في بولندا من ٢٣ في المائة قبل عام ١٩٨٩ إلى أقل من ١ في المائة اليوم. وقد اقتربنا، بنجاحنا شبه التام في القضاء على الانتقال العمودي للفيروس، من تحقيق واحد من الأهداف المحددة في إعلان الالتزام. وكان من نتيجة توفير إمكانية الحصول الكامل على الأدوية المضادة للفيروسات العكوسة بعد التعرض للفيروس أن لم تحدث أي إصابة من هذا القبيل في بولندا.

شبكتنا لمراكز الفحص والمشورة الطوعية، التي تتقيد في عملها بالمعايير الدولية، تضمن إمكانية إجراء البولنديين الأفراد فحص الفيروس بدون التعريف بهويتهم وبالمجان، مثلما تضمن حصولهم، في الوقت ذاته، على المشورة المكرسة لخدمة المرضى على أيدي اختصاصيين مهنيين. وبفضل التطوير الدائب لمراكز الفحص والمشورة الطوعية، أثق بأن بولندا ستحرز هدف تقليل معدل الإصابات غير المشخصة بالفيروس.

ويلزم التأكيد على أن التنفيذ الناجح لكثير من برامج الوقاية ما كان يتحقق لولا التعاون الوثيق المثمر بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية والأشخاص المصابين بالفيروس والإيدز.

ونفخر أيما افتخار بنجاحنا في الوفاء بالالتزام العالمي بتوفير إمكانية الحصول على الأدوية المضادة للفيروسات العكوسة لجميع الأشخاص المصابين بالفيروس/الإيدز. وضمن إطار برنامج الأولويات الصحية لوزارة الصحة يجري توفير العلاج ضد الفيروسات العكوسة منذ عام ٢٠٠١ لكل مريض تنطبق عليه الشروط. وبفضل تلك الاستراتيجية حققت بولندا تخفيضا كبيرا في عدد حالات الإصابة بمرض الإيدز. إذ إن المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية يعيشون أكثر ويتمتعون بنوعية حياة أفضل، مما يمكنهم من استرداد وتثبيت أدوارهم الاجتماعية والأسرية.

مع ذلك يتعين على بلدي أن يواجه التحديات، شأنه شأن أي بلد آخر. وينطوي أحد تلك التحديات على النضال من أجل كفالة أن تستمر إمكانية الاستفادة الشاملة من خدمات الوقاية والعلاج والرعاية والدعم فيما يتصل بفيروس نقص المناعة البشرية في هذا العصر الذي تعصف به أزمات عالمية؛ بينما ينطوي تحد آخر على اعتماد تدابير الوقاية الملائمة للتجاوب بفعالية مع الاتجاهات السائدة لانتشار الإصابة بالمرض والمتغيرة باطراد.

إن جهودنا تركز دائما على حماية حقوق الإنسان ومحاربة الوصمة والتمييز. ولتحقيق ذلك نسعى إلى كفالة مشاركة المجتمع المدني، بما في ذلك الأشخاص المصابون بالفيروس/الإيدز، والمنظمات غير الحكومية، وممثلو الجماعات السكانية الأساسية – مثل الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال ومتعاطو المخدرات بالحقن والشباب – وكذلك المنظمات المعنية بحقوق الإنسان وبحقوق المرضى.

إنني على اقتناع بأننا جميعا، نحن الحاضرين في هذا الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالإيدز، سنواصل تسخير كل جهودنا لتحقيق الأهداف المدرجة في مشروع الإعلان السياسي الجديد (A/65/L.77) المقرر أن تعتمده الجمعية العامة. ومن خلال التضامن والشراكة العالمية سننجح في تحقيق إمكانية استفادة الجميع من خدمات الوقاية والعلاج والرعاية والدعم فيما يتصل بالفيروس. وبولندا تقف على أهبة الاستعداد للتعاون في مواجهة هذا التحدي العالمي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لصاحبة المعالي، السيدة كارن يوهانسن، وكيلة وزير الصحة والشؤون الاجتماعية في السويد.

السيدة يوهانسن (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): التقرير الممتاز للأمين العام (A/65/797) يبين بوضوح أننا نمتلك المعرفة والأدوات اللازمة لوقف وباء فيروس نقص المناعة البشرية وعكس اتجاه انتشاره. ومما يتسم بالأهمية أن نضع التوصيات الواردة في التقرير موضع التنفيذ، حتى نهيئ لقيام حالة تنعدم فيها الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية وينعدم فيها التمييز وتنعدم فيها الوفيات المرتبطة بالإيدز.

وإنني أؤمن بأن التركيز على الشباب، بالنسبة إلى العقد الذي ينتظرنا، يشكل أعظم خيار استراتيجي يمكننا الاتفاق عليه. فالشباب يشكلون نصف سكان العالم، ومع ذلك فإن احتياجاتهم يجري في الواقع تجاهلها. إن الاستثمار في الجيل المقبل ليس أمرا عزيزا علي فحسب – لكوني أما لشابّين – وإنما أيضا أولوية للحكومة السويدية.

وأود أن أستفيد من الوقت المخصص لي للتركيز على ثلاثة مجالات ذات أهمية: الأول، الحاجة إلى الوقاية المبنية على الأدلة؛ والثاني، استمالة الشباب إلى المشاركة؛ والثالث، حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. واسمحوا لي بأن أبدأ بالوقاية.

الوقاية المبنية على الأدلة تمثل السبيل الوحيد لبلوغ هدف انعدام الإصابات الجديدة. وإن الشباب ينبغي أن تتاح لهم مناهج التربية الجنسية الشاملة حتى تكون خياراتهم مبنية على قرارات مدروسة. والتربية ينبغي أن تستهدف الشباب من سن مبكرة وأن تكون اشتمالية لجميع الشباب، بصرف النظر عن ميولهم الجنسية. والأمر، بالنسبة لصغار الشباب، ينصب على معرفة كيف يعمل الجسم واستيعاب مفهوم التكامل الطبيعي. وبالنسبة لكبار الشباب، فإن المفتاح يكمن في تمكينهم، فضلا عن إبداء الاحترام لهم وتوفير بيئة يسهل عليهم فيها إثارة مسألة استخدام الرفالات في حالة المعاشرة مع شريك. ويتسم بأهمية مماثلة الحصول على الخدمات الجنسية وخدمات الصحة الإنجابية. وهذه الخدمات يجب ألا تكون تمييزية ويجب أن تأخذ في الحسبان احتياجات جميع الشباب، بصرف النظر عن جنسهم أو ميولهم الجنسية. كما يجب أن تشمل الصلة بين استهلاك الكحول وارتفاع مخاطر الجنس. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون رفالات الإناث والذكور متيسرة دائما ويجب الترويج لها باستمرار، لأن استعمال الرفالات بصورة دائمة هو أسلوب الوقاية الأكثر فعالية.

ثانيا، أعتقد أننا يجب أن ندفع بالشباب إلى الاشتراك في تطوير الخدمات الجنسية وخدمات الصحة الإنجابية والمعلومات المتصلة بها. ولا توجد طريقة أفضل من تمكينهم من حماية أنفسهم وحماية الآخرين. إن الشباب، بمن فيهم المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية، يشكلون بالفعل عناصر التغيير في مجتمعاتهم المحلية وعلى الصعيد الوطني وعلى الساحة العالمية. وينبغي استكشاف مزيد من الطرق الجديدة لاستمالة الشباب إلى المشاركة، مثل الاستخدام الأمثل لوسائل التواصل الاجتماعي.

ثالثا، حقوق الإنسان، التي تشكل الحقوق الجنسية والحقوق الإنجابية جزءا لا يتجزأ منها، شرط مسبق للوقاية والعلاج من فيروس نقص المناعة البشرية. فالجميع يتشاطرون نفس حقوق الإنسان، بصرف النظر عن عمرهم وجنسهم وما إذا كانوا مصابين بالفيروس أم لا، وعن ميولهم الجنسية وهويتهم الجنسانية وانتمائهم الطائفي وما إذا كانوا معاقين أم لا. إن تجريم المثلية الجنسية يشكل انتهاكا لحقوق الإنسان، مثلما تشكله القوانين التي تميز ضد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. وأينما ينعدم احترام وحماية حقوق الإنسان أو تتعرض للانتهاك، على سبيل المثال عن طريق القوانين والممارسات التمييزية، فإن الوصمة تزداد، الأمر الذي يقوض جهود الوقاية والرعاية.

يلزمنا أن ننهي التمييز والوصمة ضد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية وضد الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال، وضد متعاطي المخدرات بالحقن، وضد العاملين في الخدمات الجنسية، وكذلك ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية. إن عدم المساواة الجنسانية محرك أساسي لانتشار الوباء. ومن أسف أن هذا لا يزال لا يحظى باعتراف الجميع. ومما يتسم بأهمية حاسمة معالجة أوجه عدم المساواة الجنسانية في السياسات العامة والبرامج الوطنية الخاصة بفيروس نقص المناعة البشرية

والإيدز، وكذلك في نظم الرصد والتقييم. لكن أوجه عدم المساواة الجنسانية يلزم أن تعالَج أيضا داخل المجتمع برمته – في النظام القانوني وفي المدارس وفي مواقع العمل. وهذا لا يعني فحسب التركيز على النساء والفتيات، وإنما أيضا تشجيع الرجال، لا سيما الشباب، ودفعهم إلى تحدي أعراف السلوك التي تعرضهم أنفسهم وتعرض النساء أيضا للخطر والى العمل على تغيير تلك الأعراف.

الحكومات تتحمل المسؤولية عن تأدية الدور القيادي في الوفاء بالالتزامات اللازمة لبلوغ الأهداف. وأود أن أشدد على هذا لأن الحكومات ستحاسَب عليه. أما المدارس والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني ومؤسسات البحوث والقطاع الخاص فإنها العناصر الأساسية لتحقيق التقدم والنجاح. ففي جميع البلدان لا يمكن الاستغناء عن منظمات المجتمع المدني في التصدي لوباء فيروس نقص المناعة البشرية، باعتبارها الجهات التي تقدم الخدمات وترصد عن كثب وتدافع عن الحقوق. ومهما قلنا لن نغالي في تقدير أهمية دور المدارس ومواقع العمل في تكوين المواقف والمعايير والثقافات.

اسمحوا لي أن اختتم بطمأنة الجمعية على دعم السويد القوي للاستجابة العالمية تجاه فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. وقد كانت السويد شريكا قويا وستظل كذلك. وأود أن أقول أيضا إن السويد تعلن تأييدها للبيان الذي سيدلَى به باسم الاتحاد الأوروبي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد محسن علي فارس الحزمي، عضو مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية.

السيد الحزمي (المملكة العربية السعودية): بادئ ذي بدء، أشكر معالي الأمين العام للأمم المتحدة على دعوته حكومة خادم الحرمين الشريفين للمشاركة في هذا الاجتماع الرفيع المستوى، الذي يسعى إلى تقييم ما تم إنجازه في التصدي للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الفيروس/الإيدز) وانتشار المرض. فقد أصبحت الحاجة إلى معالجة هذا الوباء ملحة أكثر من ذي قبل للتغلب على الآثار السلبية للإصابة على الصحة والتنمية والاقتصاد، فضلا عن الآثار الاجتماعية على الفرد والأسرة والمجتمع.

وفي هذا الصدد، جاءت استراتيجية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للفترة ٢٠١١-٢٠١٥، بعنوان الوصول إلى الصفر، ورافدتها استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٧، بعنوان برلمانات أحسن وديمقراطيات أقوى، لتكونا بمثابة خارطة طريق نأمل جميعا أن تكون ناجحة من أجل تحقيق أهدافهما المرجوة.

وفي تصورنا أن عماد مواجهة وباء هذا الفيروس/المرض هو الوقاية والأخذ بأسبابها؛ وفي خط مواز، تقديم الرعاية والتأهيل والدعم للمصابين، وتمكينهم في المجتمع، ضمن الأطر العَقَدية والأخلاقية والعادات والتقاليد المرعية فيه، وعلى المستويات المحلي والإقليمي والعالمي، وتكاتف الجهود وتكاملها في عالم تكتنفه الرحمة والتراحم والعطف والتعاطف ومراعاة كرامة الإنسان وآدميته.

إن مشكلة وباء الإيدز ليست كبيرة. ونسبة المصابين به متدنية بين المواطنين في المملكة. إلا أنها لدى العاملين في المملكة من غير أبنائها تقارب ثلاثة أضعاف الإصابة بين المواطنين. لذا فإن المملكة العربية السعودية وضعت استراتيجية شاملة تشارك فيها الجهات الحكومية والجهات غير الحكومية والجمعيات الخيرية ذات العلاقة. وقد تم إعداد منظومة من آليات التنفيذ للبرامج الوقائية والعلاجية والاجتماعية والتربوية للتعامل مع هذا الوباء ومسبباته وآثاره المختلفة. ومن ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تعزيز

جهود الوقاية وسلامة الفرد والأسرة والمجتمع، من خلال التوعية والتثقيف، ورفع مستوى الوعي الصحي، والحث على نهج السلوك الآمن بين فئات المجتمع كافة بصفة عامة، والفئات الأكثر عرضة بصفة خاصة، وفحص الراغبين في الزواج قبل الزواج، والفحص قبل الإنجاب، وكذلك فحص الحوامل، وإيجاد برامج للتوعية والإرشاد، وإيضاح طرق العدوى وطرق الوقاية، وتعظيم المفاهيم الأخلاقية.

كما تقوم برامج التوعية والبرامج التثقيفية في المملكة على الاستعانة بوجهاء المجتمع ورجال الدين في إيصال رسالة التوعية، وتعزيز جهود الوقاية، عملا بمقتضيات الشريعة الإسلامية في هذا السبيل، وعلى وجه الخصوص، إعمال الختان والأخذ بالعفة وتحريم العشرة الجنسية خارج إطار الزواج. كما تم إنشاء مراكز للمشورة والفحص الطوعي، ووضع القوانين للمحافظة على السرية وحفظ حقوق المصابين على مختلف الصعد، ومحاربة الوصمة والتمييز، وتنفيذ برامج محددة لمراقبة ومتابعة تطور الوباء.

وفي الجانب العلاجي، تم إيقاف استيراد الدم من الخارج، ويجري فحص المتبرعين. كما تم إنشاء مراكز علاجية متخصصة تقدم الخدمات العلاجية اللازمة للمواطنين والوافدين بدون مقابل، إلى جانب تشجيع البحوث العلمية والاستفادة من مخرجاتها.

لقد تبنت دول الخليج، ومنها المملكة، في هذا العام، إعلان الرياض لمكافحة الوفاء، وتوفير خدمات شاملة للتوعية والوقاية والتشخيص والعلاج، والتنسيق بين وزارات الصحة والإعلام والشؤون الاجتماعية، وكذلك التنسيق والتكامل مع الدول العربية الأخرى. أما على الصعيد العالمي، وتعزيزا لجهودنا على المستويين الوطني والإقليمي، فإن المملكة تساهم مع المجتمع الدولي من أجل تعزيز القدرات والعمل التكاملي بين الدول. وما فتئت المملكة، بصفتها دولة مانحة، تساهم في الصندوق الدولي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. وإن حضورها ملموس في جهود التدريب ونقل الخبرات من خلال مشاركة مجلس الشورى (البرلمان) في فعاليات وجهود اللجنة الاستشارية للاتحاد البرلماني الدولي حول الفيروس/الإيدز.

ختاما، تحترم المملكة العربية السعودية ما التزمت به في إطار الجهد العالمي المشترك. وتبارك جهود الجمعية الخيرة في تعزيز الصحة وسلامة الفرد والأسرة والمجتمع في جميع أنحاء العالم، والعمل على الحفاظ على كرامة الإنسان والإحسان إليه. مع تمنياتنا لهذا الاجتماع بالنجاح وتحقيق أهدافه.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيد ديفيد لوزادا، نائب وزير الصحة في الفلبين.

السيد لوزادا (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): في الوقت الذي يتوقع من المجتمع الدولي تنفيذ استراتيجيات ثورية بجرأة لتحقيق عالم خال من متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، تواجه الفلبين، إلى جانب ستة بلدان أخرى، تحديات مماثلة لتلك التي كانت قائمة خلال السنوات الأولى للوباء، عندما عملت البلدان ذات المعدلات العالية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية جاهدة للتقليل إلى أدنى حد من تأثير هذا الوباء الذي كان ينمو بسرعة. في المقابل، هناك ما لا يقل عن ٣٣ بلداً أخرى استطاعت خفض حالات الإصابة بالفيروس بنسبة ٢٥ في المائة بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٩. وتعتبر عموماً هذه الجهود للحد من عبء فيروس نقص المناعة البشرية فعالة في تحقيق النتائج المستهدفة. هذا هو المهم، حيث يجب الآن تشاطر الخبرة المتراكمة في عكس هذه الاتجاهات على مدى السنوات الـ ٣٠ الماضية مع البلدان المشابهة المتضررة التي تكافح من دون وجود موارد كافية لكفالة استفادة الجميع واستدامتها

والقضاء على التمييز. وسيكون هذا النهج القائم على نموذج أفضل الممارسات مفيداً وعملياً، بينما يتيح للتنوع والاختيار الفردي التصدي لهذا الوباء.

ومع ذلك، وطالما أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مرض مزمن له مضاعفات حادة تهدد الحياة في مراحله الأخيرة، ما من بلد، حتى البلد الذي لديه استراتيجية الخيار الصفري وعلى الرغم من المكاسب التي تحققت من خلال استفادة الجميع، مستثنى من الاضطرار الى التعامل مع عدد كبير من الناس المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية ومرض الإيدز. والعوامل المؤثرة في تطور وباء فيروس نقص المناعة البشرية لا تزال معقدة، إذ ترتبط أيضاً بمسائل التنمية الأخرى، مثل الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وفهم دوافع هذا الوباء يمكنه بالضبط أن يوفر الأجوبة عن كيفية مواجهته على نحو فعال، وليس بطريقة التجربة والخطأ. وفي حين أن العلاج الوقائي بات يغيّر قواعد اللعبة، على أقل تقدير، يمكنه أن يؤدي إلى التخلي على نحو خطير عن الوسائل الأساسية الأخرى للوقاية والمراقبة في قطاعات رئيسية من السكان المتضررين – الناس من غير الأزواج الذين يتصفون بالغيرية الجنسية ويمارسون الجنس من دون تمييز – وإلى تجاهل المسائل القائمة عن طريق الاعتماد على العلاج المضاد للفيروس. لذلك، من الأهمية بمكان أن تكون استراتيجية الخيار الصفري سليمة وواقعية، وترتكز على تطور العناصر الوبائية للمرض، وظهور تقنيات جديدة تهدف إلى وقف انتشاره، والجهود الجماعية التي تبذلها الدول والمنظمات للقضاء عليه.

أخيراً، ينبغي أن تؤخذ الوعود الواردة في الاعلان على محمل الجد. ويجب أن تظل الدول والمنظمات خاضعة للمساءلة. وينبغي أن يستمر تلقّي المعلومات المستقاة بحيث يمكن تغيير القرارات وحتى رفض الافتراضات القائمة إذا كان ذلك يساعد على انجاز الامور بشكل أفضل وأسرع. دعونا نبتعد عن المراوغة لأن فيروس هذا الطاعون الحديث لا يزال في حالة طفرة، ربما بسهولة أكثر مما يمكننا تخيله. فثلاثون سنة كافية لإثبات وجود فيروس نقص المناعة البشرية. ويجب أن نظل جميعاً متحدين كما لم يحدث من قبل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لفخامة السيدة الأولى في ملاوي، كاليستا موثاريكا.

السيدة موثاريكا (ملاوي) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أهنئ الرئيس، والأمين العام، والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى واتخاذ مختلف القرارات التي تتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية ومرض الإيدز.

لقد عنونت بياني ”الحفاظ على المواجهة الوطنية لفيروس نقص المناعة البشرية ومرض الإيدز“ لأنه حان الوقت كي نثني على نجاحاتنا ونلتزم التزاماً حازماً بالقضاء على الإصابات الجديدة. ويسعدني أن أبلغكم بأن ملاوي تنتصر في المعركة ضد فيروس نقص المناعة البشرية ومرض الإيدز، كما يُستدل على ذلك من انخفاض حالات العدوى الجديدة بالفيروس من ٠٠٠ ١١٠ إلى ٠٠٠ ٧٠ حالة. وقد أدرج فيروس نقص المناعة البشرية ومرض الإيدز في استراتيجية ملاوي للنمو والتنمية، وتُرجم ذلك إلى سياسة وطنية واطار وطني للعمل. ويعود سبب هذا النجاح أيضاً إلى الإرادة السياسية الهائلة، والالتزام، والنصرة، والقيادة التي أبداها فخامة الدكتور بينغو وا موثاريكا، رئيس جمهورية ملاوي، وهو الوزير المسؤول عن التغذية، وفيروس نقص المناعة البشرية ومرض الإيدز. وتمشياً مع ذلك، أعمل على التنسيق في مجال الأمومة المأمونة، والتغذية، وفيروس نقص المناعة البشرية ومرض الإيدز، بما في ذلك الوقاية من نقل

المرض من الأم إلى الطفل. وقد يسّر تعييني الروابط بين الخدمات، بما في ذلك إطلاق مؤسسة كاليستا موثاريكا للأمومة المأمونة. وإنني أدعو بقوة إلى انتقال رأسي صفري لفيروس نقص المناعة البشرية، وتعزيز تغذية الرضّع وصغار الأطفال. ووقّعت أيضاً دعوة إلى العمل من أجل رفع مستوى التغذية وحركة ألف يوم، بهدف الحد من وقف النمو.

وقد أنشئت أمانة في مكتب الرئيس والحكومة، برئاسة أحد كبار الوزراء، لتولّي صياغة السياسة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية ومرض الإيدز، وتوفير التوجيه الاستراتيجي والإرشاد والرقابة، والدعوة على مستوى رفيع، والرصد والتقييم، ولتيسير إنشاء هياكل التنفيذ في ١٠ وزارات رئيسية.

وخصّصنا نسبة ٢ في المائة من ميزانية أخرى لدينا للمعاملات المتكررة، تبلغ ٤١,٢ مليون دولار لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ونعكف أيضاً على وضع واعتماد استراتيجيات سياسية للعمل في جميع قطاعات الاقتصاد الثلاثة، أي القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني. ونجحنا أيضاً في إدماج التغذية في برنامجنا المضاد للفيروس.

إن مبلغ الـ ٣٠٠ مليون دولار الذي جمعته ملاوي خلال السنوات الأخيرة ساهم في تحقيق النجاحات والنتائج التالية. فقد انخفضت الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية من ١١٠ ٠٠٠ إلى ٧٠ ٠٠٠. وانخفض معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية من ١٦ في المائة إلى ١٠ في المائة. وإن ٨٠ في المائة من المرضى الذين بدأوا في تناول العلاج المضاد للفيروسات العكوسة، لا يزالون على قيد الحياة ويواصلون العلاج. وتم الوصول إلى ٦٣ في المائة ممن هم بحاجة إلى العلاج المضاد للفيروسات العكوسة. وتم شفاء ما نسبته ٨٧ في المائة من المرضى المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والسل والذين تلقوا العلاج المضاد للفيروسات العكوسة.

انخفضت الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية بنسبة ٢٥ في المائة في صفوف الشباب، وملاوي من بين تسعة بلدان حققت هذا على الصعيد العالمي. وقد زادت درجة الاستعفاف من ٣٩ إلى ٤٨ في المائة في صفوف الشباب. وزاد استخدام الرفالات بين الذكور من ٤٧ إلى ٦٠ في المائة وزاد استخدام الرفالات بين الإناث من ٣٠ إلى ٤٠ في المائة. وقد انخفض الوصم والتمييز، وهناك مشاركة أكبر في الاستجابة الوطنية من جانب الناس المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية.

زاد عدد مراكز إجراء الفحوص المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية من ١٤٦ مركزا إلى ٧٣٥ مركزا، وتم فحص أكثر من ٥ ملايين من الملاويين ومعرفة حالتهم المصلية. وزادت مراكز العلاج المضاد للفيروسات العكوسة من ٩ مراكز إلى ٤٢٦ مركزا، وكذلك تقديم خدمات ما بعد التعرض للفيروس، ويوجد الآن أكثر من ٣٥٠ ٠٠٠ شخص يواظبون على تناول العلاج المضاد للفيروسات العكوسة. وقد انخفض معدل الوفيات الناجمة عن مرض الإيدز من ١١ المائة إلى ٥ في المائة.

انخفض الانتقال الرأسي لفيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل من ٢٣,١ في المائة إلى ١٢,٨ في المائة، وفي ظل ظروف إجراء البحوث، انخفض إلى ١,٥ في المائة. ويقدم التشخيص المبكر للأطفال الرضع في ١٩٢ مرفقا، وبلغت نسبة الأطفال الذين تلقوا العلاج المضاد للفيروسات العكوسة ٤١ في المائة ممن تعرضوا للفيروس. ومن الجدير بالذكر أن مائة في المائة من النساء الحوامل المصابات بالفيروس حديثا يترددن على عيادات تقديم الرعاية الصحية

قبل الولادة ويتناولن جرعة كاملة من العلاج الوقائي المضاد للفيروس.

مع وجود ٨٠٠ ٢ من العاملين في مجال الرعاية الصحية و ٣٠٠ ٥ من الموظفين الصحيين المدربين على خط المواجهة، يجري تعزيز النظم الصحية. وتم بناء هياكل أساسية من قبيل المختبرات وتجديدها، في حين تم شراء آليات لحساب عدد الخلايا في الميليمتر المربع، وتم شراء آليات ومعدات الأحياء الجزيئية.

وقد تلقى أكثر من ٤,٥ مليون من الشباب التثقيف بشأن مهارات الحياة، وحصلت على الدعم الاجتماعي أكثر من ٠٠٠ ٣٥ أسرة ممن لديها أيتام وأطفال معرضين للخطر. واستفاد أكثر من ٠٠٠ ٢٤٠ شخص من التحويلات النقدية المباشرة، وأكثر من ٠٠٠ ١٥٠ شخص من إعانات المدخلات الزراعية، واستفاد ٠٠٠ ١٠٠ شخص من قروض في إطار صندوق التنمية الريفية في ملاوي، واستفاد ٠٠٠ ٥٠٠ شخص من دعم التغذية.

إن النجاحات لا تخلو من التحديات، ومن بين التحديات الرئيسية عدم كفاية الموارد المالية والبشرية والمادية، وعدم كفاية القدرات لتعقب ومتابعة المرضى الذين يتناولون العلاج المضاد للفيروسات العكوسة لضمان تقيدهم بتناوله، ومتابعة تدني مشاركة المجتمع والذكور في الاستجابة الوطنية.

لكي تتصدى الحكومة للتحديات، استعرضت ووضعت اللمسات الأخيرة على سياسة جديدة تتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، بينما تعكف حاليا على وضع استراتيجية جديدة لمكافحة الفيروس والإيدز وتعبئة ما لديها من موارد. وقد أحرزت الحكومة تقدما في جهودها نحو الإنتاج المحلي للأدوية المضادة للفيروسات العكوسة وغيرها من المنتجات الصيدلانية، واستمرت في تنفيذ استراتيجية الموارد البشرية للنظام الصحي وتعزيز القدرات.

إن استجابة ملاوي لفيروس نقص المناعة البشرية ومرض الإيدز بلغت مرحلة النضج، وتستدعي برمجة مستدامة. ولا تزال حكومة ملاوي ملتزمة بتصدر الاستجابة الوطنية في إطار نهج شامل، وتناشد المجتمع العالمي والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف والمجتمع المدني كفالة تخصيص الموارد الكافية في برامج مكافحة الفيروس والإيدز من أجل تحقيق هدف الأصفار الثلاثة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد لويس إستروتش رانكانيو، نائب وزير الصحة في كوبا.

السيد لويس إستروتش رانكانيو (كوبا) (تكلم بالإسبانية): بعد أن أصاب وباء نقص المناعة البشرية/الإيدز ٦٠ مليون شخص على الصعيد العالمي، لا يزال ذلك الوباء يشكل تحديا للعالم. وما من مفر لأي بلد من أثار هذا الوباء.

إن كوبا، بوصفها عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة، منذ عام ٢٠٠١ شاركت في التفاوض على الإعلان السياسي المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز واعتماده (القرار ٦٠/٢٦٢، المرفق). وقد امتثلنا رسميا لواجبات وحقوق الأشخاص المعنيين في التعامل مع هذا الوباء، الذي تسبب على مدى ٣٠ عاما في الموت والألم وعواقب أخرى. وقد أدى ذلك إلى أكثر من ٢٥ مليون حالة وفاة، وإلى عدد لا يحصى من الأيتام والبيوت المتضررة. ولم نعثر بعد على أي لقاح للتحصين ضده أو على الأدوية اللازمة للشفاء منه تماما.

في ٥٣ عاما من التضامن الدولي، ساهم أكثر من ١٥٠ ٠٠٠من الكوبيين العاملين في مجال الرعاية الصحية في

تخفيف الألم وإنقاذ الأرواح والتعاون في التنمية السلمية لنظم الرعاية الصحية في الدول الشقيقة. وإلى حد ما فإنهم يتخذون الإجراءات المتعلقة بمنع وقوع الإيدز والسل والملاريا ومعالجة تلك الأمراض. إننا موجودون الآن في ١٠٨ بلدان، ونقوم بتدريب أكثر من ٠٠٠ ٢٠ طبيب ينتمون إلى ٤٠ بلدا تقريبا.

في عام ٢٠٠٤، أقرت منظمة الصحة العالمية النتائج التي حققتها كوبا، إلى جانب خمس دول أخرى، في مجال مكافحة السل. واليوم، على الرغم من أن الملاريا ليست مستوطنة في بلدنا، ما برحنا نعمل على خفض معدل انتشار المرض.

إن ما حققناه من نتائج في خفض نسبة وفيات الأطفال الرضع، ٤,٥ لكل ٠٠٠ ١ ولادة حية، يبين أنه بالاضافة إلى القضاء على ٢٨ مرضا من الأمراض المعدية، تحققت منجزات في الحصول على الرعاية الصحية المجانية والفعالة. ويمكننا القول أنه تم القضاء على انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل وعلى مرض الزهري الخلقي، وتمت السيطرة على انتقال الفيروس عن طريق الدم. وتشير التقديرات إلى انخفاض معدل انتشار الفيروس فيما بين الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم من ١٥ إلى ٤٩ عاما، وفي صفوف النساء الحوامل والأشخاص الذين يعانون من الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي.

إن البرنامج العلاجي الذي بدأ العمل به في عام ٢٠٠١ كان له أثره على حالات الإيدز والوفيات وتحسين نوعية الحياة للمصابين. إذ أن أكثر من ٩٠ في المائة من الذين بدأوا العلاج في عام ٢٠٠١ على قيد الحياة اليوم في بلدنا.

وما فتئ المجتمع المدني يمثل قوة دافعة، مما يضفي نشاطا ديناميكيا. فالمشاركة النشطة من جانب الشباب والنساء والرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال، ومن جانب المصابين بالفيروس وقادة المجتمع الذين لديهم وشائج مع المؤسسات العلمية، والقطاع الاجتماعي ومنظمات المجتمع المحلي، كلها تشكل مصدرا لا غنى عنه لدعم برنامج بلدنا بشأن الوقاية والسيطرة.

إن نسبة السكان الذين يستخدمون الرفالات، ولا سيما الشباب منهم، قد زادت. ووضع بلدنا برنامجا شاملا مرتفع التكلفة للرعاية الصحية بالاشتراك مع الوكالات الدولية والصندوق العالمي، وهو عمل نسلم به ونقدره حق قدره.

لقد علّمنا هذا الوباء التماس السُبل لخفض التكاليف وتحسين الكفاءة وتطوير المنتجات التكنولوجية والبيولوجية الكوبية لكفالة إجراء أكثر من مليوني اختبار سنويا للكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية وضمان معالجة جميع الكوبيين.

وفي السنوات العشر التي مرت منذ طرح هذا الموضوع من خلال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لعام ٢٠٠١، شهد العالم تغيرات سريعة. ونحن نعيش في عالم غير متكافئ بالمرة. ولا يزال الفقراء هم الأشد تضررا، فيما تنتشر الآثار الخبيثة لانعدام الأمن الغذائي والانكماش الاقتصادي، وتدمر الصراعات والكوارث الطبيعية أجزاء كثيرة من الكوكب.

وعلى الرغم من أن الإنجازات التي تحققت واعدة، فإنها غير كافية ومعرضة للخطر. والوصم والتمييز وعدم المساواة بين الجنسين أمور تعوق الجهود الرامية إلى تعميم الاستفادة من خدمات الوقاية والعلاج والرعاية والدعم.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الارتفاع غير المقبول في التكاليف والأزمة الاقتصادية العالمية ما زالا يحولان دون ترجمة الإنجازات التي تحققت في السنوات الأخيرة

إلى إنجازات مستدامة في معظم البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل.

وعلى الرغم من أن كوبا تخضع لحصار اقتصادي وتجاري ومالي ظالم تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية بما له من آثار مؤسفة على صحة شعبنا، وعلى الرغم من محدودية فرص حصولها على الأدوية والتكنولوجيا المنتجة في العالم الأول، فإنها قد أوفت بالتزامها بضمان تعميم الاستفادة من خدمات الرعاية والعلاج المتوفرة للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. والتقرير المرحلي لمنظمة الصحة العالمية لعام ٢٠١٠ ينوه بهذا الإنجاز، ويشير إلى أن ثمانية من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، بما فيها كوبا، وفت بالفعل بذلك الالتزام. ونظام الرعاية الصحية لدينا يكفل استفادة السكان جميعا من خدماته، ويضمن توفر هذه الخدمات في جميع مناطق البلد.

والتصدي للوباء عالميا قد حشد الحكومات والأوساط العلمية والفئات المتضررة والقطاعات الاجتماعية ونشطاء المجتمع المحلي والزعماء الدينيين، وسلط الضوء على الحاجة الماسة إلى إيجاد حل للتفاوت والظلم الاجتماعيين وتعزيز نظم الرعاية الصحية.

ويجب القضاء على الفقر المدقع والجوع؛ ويجب تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ ويجب ضمان الحق في التعليم والرعاية الصحية لجميع الناس دون تمييز.

وبعد ٣٠ عاما على ظهور الإيدز، وبعد ١٠ سنوات من اعتماد إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (القرار دإ-٢/٢٦)، وبينما لم يتبق سوى أربع سنوات على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، يجب علينا تقديم التزام سياسي جديد والإسراع باتخاذ إجراءات على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية بهدف إبطاء انتشار الفيروس وتقليله إلى الحد الأدنى. وهذه هي مسؤوليتنا، ونحن نلتزم بتحقيق ذلك الهدف، كما فعلنا قبل ١٠ سنوات.

والوسيلة الوحيدة لإيجاد حلول مستدامة ومواجهة التحديات المشتركة التي يشكلها العالم المعولم وغير المتكافئ والقائم على الإقصاء والتي تهددنا جميعا هي، تحقيق الوحدة داخل البلدان وفيما بينها والتكامل الرشيد بين الجهود التي تستهدف المركز الحقيقي للوباء واتخاذ إجراءات فعالة والتضامن والتعاون الدوليان، والتي بدونها سيكون من المستحيل إحراز تقدم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد محمد حسين نيكنام، القائم بأعمال وزير الصحة في جمهورية إيران الإسلامية.

السيد نيكنام (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أعرب عن تقديري لمنظمي هذا الاجتماع الرفيع المستوى، ولا سيما رئيس الجمعية العامة وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة فقد المناعة المكتسب (الإيدز)، لما بذلوه من جهود لا تكل قبل وأثناء الاجتماع.

بعد ثلاثة عقود تقريبا من بداية التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية عالميا، وقبل أربع سنوات من الموعد المستهدف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ما زال العالم بحاجة إلى تحديد وتكثيف الجهود اللازمة لتعميم الاستفادة. وضمان تعميم الاستفادة يتطلب زيادة التمويل الذي يمكن التنبؤ به وأن يقترن بذلك التصدي بفعالية للأوبئة المتنوعة والمتطورة، استنادا إلى السياق الوطني لكل بلد وظروفه. ومن ثم، ينبغي الاسترشاد في تصدي القطاع الصحي على المستوى الوطني للفيروس/الإيدز بخطة استراتيجية وطنية ممولة جيدا تعطي الأولوية لتدخلات محددة وتوفر الخدمات استنادا إلى المتطلبات والاحتياجات المحددة على الصعيد القطري.

وتعزيز البنية التحتية للصحة العامة شرط أساسي للتصدي بنجاح وعلى نحو قابل للتوسع لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي ظل عدم وجود شبكة واسعة وعاملة للرعاية الصحية الأولية، فإن توفير خدمات شاملة ومتكاملة لمكافحة انتشار وباء الفيروس/الإيدز سيكون أمرا في غاية الصعوبة.

وفي غضون ذلك، فإن إعداد برنامج ناجح للتصدي للفيروس والإيدز يتطلب المراعاة الكاملة للظروف الاجتماعية والثقافية واعتماد نهج يراعي الاعتبارات الثقافية. وفي هذا الصدد، ينبغي التشديد على دور الأسرة في الحد من السلوكيات الخطرة، لا سيما في أوساط الشباب.

وللتصدي لهذا الوباء، وضعت جمهورية إيران الإسلامية خطة استراتيجية وطنية تلبي الاحتياجات المحددة للفئات المستهدفة، أي عامة السكان والفئات المعرضة للخطر وتلك المعرضة للخطر بشدة في السياق الوطني والمصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمتضررون منه.

والمجالات الرئيسية للخطة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفيروس/الإيدز هي توفير المعلومات والتثقيف بما يتناسب مع المرحلة العمرية والمشورة والفحص الطوعيان وتقليل الضرر وتوفير الرعاية والعلاج للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والأمراض المنقولة جنسيا وتعزيز الدراسات التطبيقية ذات الصلة بالفيروس.

وقد أعدت وزارة الصحة والتعليم الطبي، بالتعاون الوثيق مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين الأعضاء في فرقة العمل الوطنية لمكافحة الإيدز، برامج شاملة لتحقيق الأهداف الرئيسية للخطة الاستراتيجية لضمان تعميم الاستفادة من خدمات الوقاية والرعاية والعلاج والدعم، وتعكف على تنفيذها.

وتشمل التدابير الرئيسية التي اتخذت، تمشيا مع الخطة الوطنية لاحتواء انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، إنشاء مراكز للمشورة والاختبار الطوعيين ومراكز استقبال؛ وتشكيل أفرقة للتوعية ووضع برامج لعلاج الإدمان بالميثادون؛ وبرامج للتثقيف من خلال مجموعة الأقران وخدمات الخط الساخن وبرامج التربية الأسرية لمنع السلوكيات العالية المخاطر في أوساط الشباب وبرامج للوقاية في أماكن العمل والبرامج التدريبية للمدربين وتقديم المشورة وإنشاء مراكز للتقليل من الضرر للنساء المعرضات لخطر الإصابة.

وكل هذه المرافق تقدم خدماتها بصورة سرية وبالمجان. وبالإضافة إلى ذلك، فإن جميع المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأسرهم يتمتعون مجانا بتغطية التأمين الصحي. ونتيجة لذلك، سُجل انخفاض في عدد الحالات الجديدة، وهو ما أسهم بدوره في أن تظل معدلات انتشار الفيروس بين عموم السكان عند حوالي ٠,١ في المائة.

واستنادا إلى الأدلة المتوفرة على التغير المتوقع في نمط انتقال الفيروس نتيجة تعاطي المخدرات بالحقن، وضعت الحكومة برامج معينة للوقاية من الفيروس للنساء المعرضات لخطر الإصابة. وفي الوقت الحالي هناك أكثر من ١٥ مركزا للتقليل من الضرر للنساء المعرضات للخطر، تقدم خدماتها في جميع أنحاء البلد. وبحلول نهاية عام ٢٠١١، من المتوقع زيادة عدد هذه المراكز ليصل إلى ٢٥ مركزا.

وعلى الرغم من أن الدلائل تشير إلى أن غالبية النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية في إيران هن زوجات لأشخاص يتعاطون المخدرات عن طريق الحقن، فإن هذه المراكز تلبي الاحتياجات الخاصة لجميع النساء المعرضات للإصابة بالفيروس، بما في ذلك النساء اللاتي يتعاطين المخدرات والنساء اللاتي يسلكن مسلكا عالي المخاطر.

لقد هيئت هذه المراكز، التي تقدم الرعاية والخدمات للنساء حصراً، ملاذا آمنا لهن، يحصلن فيه على المعلومات والتوعية والمشورة والاختبارات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية، والحد من الضرر، والرعاية والدعم من دون الخوف من الوصم والتمييز.

في الختام، أود أن أؤكد مجدداً أن حكومة جمهورية إيران الإسلامية تظل ملتزمة بالجهود العالمية للعمل من أجل منع حدوث إصابات جديدة بالفيروس والوفيات المرتبطة بالإيدز.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة فيرونيكا سكفورتسوفا، نائبة وزير الصحة العامة والتنمية الاجتماعية في الاتحاد الروسي.

السيدة سكوفورتسوفا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية): الاتحاد الروسي من بين البلدان التي ظلت تبذل على مدى السنوات العشر الماضية جهودا كبيرة لمكافحة عدوى فيروس الإيدز. ولذلك فإننا نرحب بهذا الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن هذه المسألة الهامة.

تكفل تشريعات الاتحاد الروسي الوطنية وصول جميع المواطنين مجانا إلى برامج واسعة النطاق للوقاية من الفيروس وإجراء الفحوص، وحصول جميع الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية على الرعاية الطبية المجانية عالية الجودة، فضلا عن حماية حقوقهم.

وقد أعدت منظومة شاملة من التدابير لمكافحة عدوى فيروس نقص المناعة البشرية، ويجري تنفيذها تحت قيادة اللجنة الحكومية التي تتولى تنسيق أعمال الهيئات الاتحادية، أي الكيانات البالغ عددها ٨٣ المكونة للاتحاد الروسي والمنظمات غير الحكومية. وقد تسنى بفضل هذه التدابير احتواء وباء الفيروس في مرحلة التركيز. تبلغ نسبة المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في الوقت الحالي ٠,٣٦ في المائة.

بعد عدة سنوات من تصاعد الوباء، انخفض معدل الإصابات الجديدة بالفيروس لأول مرة في ٢٠٠٨، واستقر في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠.

تتمثل الأولوية الرئيسية في مكافحة العدوى بالفيروس في الاتحاد الروسي في وضع برنامج متعدد القطاعات للوقاية الأولية وتعزيز أنماط الحياة الصحية بهدف تحفيز الناس على التخلي بوعي عن أنماط السلوك المحفوف بالمخاطر. نتيجة لتنفيذ تكنولوجيات وقاية مبتكرة تأخذ بعين الاعتبار الخصائص المعرفية والنفسية لمختلف الفئات العمرية والاجتماعية، بخاصة الأطفال والشباب، انخفضت على مدى السنوات العشر الماضية نسبة الشباب بين إجمالي عدد المصابين بالفيروس بمعامل ١١,٢، ليصل إلى ٢,٢ في المائة، وانخفضت نسبة الأطفال المصابين بالفيروس بمعامل ٤٨، لتصل إلى ٠,١ في المائة.

ومما يحظى بأهمية خاصة تدابير منع عدوى الفيروس بين الفئات المعرضة للخطر، بما في ذلك أصحاب السلوكيات المحفوفة بالمخاطر. ونتعاون تعاوناً نشطاً مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والدينية من أجل حفز هذه الجماعات لقبول الفحص الطوعي للفيروس وقبول الدعم المقدم إليها.

ويغطي توفير الفحص الطوعي السنوي لفيروس نقص المناعة البشرية الطوعية، خاصة الفئات المعرضة للخطر من السكان، ما بين ٢٢ إلى ٢٥ مليون شخص، أي ما يعادل ما بين ١٥ إلى ١٧ في المائة من مجموع سكان الاتحاد الروسي. ومن شأن هذا أن يكفل ليس فقط مصداقية البيانات عن انتشار فيروس نقص المناعة البشرية، بل يكفل أيضا الكشف المبكر عن الإصابة بفيروس نقص المناعة

البشرية. في عام ٢٠١٠، على سبيل المثال، كان ٧٠ في المائة من الذين أظهر الفحص إصابتهم بالفيروس لأول مرة في مراحل مبكرة جدا من المرض، من ستة إلى سبعة أعوام قبل أن يحتاجوا إلى استخدام الدواء. وقد ازداد عدد الأشخاص الذين يخضعون للفحص السنوي بمعدل ثلاثة أضعاف.

يولي الاتحاد الروسي اهتماما خاصا لاتخاذ تدابير لمنع انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل. في عام ٢٠١٠، شملت هذه التدابير أكثر من ٩٣ في المائة من الحوامل المصابات بالفيروس، ما يمثل زيادة قدرها ٣٥ في المائة في غضون خمس سنوات. نتيجة لذلك، انخفض عدد المواليد المصابين بمعامل يزيد على اثنين، وولد أكثر من ٥٠ ٠٠٠ الأطفال الأصحاء لأمهات مصابات بالفيروس.

من أجل تقديم المساعدة الطبية للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، أنشِئت إدارة متخصصة في الاتحاد الروسي تتكون من نحو ١٠٠ مركز للوقاية والعلاج ونحو ٢ ٠٠٠ من مختبرات التشخيص.

توفر الحكومة الروسية العقاقير المضادة للفيروس العكوسة مجانا لجميع الذين يحتاجون إليها. على مدى السنوات الخمس الماضية، زادت مخصصات الميزانية الاتحادية لتحقيق حصول الجميع على الوقاية والعلاج ست مرات، لتصل إلى أكثر من ٤٠ مليار روبل، أو أكثر من ١,٣ مليار دولار.

ومن المهم أن نشير إلى أن فعالية المساعدة الطبية والاجتماعية مكنت ٧٣ في المائة من الأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في التسعينات أن يحيوا حياة طبيعية، وليدخلوا الجامعات والكليات، ولينشئوا أسراً وينجبوا أطفالاً أصحاء.

منذ عام ٢٠٠٦، أصبح بلدنا من مانحي الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، ويقوم بزيادة دعمه للصندوق. خلال تلك الفترة، بلغ إجمالي المساهمة الروسية في الصندوق العالمي ٣١٧ مليون دولار.

في الختام، أود أن أعرب عن رضانا عن العمل الجماعي بشأن مشروع الإعلان، وأن أعرب عن تأييدنا له بصورة عامة. إن استخدام خبرة الاتحاد الروسي المتراكمة يمكن أن يحسن من فعالية التدابير الدولية المتكاملة للقضاء على عدوى فيروس نقص المناعة البشرية. ونحن على استعداد لتقاسم ما حققناه من نتائج إيجابية وما أحرزناه من تطور.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة ثاريلا سوليس، نائبة وزير الصحة في بيرو.

السيدة سوليس (بيرو) (تكلمت بالإسبانية): ما بين عام ١٩٨٣ وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، تم الإبلاغ في بيرو عن ٤٢ ٦١٤ حالة إصابة بفيروس نقص المناعة البشرية و ٢٧ ٠٥٦ حالة إصابة بالإيدز. تظل حالة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في بلدي، وفقا لمعايير برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، عند مستوى الوباء المركز، مع كون الاتصال الجنسي الأسلوبَ الأكثر شيوعا لانتقال العدوى، إذ يمثل نحو ٩٧ في المائة من جميع الحالات. وفقا لدراسات الرصد الانذاري في عام ٢٠٠٨، تبلغ نسبة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال ١٣ في المائة.

لكن مما يجدر ذكره أنه، وفقا للدراسات التي أجريت في عاصمة بيرو، وصلت نسبة انتشار العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية بين السكان من مغايري الهوية الجنسية ما يقرب من ٣٠ في المائة، مما يعكس مستويات متفاوتة لإمكانية التعرض للعدوى لدى قطاعات مختلفة من السكان. وعند استهداف تلك الشرائح، يراعي البلد معايير النزاهة والفعالية. تبلغ نسبة انتشار المرض بين الرجال مقابل النساء ٣ إلى ١؛ وفيما يتعلق بسن ظهور الأعراض، يُذْكر

أن نسبة ٤١ في المائة من الحالات هي لأشخاص في سن ٢٥ إلى ٣٤ سنة، ما يقودنا إلى أن نقدر أن العدوى حدثت لهم في سنوات المراهقة أو في سن البلوغ المبكر. لهذا السبب، كثفت بيرو وضع سياسات وبرامج شاملة للتثقيف الجنسي. من ناحية أخرى، تجدر الإشارة إلى أن نسبة الحوامل المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية في بيرو تبلغ ٠,٢٣ في المائة.

في بيرو، أُدخلت تحسينات واضحة في مجال الصحة فيما يتعلق بالوقاية والرعاية للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. في عام ٢٠٠٤، تعهد بلدنا بتوفير الرعاية والعلاج مجاناً على نطاق واسع، وقد شمل ذلك حتى الآن نحو ١٦ ٠٠٠ شخصاً. وظلت نسبة الالتزام بالعلاج ما بين ٨٣ و ٨٥ في المائة، في حين وصلت نسبة البقاء على قيد الحياة بالنسبة للأشخاص الذين يستعيدون استجابتهم المناعية بعد عام واحد من العلاج ٩٠ في المائة. علاوة على ذلك، ووفقا لتقارير الإدارة العامة لعلم الأوبئة، فقد انخفضت في السنوات الست الماضية، الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وكذلك انخفضت الوفيات المرتبطة به، الأمر الذي يعكس تأثير الجهود التي بذلت من قبل الدولة، ومن المتأثرين بالفيروس، فضلاً عن المجتمع المدني، بغية تحسين نوعية حياة المصابين بالفيروس.

كما وضعت بيرو أيضا معايير وسياسات تهدف إلى منع الانتقال الرأسي لفيروس نقص المناعة البشرية. وقد أدت زيادة الرعاية الوقائية إلى تحسينات ملموسة، مثل اتساع الفحص السريع للنساء الحوامل من نسبة ٣٠ في المائة في عام ٢٠٠٤ إلى أكثر من ٨٠ في المائة اليوم.

وجنبا إلى جنب مع النمو الاقتصادي الذي شهدته بيرو في السنوات الأخيرة، فقد وسعت سياستنا الوطنية المعنية بالاستثمار الاجتماعي، تغطية الرعاية الصحية لدينا، نتيجة لزيادة تمويل القطاع الصحي العام. وفي عام ٢٠٠٩ كان إجمالي الإنفاق على الوقاية، والرعاية والعلاج من فيروس نقص المناعة البشرية ١٤٣ مليون صول جديد أو ٤٧ مليون دولار.

ويوفر قانون التأمين الصحي الشامل دعماً قانونياً لممارسة الحق الصحي، اعتماداً على خطة للفوائد تشمل التشخيص والعلاج من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، وتنفيذ آلية لتخصيص الموارد اعتماداً على النتائج، وهي آلية يجري تنفيذها اعتبارا من هذا العام، لمكافحة الإصابة المتزامنة بمرض السل وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وفيما يتعلق بالأحكام التي تسهل الاستجابة المتعددة القطاعات، فقد وضعت بيرو مجموعة هائلة وشاملة من المعايير للوقاية من الفيروس والرقابة الصحية، وكذلك فيما يتعلق بالضعف والوصم والتمييز ضد الأفراد المتأثرين، والفئات الضعيفة. وعلاوة على ذلك، تم وضع المعايير وتحديثها بهدف توفير الرعاية الصحية الشاملة للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، وكذلك لتوفير الوقاية الأولية والثانوية لعامة السكان، وللفئات المعرضة للإصابة أكثر من غيرها.

وبالمثل، وضعت معايير في مختلف القطاعات من أجل تعزيز قدرة المؤسسات العامة والخاصة على تنفيذ سياسات التوعية بهدف ضمان احترام الحقوق الأساسية، مثل مكافحة التمييز في العمل، أو تسهيل الحصول على قدم المساواة على المساعدة الاجتماعية والخدمات العامة والخاصة، وهي إشارة إلى بعض أهم الحقوق الأساسية.

وفي سياق التطور السياسي والاجتماعي لبلدنا، وفقا لخطتنا الاستراتيجية المتعددة القطاعات للفترة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١١ المعنية بمنع ومكافحة فيروس نقص

المناعة البشرية والإيدز، فقد عززت الحكومة لا مركزية نظامنا الصحي. كما وضعت الحكومات الإقليمية والمحلية، جنبا إلى جنب مع ممثلي المجتمع المدني والمتأثرين بالفيروس في المنطقة، خططاً استراتيجية إقليمية، بينما خصصت موارد تساعد على مواءمة الاحتياجات والقدرات والموارد المحلية مع سياساتنا واستراتيجياتنا الوطنية. وبذلك فقد ازدادت الموارد المتاحة، وتحسنت كفاءة وفعالية جهود الاستجابة الوطنية.

في السياق نفسه، يجب علينا ونحن نناقش التقدم المحرز، أن نشير أيضا إلى أننا مستمرون في مواجهة التحديات، مثل الحاجة إلى مضاعفة الجهود الرامية إلى تحسين التفاعل بين وزارة الصحة والقطاعات الأخرى. وفي هذا الصدد، تقود وزارة الصحة جهود التنسيق بين الوزارات الأخرى والحكومات الإقليمية، بهدف اتخاذ إجراءات مشتركة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل، فيما يتعلق بإعداد الميزانية على أساس النتائج للسنة المالية القادمة. ومن شأن ذلك أن يجعل ممكناً تنسيق سياساتنا وإجراءاتنا بهدف تحديد الموارد، وتحسين فعالية سياساتنا المعنية بالوقاية والعلاج.

أما التحدي الرئيسي الثاني الذي نواجهه في التخطيط والإدارة على نحو صحيح، فيكمن في تحسين جودة وكفاءة نظم معلوماتنا المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولا يمثل ذلك مجرد التحسين التكنولوجي، بل الأهم من ذلك ضرورة توحيد أطر المفاهيم، والمنهجيات، وعمليات تدفق المعلومات المتعلقة بالتحليل وصنع القرار الهادف إلى التنفيذ.

وأخيرا، فإن الخطة الوطنية الجديدة المتعددة القطاعات للفترة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٦ تكرر تأكيد التزامنا الوطني بمكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، كما تعكس التحليل الصحي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي يسمح لنا بترسيخ التقدم، وتعزيز سياساتنا المعنية بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية بين السكان المراهقين. كما تمكننا الخطة الجديدة من سد الثغرات الحالية في التشخيص، والوقاية المبكرة، ورعاية المتأثرين بالفيروس في بيرو، حتى نتصدى لمختلف العوامل المشمولة.

وعلى الصعيد الدولي، تستمر بيرو في دعم جهود برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز والصندوق العالمي. ونحن لا نزال ملتزمين بهدف تعميم استفادة الجميع من الوقاية والعلاج والرعاية والدعم بحلول عام ٢٠١٥، وذلك بهدف القضاء على وباء فيروس نقص المناعة البشرية العالمي. ولهذا السبب، فإن من المهم أن تتوفر للدول المتوسطة الدخل مثل بيرو، المرونة الكاملة التي نص عليها إعلان الدوحة لمنظمة التجارة العالمية بشأن الجوانب المتصلة بالتجارة، مثل الاتفاق المتعلق بحقوق الملكية الفكرية، والصحة العامة، فضلا عن توفر مستويات كافية من التعاون الدولي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): وأعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إدغار غيمنيز كاباليرو، نائب وزير الصحة العامة في جمهورية باراغواي.

السيد غيمنيز كاباليرو (باراغواي) (تكلم بالإسبانية): أود بدايةً، أن أنقل نيابة عن وفد باراغواي، تحياتنا إلى الرئيس، وتهنئته على رئاسة هذا الاجتماع الرفيع المستوى.

تؤكد باراغواي التزامها الكامل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وإعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي اعتمدته الجمعية العامة في عام ٢٠٠١ (القرار دإ-٢/٢٦، المرفق). ويعتبر احترام حقوق الإنسان

لجميع الناس، دونما أي تمييز عنصراً أساسياً في تنفيذ الإجراءات الرامية إلى تحقيق تلك الأهداف.

وتسعى استجابتنا إلى تعميم الاستفادة، مع إعطاء الأولوية لأكثر فئات المجتمع المحلي عرضة للخطر. وقد تمكنا في العقد الماضي من تحسين فرص الحصول على المعلومات، والوقاية والرعاية للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. ويستند التقدم الذي أحرزناه على تعزيز استجابتنا الوطنية لمكافحة الفيروس، وعلى إدخال تحسينات في مجال التمويل والتنسيق بين القطاعات من أجل استجابة وطنية أكثر فعالية.

وتقود وزارة الصحة العامة جهود الاستجابة الوطنية في بلدي، وهي تهتدي بالمبادئ التوجيهية الاستراتيجية التي وضعت على مستوى عالمي، وكذلك بالمبادئ التوجيهية الاستراتيجية لسياستنا الصحية الوطنية. وقد اعتمدت الاستجابة مبادئ التعميم والشمول والمساواة والمشاركة الاجتماعية، مع التركيز على الحقوق وعدم التمييز.

واعتمدنا استراتيجية للرعاية الصحية الأولية. وبالإضافة إلى العمل مع المهنيين في المستشفيات، فنحن نعمل أيضا مع وحدات صحة الأسرة، بهدف تمكينها من توفير الرعاية الصحية داخل المجتمعات المحلية. كما أنشئت مراكز جديدة للرعاية لتشخيص وتقديم العلاج المبكر للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، بينما يتوفر فحص الكشف عن الإصابة بالفيروس لجميع السكان، على أساس موافقة الأفراد العالمين بطبيعة وهدف الفحص.

واعتمدت الدولة استراتيجية توعية الأقران، وقامت بتدريب ناشطين قادرين على وضع تدابير وقائية تستهدف الفئات الضعيفة في المناطق النائية. وفيما يتعلق بالوقاية من انتقال العدوى من الأم إلى طفلها، فقد أحرزنا تقدما في زيادة عدد مراكز الفحص والاستشارة الطوعية. وبذلك ازداد عدد النساء الحوامل اللائي يستفدن من هذه الرعاية التشخيصية والوقائية. وهناك قانون ساري المفعول منذ عام ٢٠٠٩، رسخ الحقوق والضمانات المتعلقة بالمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية.

وفيما يتعلق بالتمويل، فقد زادت وزارة الصحة العامة، خلال العامين الماضيين، الميزانية المخصصة لشراء مضادات الفيروسات العكوسة، والأدوية لعلاج الأخماج الناهزة، وفحوص التشخيص والمتابعة العلاجية، بخمسة أمثال ما كانت عليه. وقد تم إدراج جميع هذه الأدوية في القائمة الوطنية للأدوية الأساسية، وهي متاحة مجاناً للسكان.

ووفقاً لتجربتنا، فقد كان التنسيق بين القطاعات، والمشاركة بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، عاملا حاسما أيضاً في تحقيق تلك الإنجازات. ويشارك حاليا عدد من منظمات المجتمع المدني في الاستجابة الوطنية، في مجال الوقاية، والدفاع عن حقوق الإنسان، وعدم التمييز. وينعكس أثر هذه الجهود في تحسين فرص الاستفادة للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، وكذلك من حيث التشخيص والعلاج، وهو ما ساهم بدوره في تحسين نوعية حياة المصابين وبقائهم على قيد الحياة، إضافة إلى الحد من انتقال الإصابة من الأمهات إلى أطفالهن.

ولئن كان كل هذا التقدم كبيرا، فإنه لا تزال هناك فجوات واسعة لا بد من سدها. فالكثير من الأفراد لا يزالون مستبعدين نتيجة الوصم والتمييز الاجتماعيين وأوجه القصور في نظام الرعاية الصحية لدينا. ولذلك نعكف على وضع استراتيجيات جديدة ستساعدنا على تعزيز النظام الصحي ككل، واستحداث أدوات إدارية تهدف إلى تحسين تنفيذ المبادئ التوجيهية الرئيسية التي حددناها. ونعكف على إنشاء شبكة متكاملة للخدمات الصحية ستوفر للأفراد الرعاية اللازمة في كل مرحلة من مراحل حياتهم.

والتحديات التي تواجه بلدنا مشتركة بين الكثير من بلدن المنطقة والعالم. وتعزيز شراكة عالمية تهدف إلى التصدي لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أصبح ضروريا أكثر من أي وقت مضى. والأمر يتطلب إجراء المزيد من البحوث التي سينتج عنها معلومات ذات صلة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي ومجال الطب الأحيائي، واتباع سياسات منسقة يكون لها تأثير كبير في الأجل المتوسط.

ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وفي تناول القضايا الرئيسية التي ظهرت خلال هذا العقد على المستوى العالمي: توفير الرعاية الصحية الأولية وتنمية الموارد البشرية ومعالجة العوامل الاجتماعية ذات الصلة بالصحة والتمويل والتغطية الشاملة. وبقدر الأهمية البالغة لهذه الشراكة، فإن التكامل الإقليمي لا يقل أهمية من أجل معالجة مسائل من بينها أسعار الأدوية المضادة للفيروسات العكوسة وغيرها من المواضيع المماثلة.

ونحن على ثقة بأننا سنتمكن سويا من التغلب على هذه التحديات وتحقيق هدفنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد داغفادوري أوتشيربات، رئيس اللجنة البرلمانية الدائمة للسياسة الاجتماعية والتعليم والثقافة والعلوم في منغوليا.

السيد أوتشيربات (منغوليا) (تكلم بالمنغولية؛ وقدم الوفد النص الإنكليزي): أود أن أبدأ بتقديم خالص التهنئة لجميع المشاركين الذين تجمعوا هنا في نيويورك لمناقشة موضوع ذي أهمية حيوية، فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ واستعراض التقدم المحرز؛ وتحديد الأهداف المستقبلية؛ ومعالجة موقف الالتزامات التي قدمتها الحكومات. ويشرفني وجودي هنا اليوم وأود أن أنقل إليكم أطيب تمنيات برلمان وحكومة منغوليا لنجاح هذا الاجتماع الرفيع المستوى.

ويسرني أن أشير إلى أنه بتأييد إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، الذي اعتمدته الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ٢٠٠١ والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي اعتمدته الجمعية في اجتماعها الرفيع المستوى بشأن الفيروس/الإيدز في عام ٢٠٠٦، التزمت حكومة بلدي بوضع وتنفيذ سياستها القطرية الخاصة التي ترمي إلى تحقيق تغطية واسعة النطاق ومتعددة القطاعات لخدمات الوقاية والعلاج والرعاية والدعم، بمشاركة نشطة من المصابين بالفيروس، بغية تحقيق هدف تعميم الاستفادة من هذه الخدمات.

ونتيجة لتعزيز الالتزام السياسي والجهود المتواصلة للحكومة، حافظت منغوليا على المعدلات المنخفضة لانتشار فيروس نقص المناعة البشرية. غير أن عبارة ”الانتشار المنخفض“ قد تؤدي إلى تحويل الموارد وتناقص الاهتمام. وإنني أشعر بقلق عميق إزاء استمرار الانتشار السريع للوباء في بعض البلدان المنخفضة الانتشار، بما في ذلك منغوليا، على الرغم من الانخفاض في معدلات الإصابة بالفيروس عالميا.

وعليه، تحث منغوليا المجتمع الدولي على الدعوة والتعبئة من أجل زيادة الاستثمار في البلدان التي تسجل حاليا معدلات انتشار منخفضة للأوبئة خلال هذه المرحلة التي تشهد تراجعا في التمويل الدولي لمكافحة الفيروس. ولا بد من إعادة صياغة الاستجابة العالمية بصورة جذرية لزيادة الاستخدام الفعال للموارد، وحكومة منغوليا تعتقد أن مفتاح ذلك هو تنفيذ إعلان باريس بشأن فعالية المعونة، مع التركيز بشكل خاص على تجنب الأنشطة التي تقوض بناء المؤسسات الوطنية، وذلك باستخدام النظم والإجراءات الوطنية إلى

أقصى حد ممكن، وتقليل التكاليف العامة للمساعدة في التصدي للفيروس إلى أدنى حد.

ومنغوليا تؤيد تماما رؤية عالمية لإيجاد عالم خال من الإصابات الجديدة ومن التمييز وتنعدم فيه الوفيات المرتبطة بالإيدز. ويشرفني أن أبلغ الجمعية العامة بأن حكومة منغوليا تعهدت بالعمل من أجل القضاء على الانتقال الرأسي لفيروس نقص المناعة البشرية ووضع حد للإصابات الجديدة نتيجة عمليات نقل الدم.

وقد التزمنا بالعمل على بلوغ الأهداف المحددة لعام ٢٠١٥ التي طرحها الأمين العام في تقريره الأخير (A/65/797)، والوفاء بالتعهدات التالية، إلى جانب الالتزامات التي قطعناها على أنفسنا سابقا.

أولا، سيجري إنفاذ تدابير ترمي إلى ضمان التمتع الكامل بحقوق الإنسان والقضاء على أوجه عدم المساواة بين الجنسين من خلال قانون منغوليا المعدل بشأن الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي صدر أصلا في عام ١٩٩٤ ويجري حاليا وضع اللمسات الأخيرة على صيغته المعدلة لتقديمها إلى البرلمان؛ وثانيا، تعكف الحكومة حاليا على إزالة القيود ذات الصلة بالفيروس المفروضة على الدخول والإقامة والسكن؛ وثالثا، في ضوء النمو الاقتصادي الإيجابي الذي لوحظ في السنوات الأخيرة والاتجاهات المستقبلية المواتية، تتعهد حكومة بلدي بالاستمرار في زيادة الموارد المالية المخصصة في ميزانيتها الوطنية للأنشطة ذات الصلة بالفيروس/الإيدز.

وقبل أسبوع من هذا الاجتماع الرفيع المستوى، نظمت حكومة منغوليا، بالاشتراك مع وكالات تابعة للأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين، المنتدى الوطني الخامس بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقام المنتدى بدور حاسم في استعراض الحالة الراهنة بخصوص التصدي للفيروس/الإيدز على الصعيد الوطني، والتقدم المحرز بشأن الهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية، وتضمن مناقشات بشأن خطة عمل لدفع عجلة التنمية في هذا المجال.

وأعرب المشاركون في المنتدى الوطني عن دعمهم لتحقيق الهدف الرئيسي للإعلان الذي سيعتمده هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتعهدوا بتنفيذ أهدافه والإسهام في الحركة العالمية من أجل إيجاد عالم خال من الفيروس.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سيرجي خاتشاتريان، نائب وزير الصحة في أرمينيا.

السيد خاتشاتريان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): لقد غيرت الالتزامات التي تعهدت بها حكومة أرمينيا بشكل جذري النهج المفاهيمية المطبقة للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية منذ انضمام أرمينيا إلى إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) لعام ٢٠٠١ والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠٠٦.

وفي هذا الصدد، نفذت أرمينيا عددا من التغييرات والبرامج في سياق النهج الذي تتبعه للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتوعية بشأنه. وفي عام ٢٠١٠، أضيف برنامج تدريبي بعنوان ”أسلوب حياة صحي“ يتضمن عنصرا تثقيفيا بشأن الفيروس إلى المناهج الدراسية للمدارس الثانوية والعليا، ويجري تدريسه كمادة منفصلة. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية للمشروع في تعزيز المعرفة بشأن الفيروس في أوساط الشباب وبلوغ الهدف الطموح المتعلق بالمعرفة بشأن الفيروس والوارد في إعلان الالتزام.

بالإضافة إلى ذلك، يجري تنفيذ برامج للتقليل من المخاطر والضرر وكذلك استراتيجيات لتغيير السلوك ونشر

المعلومات والتثقيف والاتصالات في أوساط الفئات الأكثر عرضة للإصابة والشباب، مما أسفر عن استقرار معدلات الإصابة بوباء نقص المناعة البشرية بين فئات السكان الرئيسية المعرضة للخطر من خلال زيادة وعيهم بشأن الفيروس، وجعل سلوكهم أكثر أمانا وتوسيع نطاق فرص حصولهم على وسائل الوقاية والمعلومات.

لا يزال وباء فيروس نقص المناعة البشرية في أرمينيا في مرحلة التركيز. لكن من الجدير بالذكر أن أرمينيا تقع في منطقة من العالم يميل فيها معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية إلى الارتفاع نتيجة لاتجاهات هجرة العمالة. يرتبط العدد الكبير من حالات الإصابة بالفيروس المسجلة في أرمينيا بعملية الهجرة. فأكثر من نصف حالات الإصابة المسجلة لدينا هي لعمال مهاجرين أصيبوا بالعدوى نتيجة الاتصال الجنسي الغيري خارج أرمينيا. تؤثر قيود الهجرة المتصلة بالوباء في البلد المضيف، ومحدودية إمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية والمعلومات وتدابير الوقاية المتعلقة بالفيروس تأثيرا مباشرا على قطاع الصحة في أرمينيا.

وإذ نتكلم عن الاتجاهات، من الجدير بالذكر أيضا أنه ابتداء من عام ٢٠٠٢، تغير النمط الرئيسي لانتقال فيروس نقص المناعة البشرية في أرمينيا من تعاطي المخدرات بالحقن إلى الاتصال الجنسي الغيري. ويرتبط هذا بالاتجاه العام للوباء في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى. وقد لوحظ في السنوات الأخيرة تزايد عدد حالات الإصابة المسجلة في البلد، وهو أمر يرتبط بزيادة قدرات المختبرات التشخيصية، وزيادة إمكانية الحصول على فحوص فيروس نقص المناعة البشرية، وتحسين المشورة والفحوص ونظم الإحالة. نتيجة لذلك، ازداد عدد فحوص فيروس نقص المناعة التي تُجرى، وتحسنت القدرة على الكشف عن الفيروس تحسناً ملحوظاً.

ظل الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا يقدم دعماً فريداً من نوعه للبرنامج الوطني لمكافحة الإيدز منذ عام ٢٠٠٤. ونتيجة لذلك تسنّى بناء قدرات وطنية كبيرة، وتشكلت استجابة وطنية قوية، وأصبح العلاج المضاد للفيروسات العكوسة والوقاية من انتقال العدوى من الأم إلى الطفل متاحين لجميع المحتاجين. حاليا، تتوفر خدمات منع انتقال العدوى من الأم إلى الطفل لجميع النساء الحوامل المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية. وتلقت أكثر من ٩٥ في المائة من النساء الحوامل خدمات المشورة والفحص المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية. ومن المؤمل أن يؤدي بنا توسيع نطاق هذه الخدمات إلى تحقيق هدفنا المشترك النهائي: القضاء على انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل.

وبينما نحن نحاول إيجاد علاج لهذا المرض الفظيع، من المهم أن نجعل حياة المصابين مريحة وإنسانية قدر الإمكان. ينبغي أن نعمل معا لضمان إزالة الحواجز القانونية والتنظيمية المقيدة بشكل مفرط التي تحول دون إتاحة الوصول إلى الأدوية الخاضعة للرقابة لجميع من يحتاجون إليها، بما في ذلك علاج الآلام.

من خلال الانضمام إلى إعلان الألفية (القرار ٥٥/٢)، تعهدت أرمينيا بإدماج الأهداف الإنمائية للألفية في سياساتها وخططها الوطنية الطويلة الأجل وبتقديم استراتيجيات وبرامج مستدامة يتكامل فيها النمو الاقتصادي مع التنمية البشرية. عبر مشاورات واسعة، اعتمدت أرمينيا الأهداف الإنمائية للألفية ووضعت إطاراً وطنياً للأهداف الإنمائية للألفية يتضمن الأهداف والمؤشرات الوطنية لعام ٢٠١٥. وسيمثل تنفيذ البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز عاملا رئيسيا يسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أرمينيا بحلول ذلك التاريخ.

ونأمل أن تواصل مؤسسات مثل الصندوق العالمي، ووكالات الأمم المتحدة والشركاء المتعددو الأطراف وغيرهم من الشركاء التقنيين القيام بدور نشط في دعم تنفيذ البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز. وبدون مساعدتهم سيكون من الصعب للغاية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية في أرمينيا. وسيكون التضامن العالمي عاملاً رئيسياً إن كان لنا أن ننجح في كفاحنا ضد هذا المرض.

أخيرا، أود أن أعرب عن ثقتنا بأن هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الإيدز سيضع خارطة طريق لتحقيق حصول الجميع على رعاية صحية أولية جيدة وبأسعار في المتناول، ورعاية كلية شاملة وخدمات دعم للمصابين والمتضررين من فيروس نقص المناعة البشرية – بما في ذلك خدمات الرعاية الجسدية والروحية، النفسية – الاجتماعية، والاجتماعية – الاقتصادية، والقانونية والتغذوية وخدمات الرعاية التسكينية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن إلى السيدة مارينا كوساكوف، وكيلة شؤون الوقاية ومراقبة المخاطر بوزارة الصحة في الأرجنتين.

السيدة كوساكوف (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): تلتزم الأرجنتين التزاما راسخا بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ولذلك السبب فإننا نقوم بتعزيز الصحة بوصفها حقاً لجميع مواطنيها، حقاً أساسياً من أجل التنمية تجب كفالته. إننا نرغب في أن نكون دولة مسؤولة، دولة تتولى قيادة مشاركة جميع الأطراف الفاعلة فيها في بناء مجتمع أكثر عدالة. وبالتالي فإننا نؤكد مجددا جميع التزاماتنا الدولية.

لقد حقق بلدنا تقدما كبيرا في التصدي لوباء فيروس نقص المناعة البشرية ومرض الإيدز في سياق الأهداف المتفق عليها حتى الآن. اليوم في الأرجنتين هناك حوالي ١٣٠ ٠٠٠ شخص مصاب بفيروس نقص المناعة البشرية. ويتوفر العلاج مجانا، ويبلغ عدد متلقي العلاج ٤٣ ٠٠٠ شخص، منهم ٧٠ في المائة يحصلون على الأدوية مباشرة من وزارة الصحة.

في السنوات الأخيرة، استقر المنحنى الوبائي لحالات العدوى الجديدة، وتواصل الوفيات الناجمة عن الإيدز الانخفاض، إذ وصلت نسبة الانخفاض ١٥ في المائة على مدى السنوات الخمس الماضية.

بعد مرور ثلاثين سنة على بداية انتشار الوباء، وعشرين عاماً منذ ظهور أول الأدوية المضادة للفيروسات العكوسة، سيكون توفير عرض العلاج للجميع، في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية، أمراً مضموناً، غير أن ذلك لا يعني ضمان الحصول على العلاج.

تتطلب كفالة الوصول إلى الخدمات الصحية وضع استراتيجيات للحد من العوائق، والالتزام ببذل الجهود في مجال الوقاية الفعالة والمحددة، واحترام حقوق الإنسان. وهكذا، فقد قمنا بتنفيذ برنامج تعليمي يشمل تدابير وقائية شاملة، بما في ذلك خدمات الرعاية الصحية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية لجميع المجتمعات، بما في ذلك الأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية، والنساء والأطفال، والشباب، والمشتغلون بالجنس من كلا الجنسين وزبائنهم، والأشخاص مغايرو الهوية الجنسانية، والمثليون جنسيا، والرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال، والأشخاص الذين يعيشون في السجون، ومتعاطو المخدرات، ومجتمعات السكان الأصليين والمهاجرين.

في هذا السياق، يمثل قانون الزواج المتكافئ بين أشخاص من نفس الجنس – وهو مجال نالت فيه الأرجنتين قصب السبق في المنطقة – خطوةً مهمة نحو الاعتراف بهذه

الحقوق. في هذا العام، يناقش مجلس الشيوخ أيضا سلسلة من المبادرات بشأن قوانين الهوية الجنسانية التي سوف تسهل فيما بعد الحصول على خدمات الرعاية الصحية للسكان المتشبهين بالجنس الآخر، والمتحولين جنسياً ومغايري الهوية الجنسية، فضلا عن مقترحات تشريعية أخرى تتعلق باستخدام المخدرات.

و لم يكن أي مما سبق ممكناً بدون العمل المشترك والجهود التي تبذلها منظمات المجتمع المدني، خاصةً جهود الأشخاص المصابين بالفيروس، الذين كانوا محرّكي هذه الاستجابة ودعاتها.

ولا يزال ثمة الكثير مما يتعين القيام به. يجب علينا ألا نركن إلى الإنجازات، بل يجب أن نضع نصب أعيننا المسار الذي ينتظرنا، سواء بالنسبة للأرجنتين أو للدول الشقيقة في أمريكا اللاتينية. إننا ندعو إلى استمرار التعاون بين البلدان، وإلى تبادل الخبرات، والعمل على حدودنا، ومساعدة بعضنا بعضاً من أجل كفالة استمرار توفير الدواء في كل بلد، مع القيام في ذات الوقت بالتفاوض المشترك على الأسعار في المنطقة. ونحث الوكالات الدولية المانحة على توجيه نظرها صوب هذه القارة التي تحتاج إلى مساعدتها من أجل تحقيق الأهداف الموضوعة لعام ٢٠١٥ في إطار الأهداف الإنمائية للألفية.

نحن مقتنعون بأن الإجراءات التي نقوم بتنفيذها على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية يجب أن تستمر من أجل ضمان حصول الجميع على الرعاية والوقاية. ونعتقد أن من المهم أن تكون البلدان النامية والبلدان الأقل نموا قادرة على الاستفادة الكاملة من أوجه المرونة الواردة في اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية. كما نؤكد على أهمية التنفيذ الفعال لإعلان الدوحة بشأن الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والصحة العامة. ونؤكد بشكل خاص على أهمية الفقرة ٤ منه، التي اتفق الوزراء بموجبها على أن اتفاق حقوق الملكية الفكرية لا يمنع – ولا ينبغي له أن يمنع – الدول الأعضاء من اتخاذ تدابير لحماية الصحة العامة.

ونرى من الضروري أن تقدم المنظمات الدولية المختصة في هذا المجال المساعدة التقنية ذات الصلة إلى البلدان النامية والأقل نموا. علاوة على ذلك، ندعو إلى التنفيذ الفعال للاستراتيجية العالمية بشأن الصحة العامة والابتكار والملكية الفكرية التابعة لمنظمة الصحة العالمية.

وندعو المنظمات الدولية إلى مواصلة المساهمة في الإنجازات في المنطقة. نحن، بلدان أمريكا اللاتينية، بحاجة إلى هذه المساعدة، ولدينا الكثير لنسهم به.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيدة ماريا روبياليس دي تشامورو، نائبة وزير الخارجية والممثلة الدائمة لنيكاراغوا.

السيدة روبياليس دي تشامورو (نيكاراغوا) (تكلمت بالإسبانية): تلتزم حكومة نيكاراغوا، بقيادة رئيسها القائد دانييل أورتيغا سافيدرا، بحماية وتعزيز حقوق الشعب. وتعتبر استعادة الحق في الرعاية الصحية، بما في ذلك حرية الوصول إلى الخدمات، من أولويات حكومتنا. وكذلك الحال بالنسبة لاستعادة حقوق الإنسان الأخرى المنصوص عليها في دستور نيكاراغوا، والتي حرم منها شعب نيكاراغوا خلال الستة عشر عاماً الماضية من حكم الليبرالية الجديدة. وقد قوض الاستبعاد الاجتماعي الذي نتج عن سياسات تلك الحكومات كثيراً من جوانب التنمية البشرية للرجال والنساء في نيكاراغوا. كما زاد أيضا من الفقر والفقر المدقع، على السواء، ولا سيما في المناطق الريفية. وقد أدى كل ذلك إلى مزيد من تدهور الأوضاع المعيشية، وإلى

خلق الظروف المواتية لتنامي الأوبئة العالمية الحديثة، مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وفيما يتعلق بالموقف الوبائي لفيروس نقص المناعة البشرية في نيكاراغوا، فإن إحصاءات عام ٢٠١٠ تشير إلى أن بلادنا لا تزال تعاني من تمركز الوباء، وأن الاتصال الجنسي لا يزال وسيطاً أساسياً لنقل الفيروس في ٩٣ في المائة من الحالات، وأن هناك تزايداً في تأنيث هذا الوباء. وفي ذلك السياق، فإن حكومة المصالحة والوحدة الوطنية، تعمل على تعزيز استجابة وطنية، ترى أن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية تعتبر أمرا حيويا للتنمية البشرية. وتشمل استجابتنا المتعددة القطاعات، القائمة على أساس الحقوق، مشاركة اجتماعية واسعة، تجعل من الممكن بذل الجهود في مجالي التوعية والوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وسأكتفي بالإشارة إلى أهمها فقط.

تشمل هذه الجهود، تعزيز السلوكيات الصحية بهدف الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين المراهقين والشباب والنساء والفئات السكانية الرئيسية، والجهود المبذولة في قطاع التثقيف، وذلك لتطوير الكفاءات بين موظفي التثقيف التابعين لوزارة الصحة، وتدريب المهنيين في مجال الاتصالات، والعاملين في الجامعات، بهدف تعزيز التواصل الاجتماعي؛ وتعزيز حقوق الإنسان والتصدي للوصم والتمييز من خلال مشروع يؤسس لشبكة من المدافعين عن حقوق الإنسان، تضم المدعي العام لحقوق الإنسان، ولجنة نيكاراغوا لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وروابط الأشخاص الذين يعانون من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وغيرها من المؤسسات، وتعزيز قدرات شبكات الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال، والمثليات والمثليين جنسياً، وثنائيي الجنس، والمتحولين جنسيا، والعاملين في تجارة الجنس، وذلك من خلال تدريبهم من أجل توسيع نطاق وقاية المجتمعات المحلية وجهود التواصل، فضلاً عن ترويج وتوزيع الرفالات الذكرية على نطاق واسع.

ونتيجة لهذه الإجراءات، تحققت في عام ٢٠١٠ زيادة بمقدار ستة أمثال ما كان عليه عدد المرافق التي تقدم العلاج للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك علاج المستويين الأول والثاني. وتشمل هذه المرافق فرق عمل متعددة التخصصات، لضمان توفير علاج مضادات الفيروسات العكوسة، والإدارة الشاملة للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وقد جمعت الاستراتيجية بين تدريب موظفي الرعاية الصحية – لتمكينهم من تنفيذ المبادئ التوجيهية والبروتوكولات المعتمدة في مجال رعاية البالغين والمراهقين والأطفال والنساء الحوامل، وكذلك لمعالجة الجوانب التغذوية والنفسية للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز – جنبا إلى جنب مع نشر المعلومات بين عامة السكان، وخاصة بين الفئات العالية المخاطر.

كما زدنا فحص النساء الحوامل. فقد تم حتى الآن، فحص ما يقرب من ٦٠ في المائة من النساء الحوامل للكشف عن إصابتهن بالفيروس وأبلغن بنتائج فحصهن.

وفيما يتعلق بتقييم الحالة الصحية، فإنه يتم تقييم حالة الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية اليوم على أساس المعايير الفيروسية والمناعية والسريرية.

وفيما يتعلق بالعلاج، فقد زدنا عدد الأشخاص الذين يتلقون العلاج بمعدل ٣,٦ مرات، من ٣٣٥ شخصاً في عام ٢٠٠٦، إلى ١ ٢٨٦ شخصاً في عام ٢٠١٠، وتواصل نسبة عالية من المصابين العلاج. وفي عام ٢٠١٠ كان هناك ٣٣٤ شخصا بحاجة إلى العلاج من الأخماج الناهزة، وقد استجابت الحكومة بتوفير الأدوية اللازمة في مراكز الرعاية الصحية مجاناً.

وتتمثل تحديات السنوات القادمة في تحسين الرعاية للأطفال الذين تيتموا بسبب الإيدز، وكذلك لأسرهم، وتحسين نوعية الحياة عموما للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. وبالإضافة إلى العلاج، فلا بد من إعادة إدماج هؤلاء الأشخاص في سوق العمل وتمكينهم من الحصول على السكن، من بين أشياء أخرى. ويتعين علينا أيضا، تحسين نظام التسجيل والمعلومات في بلدنا. وسوف تؤخذ هذه التحديات في إطار يسترشد بالتفاني والرعاية، والجودة، والحب واحترام الكرامة الإنسانية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيد جورج تسيريتيلي، نائب رئيس برلمان جورجيا.

السيد تسيريتيلي (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أحيي الجمعية العامة بالنيابة عن شعب وقيادة جورجيا. ويشرفني أن أخاطب هذا الاجتماع الرفيع المستوى، من أجل تسليط الضوء على الإنجازات التي حققناها، وتحليل التحديات، والاتفاق على الخطوات الحاسمة التي يتعين اتخاذها مستقبلا في الكفاح العالمي ضد وباء فيروس نقص المناعة البشرية.

وقبل سبع سنوات، أطلقت الحكومة الجورجية الجديدة برنامج للإصلاحات الشاملة الهادفة إلى بناء مجتمع ودولة ديمقراطية حديثة. وتجري إصلاحات هامة في مجالات الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية، وهي تسهم كثيرا في تحقيق الأهداف الصحية الإنمائية التي حددها إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية.

وعلى الرغم من أن جورجيا لم تشهد انتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية على نطاق واسع، إذ سجلت حوالي ٢ ٩٠٠ حالة رسميا، في حين يقدر العدد الإجمالي للمصابين بحوالي ٤ ٠٠٠، بينما كان نمو الوباء في بلدنا بطيئاً نسبيا، فإن معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، يفوق المعدل المتوسط في الاتحاد الأوروبي.

وتلتزم الحكومة الجورجية بقوة بزيادة تسريع التقدم المحرز في استجابتها الوطنية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ونتعاون بشكل وثيق مع فريق الأمم المتحدة المواضيعي المعني بالشأن الجنساني، والصندوق العالمي، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية، ونحن ممتنون لمساهماتها الهائلة في إنشاء خدمة وطنية فعالة لمكافحة الإيدز.

ومنذ عام ٢٠٠٤، أصبحت جورجيا البلد الوحيد في المنطقة الذي يضمن الحصول الشامل على علاج مضاد الفيروسات العكوسة. ويسرنا أن نعترف بأنه وعن طريق توسيعنا لهذا البرنامج المجاني في منطقة أبخازيا، فقد استطعنا توفير العلاج المنقذ للحياة في جميع أنحاء أراضي البلد، داخل حدودها المعترف بها دوليا.

ونحن نرحب بقرار مجلس الأمن الأخير (القرار ١٩٨٣ (٢٠١١)) بشأن الوقاية من مرض الإيدز، والرعاية والعلاج والدعم في مناطق النزاع. ونأمل أن يعمل المجتمع الدولي وبشكل حاسم، لضمان توفير ما يلزم من الآليات في المنطقتين المحتلتين من جورجيا – أبخازيا وتسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية.

ومنذ عام ٢٠٠٥، كفلت جورجيا أيضا الحصول الشامل على الخدمات اللازمة لمنع انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل، بما في ذلك فحص الكشف عن الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، والاستشارة الطبية، والعلاج الوقائي بمضاد الفيروسات العكوسة. ونتيجة لذلك، لم تكن هناك أي حالات انتقال للفيروس من الأم إلى الطفل بين الأشخاص المسجلين في البرنامج.

وقد كان بناء شراكات مثمرة مع المجتمع المدني ومنظمات الشباب، وخصوصا مع الشباب والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، عاملا هاماً في تحقيق تلك الإنجازات.

إن آلية التنسيق القطرية، برئاسة السيدة الأولى في جورجيا، هي السلطة الوطنية الوحيدة المعنية بتنسيق مكافحة الإيدز، وتتضمن تمثيلا واسع النطاق يكفل التنسيق المتعدد القطاعات للاستجابة الوطنية. ومن الجدير بالذكر أن السيدة رويلوفس قد عينت مؤخرا سفيرة للنوايا الحسنة لدى منظمة الصحة العالمية معنية بالأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة بالصحة.

لقد وضعنا خطة عملنا الاستراتيجية الوطنية منذ عام ٢٠٠٣. في عام ٢٠٠٩، اعتمد البرلمان الجورجي القانون الجديد بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي يدعم اتباع نهج قائم على الحقوق لمحاربة هذا الوباء. ومع ذلك، بالرغم من هذه النجاحات، فقد واجهت استجابتنا الوطنية لمكافحة الإيدز تحديات في الحفاظ على التقدم بسبب القيود المالية، الأمر الذي لا يمكن إلا أن يتفاقم بعد سحب المساعدة الحالية المقدمة من الصندوق العالمي.

وعلى الرغم من الآثار الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية الوخيمة التي أعقبت الغزو الروسي عام ٢٠٠٨، فقد بذلت حكومة جورجيا كل جهد ممكن للحفاظ على القيادة، وزيادة مخصصات التمويل المحلي في السنوات اللاحقة. ومع ذلك، نظرا لمحدودية القدرة المالية للبلد، فإن الدعم المقدم من المجتمع الدولي يظل ذا أهمية بالغة.

لقد أحرز بلدي تقدما كبيرا في التصدي لوباء فيروس نقص المناعة البشرية. ومع ذلك، ثمة حاجة لبذل المزيد من الجهود للوفاء بالهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية، المتمثل في وقف وعكس اتجاه انتشار الوباء بحلول عام ٢٠١٥. وقامت جورجيا، مسترشدةً في ذلك باستراتيجية منظمة الصحة العالمية لقطاع الصحة العالمية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بجعل التشخيص المبكر لحالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وعلاجها من أولويات المستقبل، باعتبار ذلك جزءاً من أفضل النُهُج الواعدة بالقضاء على الوباء.

لقد أثبتت ثلاثون عاما من عبء الإيدز أننا لن نستطيع بلوغ هدفنا بدون الإرادة السياسية القوية والتوجيه الفعال. لقد خرجنا من هذه المعركة ونحن أشد قوة وأكثر التزاماً بالقضاء على هذا الوباء، وحماية الأجيال المقبلة وإنقاذ الملايين من الأرواح.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر، السيد أحمد محمد عبد الحليم، الممثل الشخصي لرئيس المجلس العسكري الأعلى.

السيد عبد الحليم (مصر): تولي مصر أهمية خاصة لهذا الاجتماع الرفيع المستوى الذي يأتي في مرحلة زمنية فاصلة، لدعم جهود المجتمع الدولي لمكافحة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ولتدارس ما حققناه من انجازات حتى الآن، لتعزيز عملنا المشترك لتحقيق النفاذ العالمي للوقاية والعلاج والرعاية والدعم بحلول عام ٢٠١٥، للقضاء على انتشار الفيروس.

وأود أن استهل بياني بالإعراب عن تأييد مصر الكامل للبيان الذي ألقاه السيد وزير الصحة السنغالي نيابة عن المجموعة الأفريقية.

يشكل فيروس نقص المناعة/الإيدز أحد التحديات الرئيسية أمام تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، وخاصة الهدف السادس، إذ رغم تراجع نسبة الإصابة المسجلة في بعض الدول النامية نتيجة برامج التوعية والوقاية الوطنية التي يجري تنفيذها بالتعاون مع الأمم المتحدة

وأجهزتها المعنية، ونجاح العديد من الدول الأعضاء في القضاء على انتقال المرض من الأم للطفل، فإن استمرار تزايد الأعداد المقدرة للإصابات الجديدة على مستوى العالم مقارنة بالخاضعين للعلاج سنويا منذ مطلع الألفية الجديدة، واستمرار تركز النسبة الأكبر من الإصابة بالفيروس بالدول الأفريقية، يضع ذلك المجتمع الدولي أمام تحدي جديد، يستوجب التعامل معه بشكل عملي وفعّال في إطار من الشمولية والمساواة، لضمان حصول جميع المصابين بالفيروس والمرضى على أفضل سبل ومبادئ الوقاية والعلاج، وتقديم الرعاية والدعم اللازمين لهم دون تمييز ودون إيلاء أولوية لفئة معينة على حساب الأخرى، ووفقا لمحددات كل دولة ومجتمع، وبما يدعم مبدأ الملكية الوطنية لجميع جهود مكافحة انتشار الإصابة بالفيروس وفقا لأولويات وخصوصيات كل دولة، ويحول دون أن يصبح المرض السبب الثالث للوفاة على مستوى العالم بحلول عام ٢٠٣٠.

ويتطلب تحقيق ذلك اهتماما خاصا بدعم القدرات الوطنية للدول الأعضاء على مواجهة المرض في العديد من الدول النامية، وخاصة دول القارة الأفريقية، على نحو يأخذ في الحسبان الخصوصيات المجتمعية لكل دولة، ويعزز من سعيها لتوفير برامج الوقاية والعلاج والرعاية الصحية، ويعزز من قدرتها على تنفيذ حملات واسعة للتوعية وإصلاح المفاهيم الاجتماعية المغلوطة المنتشرة على مستويات شعبية واسعة تجاه المصابين بالمرض وعائلاتهم. ويتطلب ذلك كله استثمارات كبيرة لبناء القدرات الحكومية والمجتمعية، وإعداد الكوادر البشرية المدربة، وتوفير العلاج بالعقاقير المضادة للفيروسات بأسعار معقولة، مع العلم بأن كثيرا من حكومات تلك الدول لا تستطيع توفيرها دون مساعدة خارجية.

وإيمانا من مصر بأهمية تعزيز القدرات الإقليمية لمكافحة المرض، فقد طرحت مبادرة على المستوى الأفريقي لإقامة مركز إقليمي يعنى أساسا بتشجيع التعاون في مجال مكافحة المرض، ويعمل كحلقة وصل بين المراكز المتخصصة في هذا الميدان على مستوى القارة، وذلك بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي وبمشاركة فاعلة منه، نأمل أن يدعم هذه المبادرة المجتمع الدولي ماليا وفنيا.

تقع على المجتمع الدولي مسؤولية خاصة، ليس فقط للعمل على توفير الموارد المالية اللازمة دوليا لسد الفجوة التمويلية الحالية التي تبلغ حوالي ٦ مليار دولار، ولكن أيضا للتوصل إلى حلول جذرية للمشكلات التجارية المرتبطة بالملكية الفكرية للأدوية المتداولة واللقاحات الحديثة الجاري تطويرها، بحيث يتم توفير العلاج الحديث بأسعار في متناول الجميع. ولا شك أن هذه المسؤولية على المجتمع الدولي تقابلها مسؤولية ترشيد استخدام هذا الدعم على نحو يضمن الفاعلية، وفي إطار يضمن تضافر الجهود مع البرامج المجتمعية المنفذة، خاصة دور المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني.

وبالمثل، فإن الوقاية من فيروس نقص المناعة/الإيدز ومكافحته ترتبط جوهريا بعملية التنمية الشاملة في الدول النامية، ويدعم جهود تطوير البنية التحتية للنظم الاقتصادية والتعليمية والصحية، وينقل المعرفة والتكنولوجيا اللازمة لدعم هذه الجهود، خاصة في مجال تصنيع الدواء، وبتغيير النظرة المجتمعية للمرض وكفالة فرص اكتشافه في مرحلة مبكرة ومعالجته بدعم من قوى المجتمع كافة.

وفي إطار من الالتزام الدولي بمكافحة المرض، يتعين بذل جهد دولي أكبر للحيلولة دون الاتجار غير المشروع بالمخدرات كأولوية قصوى إضافة إلى العمل على تنفيذ البرامج التي تحد من أضرار استخدامها، كما يتعين معالجة الأسباب الاقتصادية والاجتماعية التي تدفع نحو تزايد نسبة الاستغلال الجنسي والعنف ضد المرأة، فضلا عن بذل جهود إضافية من جانب الأمم المتحدة لتحقيق تسوية سلمية

للتراعات المسلحة خاصة في أفريقيا، إذ تسهم في إرهاق القدرات الاقتصادية للدول التي ينتشر بها المرض، وتزيد من القطاعات الاجتماعية المهمشة وعدد الأطفال الأيتام، ومن الانتهاكات الجنسية التي تتسبب في زيادة انتشار الإصابة بفيروس نقص المناعة/الإيدز في صفوف الشباب والمرأة والأطفال، مما يخلق تحديات إضافية لجهود إعادة بناء السلام في العديد من حالات الدول الخارجة من نزاعات.

علينا اليوم أن نؤكد صدق عزيمتنا على مكافحة انتشار الفيروس بإرادة صلبة وعزيمة قوية تقوم على الالتزام الكامل بمبدأ الملكية الوطنية لكافة برامج الوقاية والعلاج، وأن نعمل بإخلاص على تعزيز الهياكل الدولية والوطنية وتقديم الدعم الدولي لها دون مشروطيات وبشكل فعال يسمح بتحقيق أقصى استفادة منها للتعامل مع المحددات الوطنية الخاصة بانتقال ومكافحة الفيروس والمرض، بحيث يتسنى إقامة التوازن بين الحاجة إلى تحسين الخدمات واتاحتها للجميع في أقرب وقت ممكن، وبين توفير العلاج والوقاية، وبين زيادة المساعدات وتحسين أساليب استخدام الموارد، وصولا لتحقيق أهدافنا، وخاصة الهدف السادس من أهداف الألفية بكافة الدول دون استثناء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد باتريس دوبري، سفير فرنسا للأيدز.

السيد دوبري (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): وكان من واجب فرنسا أن تشارك في هذا الاجتماع الخاص. لقد قطعنا شوطا طويلا منذ اكتشاف الإيدز قبل ٣٠ عاما. وأصبحت مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز حقا تعبئة مثالية لكل مكون من مكونات المجتمع الدولي – الدول، والمنظمات غير الحكومية، والأوساط العلمية، وفئات المرضى، والقطاع الخاص–. كما أن النهج الذي تم اتباعه في مكافحة هذا الوباء، لم يسبق له مثيل. فللمرة الأولى، تعلمنا الاستماع إلى الضحايا وإلى الفئات المتأثرة، وإشراكها في وضع البرامج.

وكان علينا توخى إقامة شراكات جديدة، وخصوصا مع القطاعين العام والخاص، مثل الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، والمرفق الدولي لشراء الأدوية. فقبل عشرة أعوام ساد اعتقاد بين الكثيرين بأن ذلك النهج ليس حلاً، بسبب أن الوصول إلى العلاج كان مكلفا للغاية. ومع ذلك، اعتقدنا فيه. واعتقدت فيه فرنسا، والتزمنا، عبر مؤتمر قمة مجموعة الثماني الذي عقد في غلينيغلز، بالعمل من أجل الوصول الشامل إلى العلاج. وإلى جانب التمويل، كان علينا أيضا أن نعمل على تغيير السلوكيات. وكان دور المنظمات غير الحكومية وفئات المرضى عاملا حاسماً. ولذلك السبب، فقد واصلنا الدفاع عن دورها وحقها في أن يستمع إليها.

ويحمل كل هذا التقدم أملاً. ولكن يجب علينا ألا نتوقف عند منتصف الطريق. فمكافحة الإيدز تدخل مرحلة حاسمة. وعلينا ألا نتخلى عن مكافحته، فنخاطر بتقويض ما حققناه من مكاسب. ففي مقابل كل مريض بالإيدز يتلقى العلاج، هناك إصابتان جديدتان. والوباء يواصل تقدمه، بينما لم نتمكن نحن بعد من اللحاق به. فكيف يمكن لنا أن نسمح بذلك، وقد أصبحنا ندرك جيدا الكيفية التي ينتقل بها؟

والوقاية هامة للغاية كذلك. فللمرة الأولى في تاريخ كفاحنا ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مكنتنا المعرفة العلمية الحالية من تصور وجود عالم خال من الإصابات الجديدة فيما يتراوح بين ٢٠ و ٣٠ عاماً من الآن. وينبغي أن يكون ذلك العالم، الخالي من الإصابات الجديدة، هدفنا، تماما مثلما أن هدفنا تحقيق حصول جميع الضحايا على العلاج. ويمكننا أن نأمل في تحقيق هدف عدم

حدوث إصابات جديدة. ولكن ينبغي لنا فعل الكثير من أجل تحقيق ذلك الهدف، لا سيما فيما يتعلق بالفئات الضعيفة.

وكثيراً ما يكون النساء والمراهقين، وكلاهما من الفئات التي تتأثر بهذا الوباء، بين الفئات المنسية. وعليه، فإن من الأهمية بمكان أن تكفل الحقوق الجنسية والإنجابية لهاتين الفئتين. وينبغي لهما الوصول إلى المعلومات الشاملة والخدمات الصحية الموجهة لاحتياجاتهما. ومن الواجب تمكين الأفراد المنتمين إلى هاتين الفئتين الاجتماعيتين من السيطرة الكاملة على أجسادهم، ومن حرية الاختيار في حياتهم الجنسية والزوجية. ويصعب التطرق إلى جميع الفئات الضعيفة دون أن نسقط بعضها. غير أني أود أن أذكر متعاطي المخدرات، والبغايا، والمهاجرين، والسجناء، والمعوقين. فهؤلاء لا يستطيعون الحصول على المعلومات في كثير من الأحيان، ويتم تهميشهم في البرامج الصحية. وأود أيضا أن أؤكد على أهمية سياسات الحد من المخاطر، ولا سيما بالنسبة لمتعاطي المخدرات. ثم هناك حالات الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال؛ والمثليون جنسيا، ومغايرو الهوية الجنسية. فهذه هي بلا شك الفئات التي تعاني أكثر من غيرها من التمييز والوصم، والتي غالباً ما يتم تهميشها في السياسات الرامية إلى مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي هذا الصدد، نكرر نداءنا أيضا بعدم تجريم الجنسية المثلية.

ونأمل أن يعكس مشروع الإعلان (A/65/L.77) الذي سيعتمد في ختام هذا الاجتماع للجمعية العامة، تقدما كبيرا بالنسبة لجميع هذه الفئات الضعيفة. ويؤكد تقرير الأمين العام (A/65/797) أن الخطط الوطنية لا تستهدف هذه الفئات، في كثير من الأحيان.

كما تحققت الوقاية أيضاً بواسطة القضاء على انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل. لكن لكي تكون هذه البرامج، التي تدعمها فرنسا، فعالة، فهي تتطلب أنشطة الإدماج، بغية منع انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل بواسطة الصحة الإنجابية. وهذه ليست التدابير الوحيدة التي يمكن لنا اتخاذها: إذ يمكن تحقيق الوقاية أيضاً بواسطة البحوث، مثل البحوث المتعلقة باللقاحات المضادة، واستخدام العلاج باعتباره أداة واقية. ذلك أن العلاج، والرعاية والدعم، جميعها عناصر مكملة للوقاية. وفي عام ٢٠١٠، كان هناك عشرة ملايين من الضحايا لا يزالون ينتظرون العلاج. وعلينا أن نؤيد هدف حصول الجميع على العلاج الذي حدده الأمين العام. وهذا هو الهدف الذي حددناه لأنفسنا: إن كل ضحية تستحق العلاج، وينبغي أن يقترن الفحص مع المبدأ الأخلاقي لتقديم العلاج المنتظم، ويتسم ضمان استمرارية الرعاية الأساسية بالأهمية نفسها. كما يعتبر تنفيذ هذه البرامج من قبل الدول، عبر نظم قوية للرعاية الصحية والتغطية الشاملة، مع مجانية العلاج، عنصراً حاسماً.

ومن أجل تحقيق هدف الوصول العام، فنحن ندرك تماما ضرورة اتباع أساليب التمويل الحالية، وإيجاد مصادر جديدة وإضافية كذلك. وقد التزمت فرنسا بتخصيص ٦٠ مليون يورو سنويا للصندوق العالمي، ليصل مجموع مساهمتها إلى ٣٦٠ مليون يورو سنويا. ونحن مقتنعون بأن عملية الإصلاح الجارية ستسمح لنا بتجاوز هذا السقف. ونحث البلدان التي لم تساهم بعد، على الانضمام إلى الجهد الجماعي. وسنواصل جهودنا الرامية إلى دعم المرفق الدولي لشراء الأدوية، كما نحث الدول على فرض ضريبة على تذاكر الطيران في جميع أنحاء العالم.

وتشجع فرنسا أيضا إنتاج الأدوية التي لا تحمل اسماً تجارياً، وكذلك تنفيذ الصكوك الجديدة التي من شأنها تسهيل الوصول إلى العلاج. ويعتبر إنشاء تجمّع للبراءات، الذي

التزمت بإنشائه مجموعة الثماني بالفعل في مؤتمر قمتها الذي عقد في دوفيل، أحد هذه الصكوك. ويتعين على البحث العلمي أيضا العمل على إيجاد منتجات طبية أكثر فعالية، ويسهل الحصول عليها ماليا في جميع البلدان. فلا يزال الوصول إلى العلاج باهظ التكلفة، ويشكل عائقاً رئيسياً أمام تحقيق هدف الوصول العام.

وتتوفر لدينا اليوم مجموعة من المنظمات، لكل واحدة منها دور محدد ومكمل لأدوار المنظمات الأخرى: فهناك أموال الصندوق العالمي، والمرفق الدولي لشراء الأدوية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، للجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان والتنسيق، الذي نؤيد استراتيجيته تأييدا كاملا؛ ثم هناك منظمة الصحة العالمية، المعنية بوضع المعايير. ومن الأهمية بمكان أن تتعاون هذه الكيانات فيما بينها تعاونا وثيقا. وينبغي لنا أن نذكر أن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مسؤولية جماعية بين الجهات المانحة، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والجهات الفاعلة في الميدان، فضلا عن البلدان المستفيدة، التي يتعين عليها ضمان الاستخدام الجيد للتمويل.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد مالك دونالد (سورينام).

ولا يمكن تحقيق التقدم بدون توفر إرادة سياسية حقيقية. ولهذا السبب فإننا نجتمع هنا. وتكرر فرنسا التزامها القوي بالنظر إلى مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على أنه أولوية رئيسية، وبمواصلة بذل كل ما في وسعها لجعل الوصول العالمي حقيقة ماثلة في نهاية المطاف.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد راينر إنجلهارد، نائب مساعد الوزير في قسم الوقاية من الأمراض المعدية ومكافحتها بوكالة الصحة العامة في كندا.

السيد إنجلهارد (كندا) (تكلم بالفرنسية): ترحب كندا بهذه الفرصة الهامة لتقييم التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الواردة في إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠٠١ (القرار S-26/2 والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠٠٦ (القرار ٦٠/٢٦٢)). ويمكن لنا أن نفخر بإنجازاتنا الكثيرة. فقد حققنا بشكل جماعي، مكاسب كبيرة في زيادة فرص الوصول إلى العلاج، وتقليل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. وهناك اعتراف متزايد في جميع أنحاء العالم اليوم، بأهمية توفر البيئة التي تمكننا من الحد من وصمة العار والتمييز، وحماية حقوق المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وعلى الرغم من هذه النجاحات، فلا تزال العديد من التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية قائمة. ولم يشمل التقدم جميع أنحاء العالم بالتساوي. فلا يزال وصول الجميع إلى الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، وكذلك العلاج والرعاية والدعم، بعيداً من منال الكثير من البلدان، وبين فئات سكانية بعينها. وكندا ملتزمة بتحقيق وصول الجميع إلى هذه الخدمات. وندرك أنه من أجل تحقيق هدف وصول الجميع، لا بد من استجابة شاملة ومتكاملة ومنسقة لفيروس نقص المناعة البشرية ومرض الإيدز.

(تكلم بالإنكليزية)

وتدرك كندا أنه إذا ما أريد النجاح للعمل الدولي في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فينبغي له أن يسترشد بالأدلة، وأن يبنى على أساس من التنوع، واحترام حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين. وتتسم قيمة المعرفة المحلية، والخبرات المعاشة، والمشاركة المجدية للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بأهمية حيوية لتحقيق

ذلك النجاح. وتعمل كندا، من خلال الشركاء، ودعم حكومات البلدان النامية، على نحو منسق في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بهدف الوصول إلى المعرضين للخطر بشكل أكثر فعالية. لقد أثبتنا التزامنا بتوفير ٧٨٣ مليون دولار بين الأعوام ٢٠٠٥- ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩- ٢٠١٠ لأهداف الوقاية والعلاج والرعاية والدعم المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في البلدان النامية.

وتدرك حكومة كندا أيضا أن الوقاية تبقى الأداة الأكثر فعالية لمعالجة فيروس نقص المناعة البشرية ومرض الإيدز. إن إيجاد وسائل أكثر فعالية في مجال الوقاية، هو الوسيلة المثلى للتخفيف من التكاليف البشرية والمالية لهذا الوباء. وتستثمر حكومة كندا في وسائل جديدة للوقاية. ونحن نؤيد بقوة تطوير لقاح لفيروس نقص المناعة البشرية، بشكل آمن وفعال ويمكن الوصول إليه عالمياً، وذلك من خلال المبادرة الكندية للقاح المضاد لفيروس نقص المناعة البشرية. وستواصل كندا السعي إلى إقامة شراكات مبتكرة في مجال البحوث والعلوم المخبرية من أجل مزيد من جهود الوقاية.

وتشكل الوقاية من انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل، مكوناً من مساهمة كندا في مبادرة موسكوكا المعنية بصحة الأمهات والمواليد والأطفال، التي اعتمدتها مجموعة الثماني. وفي حزيران/يونيه من عام ٢٠١٠، قادت كندا زعماء من مجموعة الثماني وغيرها، في التعهد بتوفير ٧,٣ بليون دولار لحشد الجهود العالمية للحد من وفيات الأمهات والمواليد عبر مبادرة موسكوكا. وستوفر كندا ١,١ بليون دولار في تمويل جديد خلال السنوات الخمس المقبلة. كما توفر كندا أيضا مبلغ ١,٧٥ بليون دولار في الإنفاق الجاري حاليا على برامج صحة الأمهات والأطفال، لتصل بذلك جملة مساهمتها إلى ٢,٨٥ بليون دولار على مدى خمس سنوات.

وفي أيلول/سبتمبر الماضي، أطلق الأمين العام الاستراتيجية العالمية لصحة المرأة والطفل. ولدعم الاستراتيجية، طلب الأمين العام من منظمة الصحة العالمية إنشاء لجنة للإعلام والمساءلة بشأن صحة المرأة والطفل. وكان لكندا شرف الاشتراك في رئاسة اللجنة مع الرئيس كيكويتي، رئيس جمهورية تترانيا المتحدة.

وسارعت اللجنة إلى تحديد ١٠ توصيات عملية لتحسين تتبع الموارد وقياس النتائج لتسريع وتيرة التقدم في مجال صحة المرأة والطفل. واستفادت اللجنة في عملها أيما استفادة من تجربة التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وباختيار منع انتقال الإصابة من الأم إلى الطفل كأحد المؤشرات لمتابعة صحة المرأة والطفل، بعثت اللجنة برسالة هامة بشأن ضرورة تحقيق تكامل الخدمات الصحية.

وإطلاق الخطة العالمية للقضاء على الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية بين الأطفال بحلول عام ٢٠١٥ وإبقاء أمهاتهم على قيد الحياة، في هذا الاجتماع، إنما يؤكد على أن العالم أمامه فرصة غير مسبوقة لمنع حدوث إصابات جديدة بالفيروس بين الأطفال والحفاظ على صحة الأمهات والأطفال المصابين بالفيروس وحياتهم.

تراعي كندا في تصديها للوباء على الصعيد المحلي الاحتياجات المحددة للفئات المتضررة بصورة غير متناسبة بفيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك الشعوب الأصلية والرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال ومتعاطو المخدرات والمصابون بالفيروس/الإيدز والأشخاص القادمون من بلدان يتوطن فيها الفيروس والنساء المعرضات لخطر الإصابة والشباب المعرضون للخطر ونزلاء السجون. وتخطط حكومة كندا لاستثمار أكثر من ٩١ مليون دولار في هذا العام لدعم تطوير اللقاحات والبرامج المحلية للوقاية

والتشخيص والعلاج والرعاية والدعم لهذه الفئات السكانية الرئيسية. وندرس أيضا الطرق التي يمكن بها للعوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية أن تجعل بعض الناس أكثر عرضة للإصابة بالفيروس، وكيفية تأثير هذه العوامل على نوعية حياة المصابين بالفيروس/الإيدز.

وعلى الصعيدين المحلي والعالمي معا، تعمل كندا من أجل التغلب على الوصم والتمييز اللذين يواجههما المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، أو المعرضون لخطر الإصابة بهما. ونحن ملتزمون أيضا بخفض عدد الإصابات بين النساء والفتيات وبالقضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات.

وعلاوة على ذلك، تدعم كندا البرامج التي تمكن الناس من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن صحتهم الجنسية والإنجابية. والعمل العالمي لن ينجح إلا إذا عملنا معا. وسيُقاس النجاح بمدى قدرتنا على منع استمرار الفيروس والأمراض الأخرى ذات الصلة في الانتشار وكيفية دعمنا المصابين بتلك الأمراض.

لقد مرت ١٠ سنوات على اعتمادنا لإعلان الالتزام. ومنذ ذلك الحين، أنجزنا الكثير حقا. ولكن لا يمكننا الركون إلى الرضا الذاتي. ومن خلال تعميم الاستفادة من خدمات الوقاية والرعاية والعلاج والدعم، يمكننا نحن، المجتمع الدولي، تحقيق أهدافنا وعكس اتجاه الآثار السلبية لفيروس نقص المناعة البشرية ومرض الإيدز.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد حسن عبد الرحمن، المدير العام للصحة في ماليزيا.

السيد حسن (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر الرئيس على عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى. لقد آن الأوان حقا لكي نجتمع بعد ١٠ سنوات من اعتماد إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) لعام ٢٠٠١ (القرار إد-٢/٢٦) وخمس سنوات من الإعلان السياسي لعام ٢٠٠٦ (القرار ٦٠/٢٦٢)، وكذلك بعد ٣٠ سنة منذ بدء وباء الفيروس/الإيدز. لم يعد أمامنا الآن سوى سنوات قلائل قبل حلول الموعد النهائي لبلوغ هدف وقف انتشار الفيروس/الإيدز وعكس اتجاهه بحلول عام ٢٠١٥.

على الرغم من التقدم الكبير في مجال الحصول على العلاج وتحقيق انخفاض بنسبة ٢٥ في المائة في الإصابات الجديدة بالفيروس خلال السنوات العشر الماضية، كما ورد في تقرير الأمين العام (A/65/797)، لا يزال الفيروس/الإيدز يشكل تحديا عالميا ووقف هذا الوباء وعكس مساره يتطلبان إحراز تقدم في جميع مناطق العالم. وماليزيا لا تزال ملتزمة بتحقيق ذلك.

وحتى نهاية عام ٢٠١٠، بلغ العدد التراكمي لحالات الإصابة بالفيروس في ماليزيا ٩١ ٣٦٢ حالة في حين ذكر ٧٧ ٠٦٤ شخصا أنهم مصابون بالفيروس. وقد لاحظنا اتجاها نزوليا مستمرا في حالات الإصابة بالفيروس المبلغ عنها حديثا، حيث بلغت ١٢,٨ حالة لكل ١٠٠ ٠٠٠ من السكان في عام ٢٠١٠. والحكومة تهدف إلى خفض حالات الإصابة الجديدة بالفيروس إلى ١١ حالة لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص بحلول عام ٢٠١٥. ونعتقد أن هذا الهدف يمكن تحقيقه.

وعلى مر السنين، اتسم تصدي ماليزيا لفيروس نقص المناعة البشرية بالالتزام السياسي القوي وباتباع سياسة انفتاح بشأن الوباء. وعزز هذا الانفتاح الحوار المثمر على مستوى وضع البرامج وتنفيذها على السواء. ونفذت ماليزيا عدة خطط استراتيجية وطنية بشأن الفيروس ومرض الإيدز؛ والتي شهدت تخصيص الحكومة ٣٠ مليون دولار سنويا

خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١١. ونحن في مرحلة تنفيذ الخطة للفترة بين عامي ٢٠١١-٢٠١٥، والتي ستستمر في التركيز الشديد على تعزيز التعاون بين القطاعات الذي تم تنفيذه في إطار الخطط السابقة. ونقدر أن ثمة حاجة إلى مبلغ إضافي قدره ١٧٠ مليون دولار لتنفيذها، وسيخصص نحو ٦٠ في المائة من هذا المبلغ للعلاج المضاد للفيروسات العكوسة.

وأود أن أعرض عليكم بعض الخطوات التي تكللت بالنجاح في ماليزيا. أولا، جرى اعتماد مبادرة للتقليل من الضرر لمتعاطي المخدرات عن طريق الحقن، تشتمل على برنامج لاستبدال إبر الحقن والعلاج البديل بواسطة الميثادون. وجرى تخصيص نحو ٩٠ مليون دولار لهذه المبادرة بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٠. وبالإضافة إلى المرافق العامة والخاصة التي توفر الميثادون، اتخذت الحكومة مبادرات لتوسيع نطاق الخدمات لتشمل السجون ومراكز إعادة تأهيل متعاطي المخدرات. وأظهرت آخر دراسة متكاملة لرصد السلوك البيولوجي، والتي أجريت في عام ٢٠٠٩، أن نسبة الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات عن طريق الحقن ويستخدمون إبرا معقمة بلغت ٨٥ في المائة.

ثانيا، يتمثل عامل هام آخر يسهم في الاتجاه النزولي للحالات المبلغ عنها حديثا بفيروس نقص المناعة البشرية في ماليزيا في المبادرة لمنع انتقال الإصابة بالفيروس من الأم إلى الطفل. ونجح هذا البرنامج الذي بدأ تنفيذه في عام ١٩٩٨ في خفض الانتقال الرأسي إلى ٣,٨ في المائة.

ثالثا، يمثل توفير العلاج المضاد للفيروسات العكوسة وإمكانية الحصول عليه عنصرا أساسيا في تقديم الخدمات للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. وإمكانية الحصول على عقاقير أرخص تسهم إسهاما كبيرا في تمكين بلدان مثل ماليزيا من توسيع نطاق خيارات العلاج وقدراتها. ولتحسين تغطية مضادات الفيروسات العكوسة وإمكانية الحصول عليها، وسعت الحكومة نطاق خدمات توفير مضادات الفيروسات العكوسة لتشمل المصابين بالفيروس في السجون ومراكز إعادة تأهيل متعاطي المخدرات. وبحلول نهاية عام ٢٠١٠، كان حوالي ١٣ ٩٨١ شخصا من المصابين بالفيروس يتلقون علاجا مضادا للفيروسات العكوسة، على أساس حد أدنى لبدء العلاج هو أن يقل عدد خلايا CD 4 عن ٢٥٠ خلية – وهي تغطية بنسبة ٩٣ في المائة تقريبا.

رابعا، تعمل الحكومة بشكل وثيق وفي شراكة مع المنظمات غير الحكومية لضمان حصول الفئات الأكثر عرضة لخطر الإصابة على معلومات ذات صلة بالفيروس/الإيدز وخدمات الفحص والمشورة والوقاية. ومنذ إنشاء المجلس الماليزي للإيدز في عام ١٩٩٤، بوصفه هيئة تنسيق للمنظمات غير الحكومية، خصصت الحكومة حوالي ٢٥ مليون دولار لهذه الفئات. وسنستمر في دعم المنظمات غير الحكومية لدينا والعمل معها في توفير مجموعات تدابير للوقاية وخيارات للعلاج وتقديم الرعاية وتعزيز الدعم لها.

وأخيرا، فإن توفير المعلومات الصحيحة والمفيدة حول فيروس نقص المناعة البشرية أمر أساسي في مساعدة أي بلد على محاربة هذا المرض. وعلى وجه الخصوص، ينبغي تزويد الشباب بهذه المعلومات أثناء وجودهم في المدرسة، أو حتى خارج المدرسة، من أجل الترويج لأسلوب حياة صحي وللقيم الأخلاقية الحميدة.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا على دعم ماليزيا وتقديم مساعدات بقيمة ١٢,٥ مليون دولار للسنوات الخمس المقبلة. وسيجري توجيه هذا التمويل إلى المجلس الماليزي للإيدز، باعتباره مستفيدا رئيسيا، لتوسيع نطاق عمله في

تنفيذ أنشطة للتقليل من الضرر، ولا سيما برنامج استبدال الإبر، والأنشطة الوقائية للمشتغلين بالجنس.

التزمت حكومة ماليزيا بتقديم مساهمة قدرها ١٠٠ ٠٠٠ دولار إلى الصندوق العالمي. مع أن هذا المبلغ متواضع، فإنه يدل على التزامنا القوي على المستوى الدولي بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وتكرر ماليزيا دعوتها لأن تظل الوقاية الدعامة الأساسية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية. وتلتزم ماليزيا بالوصول إلى درجة الانعدام التام للإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية، والقضاء التام على التمييز، وانعدام الوفيات المرتبطة بالإيدز. لقد تحقق الكثير، لكن ما ينتظرنا جميعاً من العمل أكثر من ذلك حتى نتمكن من وقف وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعكس انتشاره.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد ألكسيس غويلارتي، المدير العام لبرامج الصحة في وزارة السلطة الشعبية للصحة في جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد غويلارتي (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): يؤيد وفدي تأييداً كاملاً البيان الذي أدلى به أمس نائب وزير الصحة العامة في باراغواي بالنيابة عن اتحاد دول أمريكا الجنوبية.

تود جمهورية فنزويلا البوليفارية أن تغتنم هذه الفرصة لتؤكد من جديد التزامها الثابت ببناء مجتمع جامع وإنساني يسعى للقضاء على الفقر، والتغلب على مظاهر عدم المساواة، وتعزيز العدالة الاجتماعية. دستورنا الوطني هو الأساس الفلسفي للخطة السياسية التي تروج لها الحكومة البوليفارية من واقع التزامها المخلص بإتاحة التمتع الكامل بالحرية، والعدالة، والمساواة، والتضامن.

في فنزويلا، الحق في الصحة يكفله الدستور، وتحكمه مبادئ المجانية، وحصول الجميع عليها، والشمول، والمساواة، والاندماج الاجتماعي، وأهمية التعدد العرقي والتعدد الثقافي. حظيت السياسات العامة للحكومة البوليفارية بنجاح باهر نظرا لتركيزها على الحقوق، وما انطوت عليه من إنشاء مؤسسات عامة تكفل احترام هذه الحقوق والتمتع الكامل بها.

جاءت خطة العمل المعمول بها حتى الآن استجابةً لما اعتُبِر وباء مركّزاً، إذ قدِّر معدل الانتشار بنسبة ٠,٣٣ في المائة بين عامة السكان. ويتمثل الهدف العام لخطة العمل في تحسين الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض المنقولة جنسيا وتوفير الرعاية الشاملة على نحو أفضل على الصعيد الوطني. وتماشيا مع ذلك الهدف، تقسم خطة الاستجابةَ الوطنية إلى ثلاثة مجالات استراتيجية رئيسية، هي الوقاية، والرعاية، والمراقبة الوبائية.

واليوم يمكننا أن نشير إلى إنجازات عديدة في إطار خطة العمل. على سبيل المثال، يقدر عدد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في فنزويلا بنحو ١٦١ ٥١٠ شخصا. ويبلغ عدد الحالات الجديدة التي يبلّغ عنها سنويا ١١ ٠٠٠ حالة، حوالي ٧٠ في المائة منها لمصابين فوق سن ١٥ عاما. في عام ٢٠٠٨، احتلت فنزويلا المرتبة الرابعة عشرة من حيث الوفيات المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية. في تلك السنة، شكلت الأمراض المتصلة بفيروس نقص المناعة السبب الكامن وراء ١ ٦٣٢ من الوفيات. ومنذ عام ١٩٨٢، ظل معدل الوفيات في ارتفاع، لكن ساعدت إتاحة وصول الجميع إلى العلاج على استقرار المستوى عند معدل ٥,٨٤ لكل ١٠٠ ٠٠٠ من السكان.

من الناحية العملية، أصبح حصول الجميع على العلاج في فنزويلا أمراً واقعاً، وقدم برنامج العلاج المجاني والرصد الخدمةَ لما يصل إلى ٣٨ ٨٢٧ شخصا حتى الآن. ومن بين ٣٥ ٨٩٣ من الأشخاص الذين تلقوا العلاج في

عام ٢٠١٠ كانت نسبة النساء ٢٨ في المائة، والرجال ٧٣ في المائة، والأطفال دون سن ١٥٢,٤ في المائة. تحظى جميع النساء الحوامل المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية بإمكانية الحصول على العقاقير المضادة للفيروسات العكوسة لمنع الانتقال الرأسي للفيروس. في عام ٢٠١٠، تلقى ٢٦٥ شخصا العلاج، فيما بلغ مجموع من تلقوا العلاج في الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠١٠ نحو ٢ ٢٣٣ شخصا.

يتألف نظام العلاج في فترويلا من ٣٠ جرعة دوائية تشمل ٢١ من العقاقير المضادة للفيروسات العكوسة. بحلول عام ٢٠١٠، أنفقت الحكومة البوليفارية نحو ٦٤ مليون دولار على مضادات الفيروسات العكوسة، بالرغم من أنها لم تحصل على أي فائدة اقتصادية من مخصصات الميزانية تلك. يمثل ذلك الاستثمار، الذي تم من دون أي تمويل من الجهات المانحة، ٢ في المائة من الميزانية السنوية لوزارة السلطة الشعبية للصحة. نود أن نشير إلى أن هذا الاتجاه في الإنفاق الحكومي قد زاد منذ ذلك الحين بنسبة ٢٠٠ في المائة. ويتم استثمار ما يقرب من ٩٦,٢ مليون دولار سنويا في التشخيص والمراقبة والعلاج للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية.

وتمثل مشاركة منظمات المجتمع المحلي، ووكالات منظومة الأمم المتحدة، وممثلي المؤسسات والشبكات العلمية والتقنية عاملاً ثابتاً في استجابة فترويلا المتطورة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

مسألة مقاومة الجراثيم للأدوية واحدة من جوانب علاج الفيروس التي حظيت باهتمام بالغ في البرنامج الوطني وذلك لكفالة أن تتاح بيانات علمية مستحدثة عن مقاومة العقاقير المضادة للفيروسات العكوسة في فترويلا، وهي مقاومة تقدر بأنها منخفضة جداً إذ تقل عن ٥ في المائة. ونعكف حاليا على تصميم مشروع بحثي لتلك الغاية.

لقد حافظت وزارة السلطة الشعبية للصحة بالتزامها بتحقيق الأهداف الإنمائية والأرقام المستهدفة المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما الهدف المتمثل في وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وبدء انحساره.

وقد أحرز تقدم في استراتيجية مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية في فترويلا من خلال عقد سلسلة من المشاورات الوطنية مع الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، ممثلين في منظماتهم المجتمعية، وتنظيم نشاطات من أجلهم. وتبذل جهود لكفالة أن تكون الاستراتيجية متسقة مع أفضل الممارسات والاستراتيجيات والإنجازات التي حققتها المنظمات الدولية المعنية. ويود وفدي أن يؤكد أن الخطط والسياسات الوطنية قد صُممت لتكون شاملة بهدف القضاء على التمييز ضد الفئات الضعيفة ووصمها بالعار.

وبناء على البيانات العلمية والخبرة المتراكمة لدى الحكومة على المستوى الوطني والعالمي، بدأت الحكومة البوليفارية وضع خطة عملها للفترة ٢٠١١-٢٠١٥. والخطة مكيفة لتلبي احتياجات واقعنا، ما يعزز بالتالي أنشطة الرصد والتقييم على الصعيدين المحلي والإقليمي. كما تتبع الحكومة نهجا مشتركة بين القطاعات وداخل القطاع الواحد لتحسين جودة خدمات العلاج والرعاية والدعم المقدمة للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، وتعزيز استجابتها لمرض السل، ومسائل الصحة الجنسية والإنجابية، والأمراض المنقولة جنسيا، وصحة الأمهات والأطفال حديثي الولادة والأطفال الرضع. علاوة على ذلك، تتبع الحكومة نهجاً شاملا لعدة قطاعات لتحسين الاستجابة في جميع المجالات ذات الصلة بالأهداف المحددة لعام ٢٠١٥. تتسق كل هذه المبادرات مع عناصر مشروع الإعلان النهائي (A/65/L.77) الصادر عن هذا الاجتماع الرفيع المستوى.

تدعو جمهورية فنزويلا البوليفارية المجتمع الدولي بإلحاح لدعم الخطط والاستراتيجيات الوطنية من أجل كفالة حصول الجميع على أدوية فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز منخفضة التكلفة. يمثل ذلك شرطاً لا غنى عنه لتغيير وجهة النظر التجارية للصحة تغييراً جذريا وذلك بتشجيع نقل التكنولوجيا والمهارات الملائمة إلى البلدان النامية وفقا لاحتياجاتهما وواقعها الوطني.

في الختام، بمناسبة الذكرى المئوية الثانية لاستقلال بلدنا العظيم، تأمل الحكومة البوليفارية في تحقق عالم أكثر شمولاً يكفل الحق في التنمية، بهدف تهيئة أكبر قدر ممكن من السعادة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد أولكساندر فيدكو، رئيس دائرة دولة أوكرانيا لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض الخطيرة اجتماعيا.

السيد فيدكو (أوكرانيا) (تكلم بالأوكرانية/وقدم الوفد النص الإنكليزي): يعتبر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أحد أكبر التحديات التي تواجه تنمية وتقدم واستقرار الدول، ويتطلب استجابة استثنائية وشاملة على جميع المستويات، الوطني والإقليمي والدولي منها. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن هذا التحدي قد حظي باستجابة غير مسبوقة من منظومة الأمم المتحدة، والدول الأعضاء والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.

وفيما يتعلق بأوكرانيا، فإن كثيراً من الخبراء الدوليين يعتقدون أن بلادنا يمكن أن تكون نموذجا للتعاون الفعال، وخصوصاً بين الحكومة ومختلف المنظمات غير الحكومية. ولم يكن من قبيل المصادفة أن شاركت ممثلة بلادنا، السيدة تاتيانا أفاناسيادي، في حفل افتتاح هذا الاجتماع الرفيع المستوى.

وقد أحرز تقدم كبير في الآونة الأخيرة نحو تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق استجابة ملائمة لانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي بداية هذا العام، انضمت أوكرانيا إلى عدد من البلدان التي ألغت القيود المفروضة على سفر المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية.

ونتشاطر التفاؤل الذي أعرب عنه ميشيل سيديبي، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فيما يتعلق بإمكانية السيطرة الكاملة على الوباء، ومعالجته والتغلب عليه. وسبب هذا التفاؤل في بلدنا هو فهم القيادة الأوكرانية للحاجة الملحة إلى اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية.

وفي العام الماضي، أصدر رئيس أوكرانيا، فيكتور يانوكوفيتش، مرسوما بإنشاء دائرة دولة أوكرانيا لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض الخطيرة اجتماعيا، باعتبارها مؤسسة ذات سلطة تنفيذية مركزية مكرسة لتنسيق جهود جميع الشركاء في مكافحة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وهذا خير دليل على الاهتمام والالتزام من جانب الحكومة الأوكرانية والرئيس بمكافحة الفيروس.

ويشرفني أن أدلي بهذا البيان إلى الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بالنيابة عن رئيس جمهورية أوكرانيا، وهو ما يدل على التزامه الشخصي بمواجهة الوباء.

وكانت أوكرانيا من بين الدول التي بادرت إلى عقد الدورة الاستثنائية التاريخية للجمعية العامة في عام ٢٠٠١. وقد تم اكتساب خبرات قيمة، وتحققت إنجازات هامة في مجال مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على مدى السنوات العشر الماضية.

واعتمدت أوكرانيا استراتيجية وطنية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ضمن تشريعاتها الوطنية. وتطبق الاستراتيجية على المجتمع كافةً، وعلى كل مواطن على حدة.

وتشمل التدابير ذات الأولوية التي تهدف إلى التغلب على وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أوكرانيا، تدابير لمنع انتشار الفيروس وتوفير العلاج للمرضى الذين يعانون من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، في سياق احترام حقوق المصابين بالفيروس والتعامل الحسن معهم من جانب المجتمع. وتحقيقا لهذه الغاية، فقد اعتمد قانون بشأن التغلب على انتشار الأمراض الناجمة عن فيروس نقص المناعة البشرية، والحماية القانونية والاجتماعية للمصابين بالفيروس، ودخل ذلك القانون حيز التنفيذ في كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

ولا يمكن المبالغة في تقدير مساهمة المجتمع المدني في مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أوكرانيا. فنحن فخورون بأن المنظمات غير الحكومية، والأهم من ذلك المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، هم الشركاء الرئيسيون لحكومة أوكرانيا في تنفيذ استجابتها لتهديد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ويعود النجاح الذي حققته أوكرانيا في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، إلى حد كبير، إلى مساهمات الجهات المانحة الملتزمة، وإلى دعم الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. ويجب الاعتراف بأن الصندوق قد أصبح أداة فعالة لم يسبق لها مثيل في تقديم المساعدة المستدامة التي تركز على تحقيق أفضل النتائج الممكنة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لنعرب عن خالص امتناننا لجميع الجهات المانحة التي تقدم لنا العون، وتستمر شريكا يعتمد عليه لأوكرانيا في استجابتها لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وقد حققت أوكرانيا بالفعل نتائج أولية مشجعة في مجال مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. فقبل خمس سنوات، كان في أوكرانيا أعلى معدل للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في أوروبا الشرقية. أما اليوم، فإن بها رابع أعلى معدل للإصابة بالفيروس في المنطقة.

كما حققت أوكرانيا نجاحا كبيرا في الوقاية من انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل، وهو مجال ندرك أن له أولوية في الاستجابة الوطنية للإيدز.

ومع ذلك، فإن الحالة فيما يتعلق بانتشار هذا المرض لا تزال مثيرة للقلق وتتسم بالصعوبة. فلا يزال هناك اتجاه تصاعدي في عدد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ونرى أن تحقيق النجاح في محاربة انتشار عدوى فيروس نقص المناعة البشرية في أوكرانيا، يتطلب مزيداً من توطيد الجهود التي تبذلها الحكومة والمجتمع عامةً، فضلا عن إقامة شراكات فعالة مع الأمم المتحدة والجهات المانحة الثنائية، والمنظمات الأخرى.

وتكرر أوكرانيا التزامها بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، كما تعيد تأكيد التزاماتها والعمل بروح التضامن في الكفاح العالمي ضد الإيدز. وهذه مهمة طموحة تتطلب قيادة وجهداً غير مسبوقين من جانب أوكرانيا. وهو عينه السبب وراء تأييدنا لاستراتيجية الانعدام الجديدة لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠١٥، وكذلك لخطة ”العد التنازلي نحو الانعدام“ العالمية لعام ٢٠١٥ التي تهدف إلى منع الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية بين الأطفال، وإنقاذ حياة الأمهات، فضلا عن الإعلان السياسي الجديد الذي سيعتمد في هذا الاجتماع الرفيع المستوى.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد مصطفى النقيب، مدير البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز في لبنان.

السيد النقيب (لبنان): بداية، نود، سيدي الرئيس، أن نعرب عن تقديرنا لعقد هذا الاجتماع البالغ الأهمية لتعزيز الجهود الدولية في الاستجابة لمرض نقص المناعة البشرية، الذي لم يدخر أي منطقة أو قارة من آثاره المدمرة. ونعبر في هذا الإطار عن تقديرنا للجهود التي قمتم بها مع أعوانكم وسائر المشاركين، لجعل هذا المؤتمر واقعاً والعمل على إنجاحه.

أما بعد، فإن الحكومة اللبنانية التي شاركت بوضع التوصيات المتعلقة بالالتزامات العالمية في الاستجابة لمرض نقص المناعة البشرية، وذلك في اجتماع الجمعية العامة الاستثنائي المعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠١، ما فتئت تعمل على تحقيق هذه الالتزامات، وتقدم تقاريرها الدورية بهذا الشأن. وهي تؤكد اليوم في هذه المناسبة تجديد التزامها بهذه التوصيات.

كما عملت الدولة اللبنانية على تحقيق أهداف الوصول العام إلى الخدمات والموارد، التي وضعتها الأمم المتحدة لمكافحة هذه العدوى، وطلبت من الدول الأعضاء العمل على تحقيقها من خلال إدراجها في خططها الاستراتيجية الوطنية، وتنفيذها عن طريق المشاريع والأعمال الملحقة بهذه الخطط. ويجدر بالذكر أن الحكومة اللبنانية كانت قد أمنت منذ عام ١٩٩٧ العلاج الثلاثي للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. وقد شملت التغطية كافة المواطنين المصابين والمحتاجين إلى العلاج، وذلك وفقاً للبروتوكولات الوطنية الموضوعة. كذلك أمنت التغطية الكاملة للاجئين الفلسطينيين المصابين والمحتاجين إلى العلاج، والمقيمين في الأراضي اللبنانية. ولا تزال الحكومة تسعى لتأمين التغطية للمصابين والمحتاجين للعلاج من الجنسيات الأخرى، من المقيمين في لبنان نتيجة ظروف معينة وقاهرة.

ولا يقتصر دور الحكومة اللبنانية في توفير العلاج فحسب، بل يشمل دورها كافة المجالات المتعلقة بالاستجابة الوطنية لمرض نقص المناعة البشرية. وقد أنشأت لهذا الغرض البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز في لبنان، الذي يتبع لدائرة الوقاية الصحية بوزارة الصحة العامة، وذلك بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية. ويضطلع هذا البرنامج بمهام متعددة في مجال نشر التوعية، ووصف وسائل انتقال العدوى لكافة فئات المجتمع، فضلاً عن تأمين العلاج وإجراء الأبحاث والإحصاءات والدراسات، وكذلك المواكبة وتقييم الأعمال المنفذة. وقد رصدت الحكومة لهذا البرنامج ميزانية خاصة ودأبت على توفير الموارد التي يحتاج إليها لإنجاح مشاريعه ومخططاته. كما عمل البرنامج على تطوير أعماله وقدراته منذ إنشائه بمساعدة اختصاصيين محليين وعالميين ومن ثم تم وضع عدد من الخطط الاستراتيجية الوطنية التي ساهمت في ترشيد وتركيز هذه الأعمال بشكل يتلاءم مع الاحتياجات الوطنية ومع الأخذ بعين الاعتبار التوصيات العالمية في هذا المجال. ويعمل البرنامج حاليا على وضع خطة استراتيجية جديدة لمدة ثلاث سنوات بمشاركة واسعة من جميع المعنيين وأصحاب المصلحة في مجال التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بما في ذلك المجتمع المدني والمنظمات التابعة للأمم المتحدة والجمعيات الأهلية وجميع الوزارات المعنية.

إن التصدي للفيروس/الإيدز في لبنان لم يقتصر على جهود الحكومة اللبنانية بل تعداها إلى مشاركة فاعلة للمجتمع المدني ممثلا في الجمعيات الأهلية. ويسهم في ذلك انفتاح المجتمع اللبناني، ولو بنسب متفاوتة، وتقبله للآخر وحيوية المجتمع المدني فيه. ولقد شكل ذلك موقع قوة استفاد منها البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز، حيث عمل منذ إنشائه

مع الجمعيات الأهلية المختصة بالعمل الاجتماعي وخاصة قطاع الصحة والمخدرات وسعى إلى الوصول إلى الفئات الأكثر عرضة للخطر. ولهذا الغرض، تم إنشاء شبكة من هذه الجمعيات تتولى وضع خطط ومشاريع مشتركة يتم الاتفاق عليها خلال اجتماعات دورية ويضطلع فيها البرنامج بدور الميسر والمراقب والمرشد. وقد حققت شبكة الجمعيات هذه، بالتعاون مع البرنامج، نجاحات باهرة في جميع مراحل التصدي للفيروس/الإيدز وتمكنت من الوصول إلى فئات اجتماعية متعددة، خاصة المهمشة منها.

لقد أمنت الحكومة اللبنانية، من خلال البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز، الأجواء الملائمة لشبكة الجمعيات الأهلية العاملة وعملت على دعمها ماديا وتقنيا ويسرت لها الاتصال بالشركاء العالميين من منظمات أو جمعيات لجلب الدعم وتأمين الموارد اللازمة لتنفيذ المشاريع على أرض الواقع للمكافحة الفاعلة لهذا الوباء. كما ساهم البرنامج الوطني في تطوير قدرات العاملين في هذه المجالات من خلال تدريب الكوادر في لبنان وخارجه. وفي هذا الإطار، يسر لبنان استضافة شبكتين إقليميتين لمؤسسات المجتمع المدني وهما، الشبكة الإقليمية/العربية للعمل على الإيدز (رانا) وشبكة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للحد من مخاطر استخدام المخدرات (المنارة)؛ علما بأن هذه الأخيرة حصلت مؤخرا على منحة لمشروع إقليمي من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا.

على الرغم من نسبة الوعي الذي يتمتع به الشعب اللبناني في ما يخص الفيروس/الايدز وطرق انتشاره والوقاية منه، لا يزال المصابون بالمرض يعانون نسبيا من التمييز والوصم. وعلى الرغم من أن بعض القوانين الموضوعة سابقا تعزز حالات التمييز والوصم، فإن الحكومة اللبنانية تسعى في حدود السبل المتوفرة وبالتعاون مع شركائها في الجمعيات الأهلية والقطاع المدني إلى تخطي معظم المعوقات التي تعترض أعمالها أو خططها لتخفيض نسبة الوصم أو التمييز تجاه المرض والمصابين به، وخاصة الفئات الأكثر عرضة للإصابة كمتعاطي المخدرات عن طريق الحقن أو مثليي الجنس أو المشتغلين بالجنس.

لقد أسهم البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز في إضفاء الشرعية على الجمعيات العاملة مع هذه الفئات المهمشة وشجع على إنشاء جمعيات أهلية خاصة بهذه الفئات وقدم لها الدعم المعنوي والمادي والتقني. كما أسهم في ضمها إلى شبكة الجمعيات الأهلية العاملة في مجال التصدي للإيدز وأنشأ شراكة كاملة في ما بينها وبين البرنامج الوطني والجمعيات الأخرى. وأنا هنا أتكلم تحديدا عن الجمعيات المختصة بالمصابين بالفيروس والمثليين الجنسيين ومتعاطي المخدرات. وقد أسهم ذلك في تخفيض الوصم والتمييز ضد هذه الفئات حيث نرى ممثلين عنها يضطلعون بأدوار قيادية في هذه الجمعيات ويسهمون في وضع الاستراتيجيات الوطنية، ولا سيما ما يتعلق منها بتخفيض المخاطر والتوعية والإرشاد بشأن مرض الإيدز والمخدرات.

وهنا، نود الإشارة إلى أن الحكومة اللبنانية عمدت إلى تبني نظرية تخفيض المخاطر في ما يتعلق بنقل عدوى الإيدز وأنشأت لهذا الغرض لجنة مختصة تضم اختصاصيين طبيين واجتماعيين ومسؤولي جمعيات أهلية وحقوقية وممثلين عن الوزارات المعنية وناشطين في هذا المجال. وعملت هذه اللجنة على وضع وتطوير خطط عملية وتنفيذية نتج عنها قانون وبروتوكول جديد للعلاج البديل للمخدرات. ويتم حاليا دراسة عدد من المشاريع كبرنامج تبادل الحقن، إضافة إلى برامج أخرى تهدف إلى تخفيض المخاطر من جميع النواحي.

إن أبرز النجاحات التي أسهم البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز في وزارة الصحة العامة في تحقيقها هو مشروع الفحص الطوعي السري والمجاني. وقد أسهم هذا

المشروع في تشجيع الشباب، عامة، والفئات الأكثر عرضة للخطر، خاصة، على التقدم لإجراء فحص الإيدز السريع مع حضور جلسة مشورة قبل وبعد الفحص وعمل البرنامج الوطني على تدريب وتأهيل كوادر بشرية في جمعيات أهلية عديدة بطريقة علمية ومتطورة. وشملت خدمات هذا المشروع مواقع جغرافية عديدة بما فيها المناطق النائية.

أريد أن أنهي كلمتي بالتشديد على أهمية الحريات الإنسانية، وخاصة حرية الكلمة والمعتقد، التي يجمع الشعب اللبناني بجميع فئاته على أهميتها وتعتبرها الدولة اللبنانية ركنا أساسيا في بنائها. ونحن في لبنان نعمل مع جميع الفرقاء على حماية هذه الحريات والعمل على تطوير قوانيننا الموضوعة لتتناسب مع متطلبات الاستجابة الوطنية للحد من انتشار فيروس الإيدز، وخاصة مع الفئات الأكثر عرضة للخطر لتشمل كذلك السجون وتُيسر إنشاء الجمعيات المختصة بالفئات الأكثر عرضة للخطر. إلا أن انفتاح هذا المجتمع واستعداده لتطوير أفكاره سوف يساعد الدولة اللبنانية في المستقبل، كما ساعدها سابقا في إنجاح عملية التطوير.

سيدي الرئيس، إذ نهنئكم والحاضرين على النجاحات المتحققة في مجال مكافحة الفيروس/الإيدز، نرى أنه لا تزال أمامنا أشواط كبيرة قبل أن نتمكن من التصدي الفعال لهذا المرض ويعتمد نجاحنا بشكل كبير على مدى توفر الإرادة السياسية والالتزام الجماعي بالمسؤولية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد غابريل تيموتيه، المدير العام لوزارة الصحة العامة والسكان في هايتي.

السيد تيموتيه (هايتي) (تكلم بالفرنسية): من دواعي فخر جمهورية هايتي أن تشارك حكومات الدول الأطراف في إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، الصادر في حزيران/يونيه ٢٠٠١ (القرار إد-٢/٢٦)، في إطلاع الجمعية العامة على التقدم المحرز منذ آخر عملية تقييم جرت في عام ٢٠٠٨.

ونود أن نشدد على أن بلدنا أدرك من البداية تماما أن المعالجة الشاملة لقضية الفيروس/الإيدز يجب أن تدعمها الإرادة السياسية. وقد بُذلت جهود هائلة للتخفيف من آثار الوباء. غير أنه على الرغم من الالتزام الصارم لجميع أصحاب المصلحة المعنيين، لا تزال هايتي في مرحلة الحالة الوبائية العامة، حيث يبلغ معدل انتشاره ٢,٢ في المائة. ولاحظنا أيضا زيادة واضحة في معدل إصابة السيدات بالفيروس، مصحوبة بزيادة في معدلات انتقاله من الأم إلى الطفل. ولهذا الاتجاه تأثيره على التنمية الاجتماعية والاقتصادية نظرا للأهمية الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للمرأة في هايتي.

وأدت كارثتان طبيعيتان كبيرتان، زلزال ١٢ كانون الثاني/يناير ووباء الكوليرا، إلى تفاقم الحالة الصحية حيث فرضتا قيودا وعرضتا التقدم المحرز للخطر. غير أنه بفضل الالتزام الثابت على أعلى مستويات الدولة ودعم شركائنا المحليين والدوليين، تمكنا من معالجة المشكلة باتخاذ الإجراءات الملائمة. ونحن ندرك نطاق التحديات التي يتعين مواجهتها، ولكن عزيمتنا القوية، المبنية على توافق واسع في الآراء ونهج قائم على المشاركة، أتاحت لنا تحقيق نتائج ملموسة في مكافحة الفيروس/الإيدز.

وفي عام ٢٠١٠، زاد عدد الأشخاص الذين خضعوا للفحص إلى ٤٣١ ٢٢٣ شخصا، في ١٦٦ من أماكن الفحص الطوعي، وارتفع عدد المراكز التي تركز على منع انتقال الإصابة من الأم إلى الطفل من ٩٤ مركزا في عام ٢٠٠٨ إلى ١٢٥. وفي عام ٢٠١٠ أيضا، خضعت حوالي ١٤٠ ٠٠٠ من الحوامل اللاتي يترددن على مستوصفات الرعاية السابقة للولادة لاختبار الفيروس.

وفي ما يتعلق بالمعالجة السريرية والعلاجية، فإن هناك ٦٦٧ ٢٨ مريضا يترددون على المستشفيات بانتظام ويحصلون على العلاج المضاد للفيروسات العكوسة، وهو ما يقترب من رقم ٠٠٠ ٣٠ مريض المستهدف للمستفيدين من العلاج. ولضمان جودة الرعاية الصحية المقدمة للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، جرى تنفيذ استراتيجية لقياس الأداء في ١٩ موقعا منذ عام ٢٠٠٨. وفي مؤتمر حول نوعية الرعاية الصحية عقد في ناميبيا في آذار/مارس ٢٠١١، حصلت هايتي على جائزة من جوائز التميز تقديرا لأدائها على صعيد العلاج والرعاية.

وجرى تكثيف أنشطة الوقاية التي تستهدف الشباب والمشتغلين بالجنس والرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال، باعتبارهم فئات لها الأولوية. وتشتمل استراتيجيات الاتصالات الرامية إلى تغيير السلوك على خدمات للتوعية واستخدام المسرح الشعبي.

وفي مجال احترام حقوق الإنسان، تجري مكافحة التمييز والوصم من خلال تعزيز رابطات الأشخاص المصابين بالإيدز بدعم من منظمات المجتمع المدني، مما يؤدي إلى تهيئة بيئة أكثر دعما. وأدت زيادة مشاركة المصابين بالفيروس في آلية التنسيق على المستوى القطري وفي مجالات أخرى إلى توليد زخم لا رجعة فيه نحو الإدماج الاجتماعي.

إن التحديات هائلة على الرغم من التقدم الكبير الذي أحرز. ويجب علينا تحسين نوعية خدمات الوقاية والعلاج وضمان تعميم الاستفادة من العلاج. وسيتعين علينا أن نركز جهودنا على تحسين التنسيق بين الإجراءات وترشيد الموارد المتاحة، وهو ما سيرتهن بمدى إتباع جميع الجهات الحكومية المعنية للنهج المتعدد القطاعات، وعملها بصورة متآزرة مع المجتمع المدني من أجل استجابة وطنية أكثر تماسكا.

ولامركزية الأنشطة لا تزال أمرا ضروريا من أجل تنشيط جهود مكافحة الإيدز. وسيجري تنقيح مشروع قانون مكافحة الإيدز وإحالته إلى البرلمان للتصديق عليه. وبالتزامن مع هذا الأمر، سنبذل قصارى جهدنا لضمان الأداء الفعال للجنة الوطنية لمكافحة الإيدز، التي تتمثل مهمتها الرئيسية في تنسيق الاستجابة الوطنية على صعيد السياسات والصعيد الاستراتيجي.

وجمهورية هايتي تعيد التأكيد على التزامها بالعمل من أجل القضاء على انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل والزهري الخلقي في الأمريكتين بحلول عام ٢٠١٥.

والحكومة الهايتية تغتنم هذه الفرصة لتتوجه بالشكر إلى حكومات البلدان الصديقة على دعمها القيم. ونشكر الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا؛ وخطة رئيس الولايات المتحدة الطارئة للمساعدة في مجال مكافحة الإيدز؛ والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة؛ وجميع الذين يساهمون في المعركة الناجحة المستمرة ضد الإيدز في هايتي.

غير أنه وعلى الرغم من الجهود التي بُذلت والنجاحات التي تحققت، لا تزال هناك تحديات كبرى. وستواصل جمهورية هايتي المعركة بنفس القوة والالتزام والعزم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الأوروبي.

السيد سيرانو (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

ويحظى هذا البيان بتأييد البلدان المرشحة تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشحة المحتملة ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا، فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

في عام ٢٠٠١ ومرة أخرى في عام ٢٠٠٦، اجتمعنا هنا لنثبت للعالم التزامنا بالجهود العالمية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وخلال العقد الماضي، تراجع عدد الأشخاص المصابين حديثا بالفيروس بنسبة ١٩ في المائة ويتلقى أكثر من ٦ ملايين شخص العلاج المضاد للفيروسات العكوسة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل وانخفض عدد الوفيات المرتبطة بالإيدز بنسبة ١٩ في المائة. وتلك إنجازات هائلة. والاتحاد الأوروبي، الذي يقدم أكثر من ٣٠ في المائة من التمويل العالمي لمكافحة الفيروس في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، يفخر بإسهامه فيها.

وعلى الرغم من هذه النجاحات، ليس هناك مجال للركون إلى الرضا عن النفس. فوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ما زال يشكل تحديا عالميا يتطلب التزاما سياسيا مستمرا واستجابة مستديمة وطويلة الأجل. ولذلك نجتمع هنا لنجدد ونؤكد من جديد ذلك الالتزام وعلى أعلى مستوى.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أن الوقاية هي المفتاح إذا أردنا أن نبني عالما تنعدم فيه الإصابات الجديدة بالفيروس. ولبلوغ هذا الهدف الطموح، يتعين تحديد العوامل الرئيسية لانتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية والتعامل معها. ويتعين علينا إتباع نهج شامل من أجل التصدي، على سبيل المثال، للأعراف الجنسانية الضارة والعنف القائم على نوع الجنس والفقر.

والنساء يشكلن غالبية المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، وبخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وإحداث ثورة في مجال الوقاية من الفيروس يتطلب إحراز تقدم ملموس نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

وينبغي اعتبار إمكانية الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية مدخلا رئيسيا للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وتعزيز صحة الأم والوليد والطفل، وللمنع النشط للانتقال الرأسي للعدوى. وعلاوة على ذلك، فإن من المهم بشكل حيوي إتاحة التثقيف الجنسي الشامل – للفتيان والفتيات على السواء – وإمكانية الوصول إلى السلع الأساسية، لا سيما الرفالات الذكرية والأنثوية. ومن الضروري بذل جهد خاص ومتواصل لتمكين الشباب بتزويدهم بالمعرفة والخدمات.

ويعرب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه عن بالغ القلق إزاء عدم إيلاء اهتمام كاف للاحتياجات الوقائية للفئات السكانية الرئيسية المعرضة لخطر أكبر. والعالم لن يكون قادرا على تحقيق انخفاض حاد في معدل انتقال الفيروس من دون إيلاء اهتمام خاص للاحتياجات الوقائية لهذه الفئات، لا سيما الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال ومتعاطي المخدرات عن طريق الحقن والمشتغلين بالجنس وزبائنهم.

والملكية الوطنية أمر بالغ الأهمية لضمان تحقيق الاتساق والتآزر الأمثل بين الموارد المحلية والدولية المخصصة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وللقطاع الصحي. وثمة حاجة ملحة إلى زيادة الجهود الرامية إلى تعزيز نظم الرعاية الصحية. وفي الوقت الذي يصبح فيه الفيروس ذاته مرضا مزمنا بالنسبة للكثيرين وفي الوقت الذي يتأثر فيه المصابون بالفيروس بالأمراض غير المعدية على نحو متزايد، يتعين علينا العمل من أجل مواصلة تعزيز النهج المتعددة القطاعات واتساق السياسات، بما في ذلك من خلال تحقيق التكامل مع الاستجابات الصحية والأمراض الأخرى مثل السل والتهاب الكبد والملاريا.

ولا يمكننا تجاهل أننا نعيش في عالم محدود الموارد. ومن الضروري وضع سياسات طويلة الأجل للتمويل المستدام للرعاية الصحية لزيادة عدد الأشخاص الذين يحصلون على خدمات الوقاية والعلاج والرعاية والدعم،

وكذلك لضمان الوصول إلى الفئات الأفقر والأشد تضررا. وفي هذا المقام، نريد التنويه بالإنجازات التي حققتها المبادرات والصناديق الصحية العالمية، لا سيما الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا والمرفق الدولي لشراء الأدوية، باعتبارها عناصر أساسية مكملة لدعمنا للبلدان.

وعلينا أن نفكر بشكل خلاق. وقد أثبتت آليات التمويل المبتكرة جدواها وفعاليتها في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ونحن بحاجة إلى استكشاف آليات جديدة، مثل مجمع براءات اختراع الأدوية، من أجل تحقيق التزاماتنا الطموحة.

ويعيد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه التأكيد على أهمية الحقوق الأساسية القانونية والإنسانية. ونرحب بالتزام الجمعية العامة بإنهاء الوصم والتمييز ضد المصابين بالفيروس أو المتضررين منه أو المعرضين للإصابة به.

وأود أن أختتم بالتأكيد مجددا على التزامنا السياسي القوي بتحقيق أهداف تعميم الاستفادة تمشيا مع الأهداف الإنمائية للألفية، وبضمان استمرار الدعم، واضعين نصب أعيننا عام ٢٠١٥ وما بعده.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية الدومينيكية.

السيد كويو كامييو (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بأن أنقل للجمعية العامة اعتذار السيدة الأولى في الجمهورية الدومينيكية، السيدة مارغريتا سيدينيو دي فرناندیث، التي كانت قد عقدت العزم على أن تكون معنا هنا وعلى مخاطبة الجمعية، ولكنها لم تتمكن من ذلك لأسباب خارجة عن إرادتها. وسأتلو الآن هذا البيان بالنيابة عنها:

”تؤكد الجمهورية الدومينيكية من جديد الالتزامات الواردة في إعلان الالتزام المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) لعام ٢٠٠١ (القرار دإ-٢/٢٦) والإعلان السياسي المتعلق بالفيروس لعام ٢٠٠٦ (القرار ٦٠/٢٦٢) وتدرك أهمية اعتماد الإعلان السياسي المتعلق بالفيروس في إطار هذا الاجتماع، وتعطي أولوية عالية لمسألة الفيروس في جدول أعمالها الوطني، كجزء من جهودها الرامية إلى التصدي للفقر وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد.

”بموجب المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة وعملا بالمبادئ الثلاثة الرئيسية لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالفيروس (الإيدز)، وبغرض تحقيق الغاية ٧ من الهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية، وهو الهدف الذي حققت بصدده الجمهورية الدومينيكية أفضل نتائجها، كما بينا في أيلول/سبتمبر العام الماضي تحت رئاستكم، يا سيدي.

”وبما أن منطقة الكاريبي ثانية أكثر المناطق تأثرا بالفيروس (الإيدز) في العالم وتشمل جزيرة هيسبانيولا، التي تبلغ نحو ٨٠ في المائة من حالات الفيروس المسجلة في منطقة الكاريبي، فإن المسألة الملحة للجمهورية الدومينيكية هي تكثيف الجهود الوطنية والدولية للحد من انتشار الوباء. ويجب إيلاء اهتمام خاص للسكان عموما، دون استبعاد الفئات الضعيفة مثل المشتغلين بالجنس ومتعاطي المخدرات وسكان قرى معاصر قصب السكر والمناطق المنكوبة بالفقر، ضمن مجموعات أخرى لأن الوباء يتركز في تلك المجموعات السكانية.

”وإذ تسلم بأهمية احترام حقوق الإنسان للأشخاص المصابين بالفيروس/الإيدز، فقد أقر المؤتمر الوطني الدومينيكي في أيار/مايو قانون فيروس نقص

المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في الجمهورية الدومينيكية، الذي يؤكد الضمانات الفردية الأساسية في إطار الاستجابة الوطنية لهذا الوباء.

''وإذ تدرك أن تحقيق الإعمال التام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع عنصر أساسي في الاستجابة الوطنية للفيروس/الإيدز، ولا سيما فيما يتعلق بالوقاية منه والرعاية والدعم والعلاج، فإن الجمهورية الدومينيكية تشجع على نطاق واسع على الحد من الوصم والتمييز ضد الأشخاص المصابين به، مع التركيز على مكان العمل. وبالتالي نحن نمتثل للأحكام الواردة في توصية مكتب العمل الدولي المتعلقة بالفيروس والإيدز وعالم العمل (رقم ٢٠٠)، وهي أول صك دولي لحقوق الإنسان مكرس للفيروس في مكان العمل، اعتمد في عام ٢٠١٠ في جنيف.

''وإذ تؤكد أهمية حصول الأطفال الذين تيتموا بسبب الإيدز أو أصبحوا فريسة سهلة له في بلدنا على التعليم على قدم المساواة، فقد وضعت الجمهورية الدومينيكية منذ عام ٢٠٠٦ سياسة قومية للأطفال والبالغين الذين تيتموا بسبب الإيدز أو أصبحوا فريسة سهلة للإصابة به، ومن خلال وزارة التربية والتعليم، تنفذ الجمهورية أحكام الإعلان المعنون ''التعليم وسيلة للوقاية'' المعتمد في المكسيك في عام ٢٠٠٨، الذي وفقه نضع سياسات التثقيف الجنسي وتنفيذها في جميع مستويات التعليم.

''وإذ تؤكد التزام الجمهورية الدومينيكية بتحقيق الغايات المتعلقة بإتاحة الخدمات للجميع، فمنذ عام ٢٠٠٨ أخذت تتزايد نسبة الأشخاص المصابين بالفيروس الذين يتلقون العلاج المضاد للفيروسات. وفي حالة الحوامل المصابات بالفيروس، زدنا إمدادات العقاقير المضادة للفيروسات، وبالتالي ساعدنا على منع نقل الفيروس من الأم إلى الطفل.

''ومما يؤكد أهمية الاستجابة الوطنية للفيروس في الجمهورية الدومينيكية أن ٠٠٠ ٧ شخص مصاب بالفيروس قد أدخلوا في نظام التأمين الاجتماعي، مما يعزز النمو المطرد في كفالة حصول الجميع على الحماية الكافية من الأمراض والوقاية من العجز والبطالة والشيخوخة، على نحو ما يتوخى دستورنا السياسي.

''وإذ تأخذ في الاعتبار عواقب الزلزال الوخيمة التي دمرت البلد المجاور لنا هايتي، وكثفت الجمهورية الدومينيكية جهودها لإعداد استجابة للفيروس/الإيدز من منظور قومي ثنائي، مدركة أن هذه الظروف الصحية لا تعترف بالحدود الوطنية ولا بالحواجز الاجتماعية والثقافية ولا الفواصل السياسية والإدارية.

''وإذ تؤكد الجمهورية الدومينيكية الدور الحيوي الذي يضطلع به الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا في الاستجابة الوطنية للفيروس/الإيدز في بلدنا، فإنها تحث المجتمع الدولي على المساهمة في استدامة الصندوق وكفالة توفر الموارد المالية المتاحة للبلدان النامية، التي ستساهم في جهود تلك البلدان، مما ينتج استجابة فعالة للفيروس/الإيدز، بما في ذلك ضمان العلاج بالعقاقير المضادة للفيروس/الإيدز للأشخاص المصابين بالفيروس/الإيدز.

''ومن بين الاهتمامات الرئيسية للجمهورية الدومينيكية أن تضمن للمصابين بالفيروس/الإيدز

التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية والاستفادة من الرعاية الصحية والحق بالميراث والعمل والخدمات الاجتماعية والوقاية والدعم والمعلومات والحماية الوطنية، مع احترام خصوصياتهم وحقهم في السرية، ضمن أمور أخرى.

”ولذلك تؤيد الجمهورية الدومينيكية بكل صدق شعار برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز ’انعدام الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية، وانعدام التمييز وانعدام الوفيات المتعلقة بالفيروس‘، وترحب بهذا الاجتماع الهام الرفيع المستوى وتشارك في جهود المجتمع الدولي من أجل البحث عن وسائل بديلة للتمويل بما يمكننا بصفة نهائية من الحد من انتشار الوباء الذي أعاق نماء شعبنا والقضاء عليه.“

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل أندورا.

السيد كازال دو فونـدفيلا (أندورا) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أهنيء المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالفيروس/الإيدز (برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز) وفريقه، الذين قاموا بتحضير هذا الاجتماع الرفيع المستوى وقاموا بعمل ممتاز في الميدان. وأود أيضا أن أقر بالعمل الممتاز الذي اضطلع به الأمين العام، الذي، من خلال تقاريره السنوية، يجبرنا على التأمل ويقودنا إلى العمل.

نحن جميعا نعلم أنه بالرغم من التقدم المحرز في الثلاثين عاما من وجود الوباء، فإن على المجتمع الدولي أن يواصل بذل جهوده وتجديد الالتزام الذي تعهد به لعام ٢٠٠٦. وإنه لصحيح أيضا أنه ربما ينبغي لنا الآن الضغط على البلدان التي لم تف كليا بجميع التزاماتها. وفيما عدا ذلك، نحن متفقون جميعا على أن تحقيق إتاحة العلاج للجميع يستوجب منا إيجاد حلول طويلة الأجل ومستدامة وجامعة. وهذه مسؤولية مشتركة بين الدول الأعضاء والمجتمع المدني. ويجب علينا أن نواصل إقامة شراكات بين القطاعات الخاصة والحكومات والمنظمات الدولية. وفي هذا الكفاح من الضروري نشر الوعي بين الشباب وإشراكهم، واستغلال جميع قوى التكنولوجيات الجديدة.

ويجب أن أشير إلى أن أندورا عملت على تنفيذ إعلان الالتزام المتعلق بالفيروس/الإيدز لعام ٢٠٠١ (القرار دإ-٢/٢٦) والإعلان السياسي لعام ٢٠٠٦ (القرار ٦٠/٢٦٢). وإن بلدي ملتزم بهذا الكفاح، وبوسعي أن أؤكد للجمعية أننا نقدم دعمنا السياسي ودعمنا في إطار الميزانية للمساعدة على نجاح استراتيجية برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز.

ويسرني أن أعلن أن حكومة أندورا قد ألغت في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر طلب الفحوصات الطبية، بما في ذلك الفيروس/الإيدز، للراغبين في العيش في بلدنا. وبالتالي تخلصنا من أي إمكانية للتمييز أساس على الإصابة بالفيروس/الإيدز وامتثلنا للأهداف الواردة في تقرير الأمين العام (A/65/797).

كما يرى المشاركون، فقد أحرزنا تقدما، وأعتقد أننا سنواصل إحراز التقدم. علاوة على ذلك، أود أن أفيد بأن رعاية مرضى الايدز في بلدنا تُقدم من خلال نظام مجاني تماما للصحة والتأمين الاجتماعي. وأود أيضا أن أذكر أننا أطلقنا في عام ٢٠٠٤ الرصد الوبائي لحالات فيروس نقص المناعة البشرية ومرض الإيدز، الذي أصبح المبدأ التوجيهي الرئيسي لسياساتنا الوقائية. ويجري إيصال بيانات الرصد الوبائي سنويا إلى المركز الأوروبي للوقاية من الأمراض والسيطرة عليها.

فيما يتعلق بالتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في المدارس وفي جميع المؤسسات التعليمية في البلد، تنظم أندورا بصورة منهجية أنشطة تعليمية منتظمة للوقاية من الفيروس والمرض وغيره من الأمراض المنقولة جنسيا وللقضاء على الوصم بالعار. علاوة على ذلك، تقدم وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية الاختبارات التشخيصية مجاناً وبطريقة سرية للشباب. في عام ٢٠٠٦، وضعت السلطات برنامجا للوقاية يستهدف المراهقين والشباب للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ لتوفير معلومات عن تلك الأمراض ونشر تدابير للقضاء على انتشارها. ويجري حاليا تقييم هذا البرنامج.

نحن في أندورا نشطون جدا في مجال التعاون الدولي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. بالإضافة إلى مساهمتنا في أموال المنظمة وبرامجها، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة المشترك، قمنا في السنوات الأخيرة بتمويل أربعة مشاريع للتعاون الإنمائي التعاون في الكونغو والكاميرون وماليزي والجمهورية الدومينيكية. في الكاميرون، تم إيلاء أهمية خاصة للعلاج النفسي والاجتماعي للأطفال الذين تيتموا بسبب الإيدز أو كانوا معرضين له.

وتوضح البيانات التي أُدلي بها في هذا المحفل المهم أننا نسير بالتأكيد على الطريق الصحيح. وتتلخص المسألة الآن في المحافظة على الوتيرة واستمرار رصدنا الثابت.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل أيسلندا.

السيدة غونارسدوتير (أيسلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب بتقرير الأمين العام (A/65/797) عن التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الواردة في إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (القرار دأ ٢/٢٦) وعما لا يزال ينبغي القيام به. تؤيد أيسلندا تأييدا كاملا التوصيات الواردة في التقرير كما تؤيد مشروع الإعلان (A/65/L.77) الذي من المقرر اعتماده في نهاية هذه الجلسة.

لقد تحقق الكثير في مجال مكافحة الإيدز. وقد أدت العديد من برامج فيروس نقص المناعة البشرية إلى انخفاض في معدل الإصابة بالفيروس في العالم. وقد تحسنت فرص الحصول على العلاج بشكل كبير، وتمت تعبئة حركة عالمية لا مثيل لها للمطالبة باحترام كرامة جميع الأشخاص المعرضين للفيروس والمرض والمتأثرين بهما واحترام حقوقهم الإنسانية.

ومع ذلك، فإن تلك الإنجازات، بالرغم من كونها واعدة، فإنها ليست كافية ومعرضة للخطر، كما ورد في تقرير الأمين العام. ومما لا يزال يقوض جهودنا عدم المساواة الجنسانية، والوصم بالعار والتمييز، بما في ذلك التمييز على أساس التوجه الجنسي. وغالبا ما تحرم من إمكانية الحصول على العلاج الفئات الضعيفة، بما في ذلك الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال، والمشتغلون بالجنس ومدمنو المخدرات. ومما يهدد أيضاً التقدم المسار غير المستدام للتكاليف وآثار التباطؤ الاقتصادي العالمي.

وتشهد أيسلندا حاليا زيادة مطردة في عدد حالات العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية. ويرتبط هذا التطور المؤسف بصورة رئيسية بتعاطي المخدرات عن طريق الحقن الوريدي. وقد استخدمت أساليب مختلفة لمحاربة هذا الاتجاه، سواء من قبل الحكومة والمنظمات غير الحكومية، أو من قبل القطاع الخاص.

ويعتبر مدمنو المخدرات من المجموعات الضعيفة. فالوصول إليهم صعب لتزويدهم بالتدابير الوقائية والرعاية والعلاج. أنشأ الصليب الأحمر الأيسلندي مؤخرا عيادة متنقلة تقدم خدمات مباشرة للمدمنين على المخدرات الأكثر ضعفا. والهدف من ذلك هو التقليل من ضرر نمط حياتهم عن طريق تزويدهم بمعدات نظيفة لمنع المزيد من

حالات العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية والتهاب الكبد الوبائي فيما بينهم.

علاوة ذلك، بما أننا نؤمن إيمانا راسخا بأن التثقيف والتوعية ضروريان للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، فإن التلاميذ على مستوى المدارس الابتدائية يتلقون حصص دراسية في مجال الصحة الإنجابية والحقوق، واستخدام الواقي الذكري والحماية. على أساس مبدأ ”الشباب يعلمون الشباب“، يتواصل طلاب الطب لدينا بطلاب الجامعات بشأن تلك المسألة نفسها. مؤخرا، أطلق القطاعان العام والخاص حملة مشتركة على الصعيد الوطني لتشجيع استخدام الواقي الذكري للوقاية من الأمراض المنقولة جنسيا والعدوى بفيروس نقص المناعة البشرية. علاوة على ذلك، يستطيع الشباب أن يحصلوا على الفحص الطبي المشورة الطبية بطريقة سرية في عيادات الصحة العامة. وتستخدم وسائل الإعلام الاجتماعية، مثل فيسبوك، منبرا للتوجيه والإرشاد، ولإتاحة الفرصة لطرح الأسئلة بدون الكشف عن الهوية.

لصحة النساء والفتيات أهمية حيوية في عملية تعزيز الاستجابات المنقذة للحياة لفيروس نقص المناعة البشرية ومرض الإيدز. ولذلك نحن بحاجة إلى التركيز على تحقيق المساواة الجنسانية، وذلك لكفالة عدم تحمل النساء والفتيات عبئا غير متناسب من هذا الوباء، سواء كان ذلك من حيث العدوى، أو بصفتهن من مقدمي الرعاية، أو ضحايا التمييز.

إن تعزيز حقوق الإنسان أمر أساسي لنهجنا. يتضمن ذلك تمكين المرأة، وهو ما سوف يعود بالفائدة أيضا على أطفالهن. وهو يعني أيضا احترام حقوق وكرامة الفئات الضعيفة، مثل الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال، والمشتغلين بالجنس ومدمني المخدرات.

لا تزال أيسلندا ملتزمة بمواصلة المعركة ضد وباء فيروس نقص المناعة البشرية سواء على الصعيد الوطني أو من خلال التعاون الدولي. ليس بوسع أي بلد أن يشيح بوجهه بعيداً. ولن نتمكن من إزالة العقبات والقضاء على هذا الوباء إلا بتضافر الجهود.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة موناكو.

السيدة بيكو (موناكو) (تكلمت بالفرنسية): بعد الإعلان عن ظهور وباء الإيدز منذ ٣٠ عاما تقريباً، هناك سلسلة من الأحداث التاريخية المتعلقة بمكافحته تجمعنا اليوم حتى يتسنى لنا الاستمرار معا في تكييف السياسات من أجل تنفيذ التزاماتنا.

اليوم، يظهر هذا النجاح الذي لا يمكن إنكاره لهذه المعركة العالمية في الانخفاض الملحوظ في عدد الناس الذين تصيبهم العدوى ويكونون في حالة احتضار، كم يظهر في الإقرار بالحاجة إلى احترام الكرامة والحقوق الأساسية لجميع الذين تعرضوا للفيروس. وفي هذه الفترة البالغة الأهمية، يجب تعزيز الوعي السياسي الذي ساعد على جعل مكافحة الإيدز أولوية في إطار الهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية.

ويعكس اعتماد مجلس الأمن للقرار ١٩٨٣ (٢٠١١) في ٧ حزيران/يونيه (انظر S/PV.6547)، ومشروع الإعلان الطموح (A/65/L.77) الذي سنعتمده في نهاية مداولاتنا ذلك الالتزام المتجدد، والحاجة الحاسمة لاعتماد نهج متكامل ومستدام حيال مسألة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وفي حين يرجع هذا التقدم المشجع جزئيا إلى تعهد عام ٢٠٠٦ القاضي بكفالة وصول الجميع إلى الوقاية والعلاج والرعاية والدعم، جنبا إلى جنب مع زيادة البحوث، فإن علينا أن نذهب إلى أبعد من ذلك لضمان تلك الإنجازات، ولسد الثغرات، ما دام عدم المساواة الجنساني والجغرافي والتمييز قائمين. هناك ٣٣ مليون شخص مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية؛ منهم ٩ ملايين لا يزالون

ينتظرون العلاج المضاد للفيروسات العكوسة؛ وهناك ٧ ٠٠٠ شخص يموتون كل يوم، من بينهم ١ ٠٠٠ طفل.

وكما قال الكثيرون قبلي، فإن المكافحة الفعالة تتطلب توفير التمويل الكافي، الاعتيادي والابتكاري. فالتمويل مهم للوقاية والتثقيف وإزالة الوصم بالعار. ومن شأن تشجيع الاتجاهات في أوساط الشباب وتعزيز وسائل الاتصال أن ييسرا الدفاع عن حقوق الإنسان.

تؤكد حكومة الإمارة مجددا التزامها بمواصلة جهودها في ذلك الصدد. وهي تود أن تثني ثناء خاصا على الدور القيادي للأمين العام والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وأن تؤكد لهما دعمها، لا سيما في التنفيذ الفعال لرؤيتهما في القضاء التام على الإصابات الجديدة بالفيروس، والقضاء التام على التمييز، والقضاء التام على الوفيات المرتبطة بالإيدز.

وتشارك شخصيا صاحبة السمو الأميرة ستيفاني، بصفتها سفيراً متجولاً ورئيسة لهيئة مكافحة الإيدز في موناكو، في مجال الوقاية ومكافحة التمييز. كما تسهم الإمارة، بالشراكة مع اليونيسيف، في الوقاية من انتقال العدوى من الأم إلى الطفل كجزء من جهودها في مجال التعاون الدولي.

ونود أيضا أن نشيد بجهود برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في مكافحة الفيروس/الإيدز والأمراض الأخرى ذات الصلة، ولا سيما التوقيع المنتظر على اتفاق براءات اختراع مع شركات الأدوية سييسر الحصول على الأدوية التي لا تحمل اسما تجاريا في البلدان النامية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد هنريكي باروس، المنسق الوطني لمكافحة الإيدز في البرتغال.

السيد باروس (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد البرتغال تماما البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي في هذا الصباح.

واجهت البرتغال في السابق واحدا من أوسع أوبئة فيروس نقص المناعة البشرية انتشارا في أوروبا الغربية. غير أنه بعد مرور ثلاثة عقود على ظهور الوباء، تم إحراز تقدم كبير. وتمكنا من تقليل عدد حالات الإصابة والوفيات بالإيدز بدرجة كبيرة، حيث قضينا تقريبا على انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل وقللنا كثيرا من انتقال العدوى بين متعاطي المخدرات بالحقن.

وحققت البرتغال تقدما كبيرا في الترويج للفحص الطوعي والمجاني للفيروس في أوساط عامة السكان وبين الفئات الأكثر تضررا. ونحن نكفل تعميم الاستفادة من العلاج. ومعرفة المرء بوبائه هو العامل المحفز الرئيسي لتحقيق النجاح في مكافحة الفيروس.

وفي البرتغال، كان المحرك الرئيسي للوباء الممارسات غير المأمونة لتعاطي المخدرات بالحقن، على الرغم من تضرر جميع فئات السكان الرئيسية المعرضة للخطر. ولا تزال معدلات انتشار الفيروس مرتفعة ليس بين متعاطي المخدرات ونزلاء السجون والمشتغلين بالجنس والمهاجرين من البلدان الموبوءة للغاية فحسب، ولكن أيضا بين الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال، وهي الفئة الوحيدة التي واجهت في الآونة الأخيرة زيادة في عدد الإصابات الجديدة.

وسياساتنا وجهودنا الوقائية تشتمل على نهج يستند إلى حقوق الإنسان وتركز على أفضل المعارف العلمية المتاحة. و مما أحدث أثرا استثنائيا في مكافحتنا للوباء إطلاق برنامج استبدال الحقن والمحاقن في منتصف التسعينيات من القرن الماضي، يليه إنهاء تجريم تعاطي المخدرات وحيازتها للاستخدام الفردي قبل عقد من الزمن، اقترانا بانتشار

العلاج بمواد بديلة لأثر الأفيون على مستوى البلد، بما في ذلك في أوساط السجون.

ومن الأهمية بمكان أيضا بذل جهود لتوسيع نطاق الخيارات القائمة على الأدلة لعلاج الارتهان بالمخدرات وتوفير تمويل للتدابير المتعلقة بعلاج متعاطي المخدرات وتقليل الضرر، على النحو الذي أقرته منظمة الصحة العالمية والأمم المتحدة. وينبغي أيضا أن يكون هذا النهج العلمي القائم على حقوق الإنسان الأساس لإلغاء النُهج الإلزامية غير الفعالة.

وهذه المبادرات تتطلب المشاركة النشطة لمتعاطي المخدرات، وهو الأمر الذي يكفله إيجاد بيئة داعمة يُستعاض فيها عن تجريم تعاطي المخدرات ومعاقبة متعاطي المخدرات بتوفير الخدمات الصحية والعلاجية، مع تنفيذ برامج للتعامل مع السل والتهاب الكبد - C والإفراط في تعاطي المخدرات. وهدفنا هو خفض عدد الإصابات الجديدة والتأكد من حصول المزيد من الناس على العلاج والدعم اللذين يحتاجونهما، مع ضمان الحق في الصحة والكرامة والحماية الاجتماعية والعدالة، على النحو الذي يكفله دستورنا وتمشيا مع التزاماتنا الدولية في مجال حقوق الإنسان.

ونحن ندرك تماما أن التصدي الناجح لفيروس نقص المناعة البشرية يتطلب تمويلا كافيا لضمان فعالية الوقاية والعلاج والدعم والرعاية، سواء في بلدنا أو في إطار الجهود العالمية. ويجب الاعتراف بالعلاج باعتباره تدخلا وقائيا رئيسيا يؤثر على الديناميات الاجتماعية للوباء ويتجاوز الاحتياجات والحقوق الفردية.

وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، تضاعف عدد الأشخاص الذين يتلقون العلاج المضاد للفيروسات العكوسة في البرتغال. وكانت هذه خطوة حاسمة في مكافحة الوباء، لكنها ألقت أيضا عبئا ماليا كبيرا على عاتق مؤسساتنا الصحية الوطنية. ومضادات الفيروسات العكوسة يتعين أن تكون في المتناول، ونحن نحث المجتمع الدولي على إيجاد الوسائل اللازمة لضمان الوصول المستدام إلى العلاج دون تعريض نظام الرعاية الصحية ككل للخطر.

وخلال الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في عام ٢٠٠٦، أكدت البرتغال من جديد دعمها لإعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (القرار إد-٢/٢٦)، وشددت على أهمية المشاركة السياسية على أعلى مستوى وعلى الدور الأساسي للمجتمع المدني والإسهام المحوري للمصابين بالفيروس/الإيدز. وفي عام ٢٠٠٨، أعادت البرتغال التأكيد مرة أخرى على تلك الالتزامات ولفتت الانتباه إلى أهمية تنفيذ إعلاني دبلن وبريمن، وضرورة رصد تنفيذهما.

أود الآن التأكيد على الدور المحوري الذي يضطلع به المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في صياغة كيفية تصدي البرتغال للوباء، وكذلك الإسهام الأساسي لمنتدى المجتمع المدني ومنظماته في محاربة الوصم والتمييز. ونعتقد أن هذا النهج التعاوني هو السبيل للمضي قدما إذا أردنا أن نوجد عالما ينعدم فيه التمييز.

والإنجازات التي تحققت في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية، والتي جسدها بدرجة كبيرة الانخفاض الذي حدث مؤخرا في عدد الإصابات الجديدة في بعض مناطق العالم، كانت نتيجة لالتزام دولي قوي وقيادة وطنية. وفي عالمنا المعولم الذي يتسم بحرية التجارة وحرية تنقل الناس، فإن التعاون الإقليمي في غاية الأهمية ولا يمكن تجاهل مزايا الروابط اللغوية والثقافية. وفي الواقع، فإنها يمكن أن تسهم في بناء شراكات فعالة وفي ترجمة المبادئ والمعارف، بشكل أكثر فعالية، إلى ممارسات.

والبرتغال تتولى حاليا تنسيق برامج مكافحة الإيدز في مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية. وفي عام ٢٠٠٧، شجعنا على عقد الاجتماع الأول لمنسقي مكافحة الإيدز على الصعيد الوطني في الدول الـ ٢٧ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والبلدان المجاورة. وكانت هذه الاجتماعات، ولا تزال، فرصا حاسمة للتعاون والتعلم المتبادل ولفهم الحلول الملائمة بصورة أفضل. ونعتقد أنها جديرة بالتكرار وتوسيع نطاقها.

وفي ضوء حجم وباء فيروس نقص المناعة البشرية وتأثير العدوى على القوى العاملة والتفاوتات الصعبة التي نواجهها في جميع أنحاء العالم، يتبين أن تعزيز جميع عناصر برامج الوقاية من الفيروس لا تزال هدفا عاجلا. وفضلا عن فيروس نقص المناعة البشرية – ٢، وهو نوع من العدوى تصيب الأيتام وكذلك العدوى المرافقة للإصابة بالفيروس/السل وإعادة تنظيم الخدمات الصحية التي يتطلبها ذلك، فإن الأمر يستدعي اهتماما متجددا واستجابات مبتكرة.

وأخيرا وليس آخرا، لا يمكننا أن ننسى أن أوجه عدم المساواة المستمرة بين الجنسين والتنميطات الجنسانية السائدة والعنف القائم على نوع الجنس لها دور أساسي في زيادة خطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وقابلية التأثر به. ولذلك، نعتقد اعتقادا راسخا أنه ينبغي احترام الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية وتعزيزها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة بيلاروس.

السيدة كولونتاي (بيلاروس) (تكلمت بالروسية): على مدى السنوات الثلاثين الماضية، حاربت البشرية وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي أودى بحياة أكثر من ٢٥ مليون شخص. ولا يزال حجم الانتشار العالمي للوباء يشكل مصدر قلق بالغ. غير أن المبادرات والمقترحات التي سمعناها في هذه القاعة بشأن توحيد صف الدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة في جهودهم لمكافحة المرض تبعث على قدر من التفاؤل.

ويمكننا واقعيا إنجاز المهام التي تنتظرنا. والمجتمع الدولي لديه القدرة على وضع حد لهذا الوباء بشكل نهائي. وفي هذا السياق، فإن بيلاروس تعلق آمالا كبيرة على الخطة العالمية للقضاء على انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل بحلول عام ٢٠١٥. والتنفيذ الناجح لهذه الخطة سيمكننا من تحسين الحالة الوبائية في العالم بدرجة كبيرة، وسيساعد على تعزيز تنسيق الجهود الدولية في هذا الصدد.

على الرغم من التقدم الكبير المحرز في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، لا تزال الحالة معقدة. وفي هذه الظروف، فإن بيلاروس تمنح الأولوية للمسائل ذات الصلة بمكافحة الفيروس/الإيدز بكفالة الرعاية الصحية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة لشعبها.

ونعكف على صقل التشريعات الوطنية ذات الصلة. وننفذ أيضا برامج وطنية للوقاية من الإصابة بالفيروس، تتمثل أهدافها الرئيسية في تعميم الاستفادة من خدمات الوقاية والعلاج والرعاية والدعم فيما يتعلق بالفيروس. كما يجري وضع خطط لتحقيق الاستقرار في عدد الإصابات بالفيروس وتقليلها، وزيادة العمر المتوقع وخفض عدد الوفيات المرتبطة بالفيروس/الإيدز عن طريق تنفيذ سلسلة من تدابير الوقاية والعلاج.

وبيلاروس تشرك بصورة نشطة جميع أصحاب المصلحة في المبادرات الرامية إلى مكافحة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني ومنظمات الأشخاص المصابين بالفيروس/الإيدز.

وصمم المجلس الوطني المشترك بين الإدارات بشأن الوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والأمراض

المنقولة جنسيا وأطلق آلية للتنسيق على الصعيد القطري للعمل مع الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. ومكنت هذه الآلية بيلاروس من أن تنفذ بفعالية برامجها الوطنية للوقاية من الإصابة بالفيروس ومشاريع المساعدة التقنية الدولية التي يمولها الصندوق العالمي.

وبفضل هذه التحسينات التشريعية والتدابير التنظيمية والوقائية، تمكنت بيلاروس من احتواء انتشار عدوى فيروس نقص المناعة البشرية إجمالا. وعلى مدى العقد الماضي، حققت بيلاروس تقدما كبيرا باتجاه بلوغ الأهداف المحددة في إعلان الالتزام بشأن الفيروس/الإيدز (القرار إد-٢٦/٢). ووصلت الجهود المبذولة للحد من الانتشار السريع للعدوى بالفيروس إلى مرحلة هامة.

وقد مكننا الدعم السياسي، وأيضا زيادة التمويل الحكومي والمنح المقدمة من الصندوق العالمي، من تحقيق نجاح كبير في إتاحة خدمات الوقاية من الفيروس وعلاج المصابين. وفي بيلاروس، فإن إمكانية العلاج بمضادات الفيروسات العكوسة مكفولة لجميع من يحتاجون إليه.

وكانت الجهود المنهجية التي بذلت لمنع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل فعالةً في الحد من انتقال العدوى الرأسية بنسبة ٣ في المائة في عام ٢٠١٠. وانخفض عدد الوفيات المتصلة بالإيدز بمقدار النصف منذ عام ٢٠٠٦. وتتواصل أنشطة التوعية والعمل الوقائي الفعال مع الشباب، الذين يشكلون المجموعة الرئيسية التي يشتد بينها خطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك إنشاء مراكز متخصصة في العمل مع هذه الشريحة من السكان. وقد وضعنا استراتيجية موحدة للتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، اتخذت نهجا مبتكرا لزيادة الوعي بحملات الوقاية.

ونقحنا الإطار القانوني لتقديم المساعدة الطبية للمصابين بالإيدز. ولكن لا يزال الطريق أمامنا طويلاً. وتحقيقا لهذه الغاية، فقد اعتمدت بيلاروس برنامجاً وطنياً للوقاية من الفيروس للفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٥، يتضمن فعاليات وتدابير للمضي قدما في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي المجالات الأخرى، نتطلع إلى تلقي الدعم المتواصل من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، التي ظلت تعمل بشكل وثيق مع منظمة الصحة العالمية، للمساعدة في اتخاذ تدابير وطنية لوضع وتنفيذ استراتيجيات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

تؤيد بيلاروس اعتماد مشروع الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (A/65/L.77) الذي يحدد خطوات أخرى في مجال مكافحة هذا الوباء. وسوف تضطلع بيلاروس بدور فعال في تنفيذ التدابير التي تم التخطيط لها لمكافحة الوباء جنباً إلى جنب مع جميع أصحاب المصلحة الآخرين. كما تواصل القيام بدورها في الجهود العالمية المبذولة لوقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة نيوزيلندا.

السيدة كافان (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): نحن نجتمع هذا الأسبوع، وقد مضت ثلاثة عقود على ظهور وباء الإيدز، لاستعراض التقدم المحرز ورسم المسار المستقبلي للاستجابة العالمية للوباء.

إننا أمام مفترق طرق. والعمل على الصعيدين الدولي والوطني يحدث أثرا. كما أن الالتزام العالمي لم يسبق له مثيل، غير أن الوباء يفوق الاستجابة، بينما ترتفع تكلفة مكافحته. ونحن بحاجة إلى إعادة تنشيط جهودنا الجماعية لضمان عدم إهدار المكاسب التي تحققت في العقود الماضية. وعليه، ترحب نيوزيلندا بالاختتام الناجح للمفاوضات بشأن مشروع الوثيقة

الختامية (A/65/L.77) استنادا إلى إعلاني عام ٢٠٠١ وعام ٢٠٠٦ بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

إن انتشار عدوى فيروس نقص المناعة البشرية لا يزال منخفضاً للغاية في نيوزيلندا، بينما يمثل الاتصال الجنسي بين الرجال مصدر خطر رئيسياً لانتقال العدوى. ومع ذلك، نحن ندرك التحديات التي تواجه تحقيق تعميم الاستفادة والرؤية العالمية لعالم يتحقق فيه انعدام الإصابات الجديدة بالفيروس وانعدام الوفيات المرتبطة بالإيدز وانعدام التمييز.

وثمة حاجة إلى نهج شامل. وبدايةً، فنحن نؤيد تمديد الإطار الزمني لتحقيق تعميم الاستفادة إلى عام ٢٠١٥. وهناك حاجة إلى تحقيق مستوى أفضل من التكامل بين التدخلات لمكافحة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والبرامج الصحية الأخرى، ولا سيما في مجال الصحة الجنسية والإنجابية. وتشدد الوثيقة الختامية (القرار ٦٥/١) المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية، الصادرة في العام الماضي، على أهمية تعزيز النظم الصحية، لأن الصحة مسألة مشتركة بين عدة قطاعات، ولها تأثير على تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الصدد، فإن من الأهمية بمكان معالجة فيروس نقص المناعة البشرية ضمن السياق الأوسع للنظم الصحية.

ويواصل الوصم والتمييز والقوانين والسياسات العقابية التي تستهدف المصابين بالفيروس تقويض الجهود الرامية إلى منع حدوث إصابات جديدة. وكثيراً ما تحجم فئات السكان الرئيسيين المعرضين لخطر الإصابة، بمن في ذلك، الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال، والمشتغلات بالجنس، ومستخدمو المخدرات عن طريق الحقن، عن السعي إلى الحصول على الخدمات.

وتعتبر حماية وتعزيز حقوق الإنسان شرطاً أساسياً لنجاح الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مع ضمان تمتع السكان الرئيسيين بحقوقهم الإنسانية كاملةً، وبالحصول العادل على الخدمات، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية، والأدوية المنقذة للحياة. وندعو إلى اتباع نهج شامل في البرامج، وتقديم الخدمات المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية، على أن تشمل أيضا فئات الشباب وذوي الإعاقات.

ولا يزال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يؤثر بصورة غير متناسبة على النساء والفتيات. وفي منطقتنا، منطقة المحيط الهادئ، فإن الوسيلة الأساسية لانتقال فيروس نقص المناعة البشرية هي الاتصال الجنسي الغيري، بينما ارتفع عدد ونسبة الإناث اللائي تأكدت إصابتهن بفيروس نقص المناعة البشرية، على نحو مطرد. وعليه فإن من الواجب إعطاء الأولوية لتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة والفتيات.

وقد اتبعت نيوزيلندا نهجاً متطوراً في مجال الوقاية المرتكزة على الأدلة، ويدل على ذلك انخفاض معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة في بلدنا. ونحن نتخذ من حقوق الإنسان محوراً لاستجابتنا، وذلك بعدم تجريم الاتصال الجنسي بين الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال، وجعل التمييز على أساس الميل الجنسي وحالة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية غير قانوني وإنهاء تجريم الدعارة، وإنشاء برامج لتبادل الحقن.

ونحث الدول التي لم تحذ حذونا بعد، على إصلاح القوانين التي تقف في طريق تحقيق الاستجابة الفعالة، واعتماد تدابير هادفة وشفافة لرصد الجهود التي تبذلها لمعالجة الوصم المرتبط بالإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، وتعزيز الاستجابات الفعالة لفئات السكان الأشد عرضة لخطر الإصابة. ولا بد من الاستغلال الأمثل للموارد الشحيحة المتوفرة.

وتعتبر الوقاية الدعامة الأساسية للاستجابة العالمية لفيروس نقص المناعة البشرية. وتوجد أدلة حاسمة على فعالية استراتيجيات الوقاية والعلاج. وعلى الاستجابات

والأولويات الوطنية ضرورة أخذ هذه الأدلة في الاعتبار، حتى تتمكن من الاستجابة بتدخلات فعالة من حيث التكلفة، وتستهدف الفئات الأشد عرضة لخطر الإصابة بالفيروس. وهناك أيضا حاجة إلى مواصلة توسيع نطاق الوصول إلى العلاج، ولا سيما بالنسبة للرضع والأطفال، بما في ذلك أدوية الخط الثاني.

وتعتقد نيوزيلندا أن امتلاك البلد للاستجابة على نحو قوي، وكذلك القيادة والتنسيق، تعتبر جميعها عوامل حاسمة لتحقيق الاستجابة الفعالة. ونؤكد في هذا السياق، على أهمية إشراك العديد من أصحاب المصلحة، والعمل مع المجتمعات المحلية المتأثرة، باعتبارهما عنصرين أساسيين للاستجابة الفعالة لفيروس نقص المناعة البشرية. وعلى الصعيد الوطني، فإن هناك حاجة إلى شراكات فاعلة قوية بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

وتتسم الجهود الجماعية وتحسين التنسيق على الصعيد الدولي بالأهمية ذاتها أيضاً. وهناك مسؤولية مشتركة بين البلدان المانحة، والاقتصادات الناشئة، والبلدان المتأثرة بانتشار الفيروس، والقطاع الخاص ووكالات التنمية الأخرى. وتشمل مساهمة نيوزيلندا على الصعيد الدولي، الدعم الذي تقدمه للمنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف بما في ذلك المنظمات التي تركز على إدماج فيروس نقص المناعة البشرية والصحة الجنسية والإنجابية والرعاية الصحية والخدمات. وفي منطقة المحيط الهادئ، ندعم آلية التمويل بواسطة المنح المتعددة السنوات، وهي آلية تهدف إلى مساعدة البلدان على تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ المعنية بفيروس نقص المناعة وغيره من الأمراض المنقولة جنسيا.

وتدرك نيوزيلندا الحاجة إلى استمرار العمل بشأن فيروس نقص المناعة البشرية. فهو استثمار مسبق في مستقبل صحي يحقق فوائد للأجيال المقبلة ويحد من معاناة الإنسان، ويساعد على تجنب التكاليف الاقتصادية والإنمائية المرتبطة بالفيروس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة رومانيا.

السيدة ميكوليشكو (رومانيا) (تكلمت بالإنكليزية): يمثل هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لرومانيا، وللبلدان الأخرى أيضاً كما أفترض، فرصة لمناقشة وإيجاد طرق جديدة وخلاقة لحسم المسائل الرئيسية المتعلقة بالصحة العامة، مثل هذه المسألة، وذلك عن طريق استبدال المعتقدات الوبائية التقليدية بنهج طليعي يقوم على أساس العلاج، وليس مجرد الخطابة السياسية.

وفي مواجهة الانتشار الفعلي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين الأطفال الصغار في بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي، فقد تعين على رومانيا اتخاذ تدابير بدت لا يمكن تصورها في ذلك الوقت. فما الذي فعلته بلادنا إذاً لإيجاد حل لهذه الآفة ومكافحتها؟ إنني سعيدة بتشاطر الإجابة مع الجمعية العامة. وباختصار، فإن من الممكن اعتبار ما فعلناه قصة نجاح، آخذين في الاعتبار نقطة انطلاقنا وما قطعناه من أشواط حتى الآن.

ففي عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦، وبعد أن حددت سلسلة من حالات العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية بين البالغين، قررت رومانيا ممارسة مراقبة صارمة جدا على تلك الحالات من خلال إنشاء مركز خاص للمرضى. وكما كان الحال في جميع أنحاء العالم، فقد اعتبرت هذه الحالات قاتلة. وعلاوة على ذلك، أبلغت رومانيا منظمة الصحة العالمية بالحالات، وهي خطوة غير عادية بالنسبة لبلد اشتراكي.

وفي عام ١٩٩٠، واجهت رومانيا انتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية بين الأطفال المشردين والأيتام. وفي الواقع، فقد كان ذلك حدث مؤسف في تاريخ البلد،

لا سيما وقد تم الإقرار على الصعيد العالمي على أن رومانيا تواجه مشكلة كبيرة في قطاع الصحة العامة. في ذلك الوقت، أدركنا أن هناك حاجة إلى اتخاذ سلسلة من التدابير الجديدة وأن أسلوب العزلة الصارمة لم تعد هامة. وكان أحد التدابير الجديدة ما نسميها اليوم العلاج المضاد للفيروس. في عام ١٩٩٥، بدأنا في مناقشة هذا العلاج، وبعد التوقيع على إعلان باريس في العام نفسه، سعت رومانيا إلى مواكبة أحدث الاكتشافات في مجال الأدوية، مما انطوى عليه بعد ذلك تكلفة هائلة.

في عام ١٩٩٧، وضعنا سياسة صحية جديدة في هذا المجال آذنة بإتباع رومانيا نهجا جديدا. كانت تلك لحظة حاسمة. وتكون ذلك النهج الجديد من شراكة بين القطاعين العام والخاص، والتي نعتقد أنها لا تزال هي الحل الأفضل اليوم. أسفرت هذه الشراكة عن إنشاء تسعة مراكز إقليمية لمعالجة المسائل المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في رومانيا وعن إعادة إنشاء البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز.

في عام ٢٠٠١، تفاوضت رومانيا مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في نيويورك للحصول على المساعدة ذات الصلة بالدواء المضاد للفيروسات الرجعية. نتيجة لذلك، في عام ٢٠٠٢، استفادت رومانيا من خفض تكلفة العلاج، الأمر الذي من التحقيق بسرعة لهدفنا المتمثل في حصول الجميع على هذا العلاج. وكان التقدم خارقا على الإطلاق. وساهمت تلك النتيجة، التي تجسد أيضا قرارا سياسيا، في استدامة برنامجنا الوطني، الذي أدى بدوره إلى منح فرصة ثانية في الحياة للأطفال المصابين بفيروس الإيدز وفي خلق نموذج وبائي.

ومع تطور وباء فيروس نقص المناعة البشرية في رومانيا على مدى السنوات الـ ٢٦ الماضية، أثبتت النتائج الإيجابية بدون أي شك أنه عندما تكون هناك إرادة سياسية، يمكن أن نجد حلا لأية مشكلة.

في ذلك السياق، أود أيضا أن أذكر أنه بالنظر إلى حجم ما ينبغي فعله وتعلمه في هذا المجال، أنشأت رومانيا الأكاديمية الأوروبية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المعدية لتوفير التدريب المهني، ووضع معايير للرعاية، وأخيرا وليس آخرا، إجراء البحوث في هذا المجال. هذا هو برنامج فعال آخر للتعاون ينبغي لنا أن نستخدمه لتسريع وتيرة التقدم في هذا المجال الحساس جدا.

يمثل عام ٢٠١١ بالنسبة لرومانيا، كما هو الحال بالنسبة لبلدان أخرى كثيرة، مفترق طرق في النهج تجاه فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. هذه هي المرة الأولى منذ أن بدأ الوباء في الانتشار حيث يمكننا التكلم بعبارات واضحة جدا بشأن العلاج. ولكي لا يبقى الشفاء من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مجرد كلمات، ينبغي لنا القيام بثلاثة أمور أساسية على الأقل، ألا وهي ضمان العلاج لجميع المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية أو الذين يعانون أصلا من مرض الإيدز؛ ضمان الوقاية المستدامة للانتقال الرأسي من الأم إلى الطفل من خلال وسائل علاجية مجربة فعلا؛ والمعالجة على نحو مستدام للمجموعات الضعيفة التي نعرفها جميعا الآن، وهي، الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال، ومتعاطو المخدرات عن طريق الحقن والعاملين في مجال الجنس.

من الآن فصاعدا، الخيارات التي لدينا واضحة جدا. وإذا سعينا لتنفيذها بطريقة ثابتة ومستدامة، فإن الأجيال المقبلة ستكون ممتنة. أما إذا لم ننفذها وبقيت مجرد كلام، فليغفر الله لنا. لأننا نؤمن إيمانا عميقا ليس في الكلمات فحسب، بل في اتخاذ إجراءات ملموسة ورؤية طويلة الأجل أيضا، أود أن أعرب، تماشيا مع موقف الاتحاد الأوروبي، عن

الالتزام السياسي القوي لرومانيا بالأهداف المتمثلة في حصول الجميع على العلاج على النحو الوارد في الأهداف الإنمائية للألفية، فضلا عن دعمنا الكامل لمشروع إعلان هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (A/65/L.77) والاستراتيجية العالمية لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للفترة ٢٠١١-٢٠١٥.

إن تحقيق عالم حيث تنعدم الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية، وينعدم التمييز، وتنعدم الوفيات المرتبطة بالإيدز ليس عالما نتخيله فحسب، ولكنه عالم نبنيه من خلال مساعينا وتفانينا. في ذلك الصدد، فإن رومانيا متفائلة ومستعدة لمواجهة التحدي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد يوسف (السودان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لتهنئة الأمانة العامة والجهات الراعية على قيادتهم وتنسيقهم لهذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. أود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام بان كي - مون، والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على ما بذلاه من جهود شاملة لمكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

هذا الاجتماع له أهمية كبيرة، حيث يشهد العالم مرور ٣٠ عاما منذ ظهور الوباء. على الرغم من التقدم الكبير المحرز منذ اعتماد الجمعية العامة، في عام ٢٠٠١ خلال الدورة الاستثنائية، إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (القرار دإ-٢/٢٦) واعتمادها الإعلان السياسي لعام ٢٠٠٦ (القرار ٦٠/٢٦٢)، لا يزال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يشكل تحديا كبيرا وتهديدا خطيرا للتنمية العالمية، ولا سيما في أفريقيا.

يوصف السودان بأن لديه وباء ذا خطى بطيئة، مع معدل انتشار متوسط لفيروس نقص المناعة البشرية إذ تشير التقديرات إلى أن نحو ٢,٦ في المائة. إلا أن التقارير تفيد بأن انتشار فيروس نقص المناعة البشرية يبلغ ٣ في المائة بين النساء الحوامل في جنوب السودان، وهي نسبة أعلى قليلا من المعدل الوطني. ومع السلام السائد وعودة التنقل، من المرجح أن يشهد جنوب السودان بدوره زيادة سريعة في معدلات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية، والتي يمكن أن ترتفع لتصل إلى ٦ في المائة بحلول عام ٢٠١٥.

وما برح السودان يحرز التقدم التالي في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. لقد أعددنا إطارا استراتيجيا وطنيا مدته خمس سنوات، ورصدنا تطور الوباء، ووضعنا مبادئ توجيهية للعلاج والوقاية من انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل وعممنا مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية في الوزارات ذات الصلة. وتهدف تلك الجهود إلى تقليل نسبة انتقال المرض من الأم إلى طفلها من ٣٠ في المائة إلى ١٠ في المائة وزيادة خدمات الرعاية والدعم للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية من ١٠ في المائة إلى ٣٠ في المائة بحلول العام ٢٠١٤. كما يعمل السودان على وضع اللمسات الأخيرة على دراسة بيولوجية وسلوكية ستوفر لنا مقياسا دقيقا لمدى انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في السودان.

وتلتزم حكومة السودان بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية ومرض الإيدز من خلال ضمان حصول الجميع على الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية ومرض الإيدز، والعلاج والرعاية، وخدمات الدعم للأشخاص المصابين بالفيروس. إننا إذ نقوم بذلك، فإننا نعطي الأولوية لوضع استراتيجية فعالة لتعبئة الموارد واستخدامها في إطار الاستجابة الوطنية فيروس نقص المناعة البشرية؛ والاستثمار في مجال توليد المعلومات الاستراتيجية لتحسين فهمنا لهذا الوباء واستجابتنا له؛ وزيادة فرص حصول مرضى فيروس

نقص المناعة البشرية/الإيدز على الخدمات النوعية وإدماج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية في جميع الخطط القطاعية على المستوى الوطني ومستوى الولايات؛ وبناء القدرات على الصعيدين الوطني واللامركزي في تخطيط وتنسيق لاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية؛ وتطوير حملة توعية عامة مستمرة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تتضمن الدعوة لزيادة الالتزام السياسي والقيادي واستمراره على جميع المستويات.

إن الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا هو حاليا المصدر الوحيد لتمويل العلاجات المضادة للفيروسات العكوسة وخدمات رعاية المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في السودان، في حين يقوم الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين بدعم بناء القدرات للمؤسسات الحكومية المعنية ومنظمات المجتمع المدني على جميع المستويات. في حالة جنوب السودان، سينضب مصدرين من مصادر تمويل مكافحة الفيروس بحلول تموز/يوليه ٢٠١١، الأمر الذي سيخلق فجوة كبيرة في مجال تقديم الخدمات لمرضى فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز.

التحدي الرئيسي الماثل هو التغطية المحدودة للخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. إن تعبئة الموارد لا تزال صعبة، والتمويل في المستقبل لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية غير مؤكد. هناك قدرة محدودة للشركاء من أجل الإسراع بتعزيز التدخلات على مستوى الولايات والمستويات الأدنى. وهناك معلومات استراتيجية المتاحة محدودة، ولا سيما فيما يتعلق بأكثر السكان عرضة للخطر.

يعكف السودان على تحديد وجهة نظره بشأن دور القيم الأسرية والثقافية والدينية في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. يود السودان أن يؤكد مبدأ السيادة حق لكل دولة من الدول الأعضاء، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وبناء على ذلك، شارك السودان بفعالية خلال الشهرين الماضيين في المفاوضات بين الدول الأعضاء على التوصل إلى بنود الإعلان السياسي بشأن الإيدز الذي سيعتمده هذا الاجتماع الرفيع المستوى. نحن نعتقد اعتقادا راسخا بأن نتائج هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ستكون فرصة ممتازة أمام العالم ليتكاتف ويكثف الجهود الوطنية والإقليمية والدولية من أجل وقف وباء الإيدز.

وأود أن أحث المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، على تعزيز الدعم المالي للبلدان النامية، بما في ذلك بناء القدرات لضمان استمرارية تقديم الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى المحتاجين. السودان يجدد التزامه بمواصلة عمله في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على المستويين الإقليمي والدولي. وأتمنى للجمعية مداولات مثمرة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي، الذي يرغب في الكلام ممارسة لحق الرد.

السيد ماكسيميتشف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): طلب الوفد الروسي لأخذ الكلمة في إطار ممارسة الحق في الرد في أعقاب البيان الذي أدلى به ممثل جورجيا في وقت سابق.

نأسف لأن ممثل جورجيا بذل جهدا في بيانه لتسييس المناقشة في الجمعية العامة بشأن مسألة هامة مثل المكافحة العالمية ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. كما أنه لم يأخذ في الاعتبار الحقائق الجديدة في المنطقة بعد ظهور دولتين مستقلتين جديدتين هما أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. المسؤولية عن مكافحة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في تلك الأراضي تقع على عاتق حكوماتها.

أما بخصوص الإجراءات التي اتخذتها روسيا في عام ٢٠٠٨، فقد دعت إليها الأنشطة الإجرامية للقوات الجورجية في أوسيتيا الجنوبية، والحاجة لحماية المدنيين هناك.

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/١٥.